



جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

دراسة حالة السودان

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف الدكتور:
سعد عبد الله سيد أحمد الكرم

إعداد الطالب:
أنس يحي أحمد علي

2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استهلال

قال تعالى:

(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمُ ﴿55﴾ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا

لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ

الْمُحْسِنِينَ)

سورة يوسف: الآيات (55- 56)

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي بحثي إلى:

أمي ...

التي زودتني بالحنان والمحبة وأعانتني بالدعوات الصالحة

إلى روح أبي ...

الذي أفقده في مواجهة الصعاب رحمه الله

إلى الشموع التي تحترق لتضيئ للآخرين ...

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره ...

إلى كل طالب علم ...

إلى أخواني ...

إلى أخواتي ...

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله: (رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ).

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين .

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمده الله الذي وفقني في إكمال هذه الرسالة، ويطيب لي أن أتقدم بشكري وإمتناني إلى جامعة النيلين متمثلة في إدارة الدراسات العليا وأسرة قسم الاقتصاد.

أخص بالشكر أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ سعد عبد الله الكرم، والذي تفضل علي بعلمه الوفير وجهده الصادق المتواصل في العطاء بالإشراف على هذه الرسالة وتقديم التوجيهات الرشيدة والآراء السديدة

والشكر موصول إلى أساتذتي بمراحل التعليم المختلفة، والشكر أيضاً لاسرة مكتبة جامعة النيلين، وإلى جميع من ساعدني في إتمام هذا البحث بهذه الصورة .

الباحث

المستخلص

يتناول البحث معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان، تمثلت مشكلة البحث في أن الدول النامية تعاني من آثار الاستعمار والهيمنة وفقدان الكثير من الموارد الطبيعية، كما تعاني من التخلف والامية وعدم وجود الإستراتيجيات والسياسات المبنية على الأسس العلمية السليمة، كما أن اقتصاديات الدول النامية والسودان على وجه التحديد، زاخرة بالموارد الاقتصادية الطبيعية والمتنوعة، يمكن أن تتيح الفرصة لإحداث تنمية اقتصادية تخرجها من دائرة الاعتماد على المنح والمساعدات إلى دائرة الإنتاج، لكن بالرغم من توافر هذه الموارد إلا أنها فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية المنتظرة، ومن خلال ما سبق يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟ ما هي أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في السودان؟ ما هي الحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان؟ هدف البحث إلى دراسة حالة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والتعرف على واقع التنمية الاقتصادية في السودان، بالإضافة إلى الوقوف على المعوقات التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، كذلك المساهمة في وضع حلول للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لاختبار الفرضيات التالية: هنالك معوقات للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، تأثير الديون الخارجية السلبية على تنمية الاقتصاد السوداني، عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والصراعات أضعف الاقتصاد السوداني، وخلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: ضعف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام بسبب المعوقات والمشكلات الاقتصادية خاصة الديون الخارجية للدول النامية، ضعف التنمية الاقتصادية في السودان على الرغم من توفر الموارد إلا أنها دون طموح، هنالك معوقات تقف عائقاً أمام القطاع الزراعي في السودان أدى إلى تأخير العملية الإنتاجية ويعزى ذلك إلى ضعف التمثيل وبدائية الأساليب الإنتاجية، أوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها: استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في السودان من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد وإزالة المعوقات التي تعترض تقدمه.

Abstract

The study deals with the obstacles of economic development in developing countries. The study of the situation in Sudan is that the developing countries suffer from the effects of colonialism and hegemony and the loss of many natural resources. They also suffer from underdevelopment, illiteracy and lack of strategies and policies based on sound scientific foundations. Sudan, in particular, rich in natural and diversified economic resources, can provide an opportunity for economic development to emerge from the circle of dependence on grants and assistance to the production cycle, but despite the availability of these resources, it has failed to attain the economic development expected, and through the above can put the research problem in the following questions: What are the obstacles to economic development in developing countries? What are the main obstacles to economic development in Sudan? What are the appropriate solutions to promote economic development in Sudan? The objective of the research is to study the state of economic development in developing countries, to identify the reality of economic development in Sudan, to identify the obstacles that stand in the way of achieving economic development in Sudan, and to contribute to the development of solutions to promote economic development in Sudan. Analyzing the following hypotheses: There are obstacles to economic development in developing countries, the impact of negative external debt on the development of the Sudanese economy, political instability, civil wars and conflicts weaken the Sudanese economy, the research concluded a number of results. The weakness of economic development in developing countries in general due to economic constraints and problems, especially the external debts of developing countries. The weakness of economic development in Sudan. Despite the availability of resources but without ambition, there are obstacles that stand in the way of the agricultural sector in Sudan. This is due to the poor representation and the primitive methods of production. The research recommended a number of recommendations, the most important of which are: Exploitation of the economic resources available in the developing countries to achieve economic development there, the need to pay attention to the economic development in Sudan through attention to the agricultural sector. Which represents the backbone of the economy and the removal of obstacles to its progress.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ت	الشكر والعرفان
ث	المستخلص
ج	ABSTRACT
ح	قائمة المحتويات
الإطار المنهجي	
1	أولاً: المقدمة
4	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الأول	
الإطار النظري	
15	المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
30	المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
47	المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية
الفصل الثاني	
مفهوم الدول النامية وخصائصها	
57	المبحث الأول: تطور الدول النامية
67	المبحث الثاني: خصائص الدول إلى النامية والمتقدمة
الفصل الثالث	
التنمية الاقتصادية في السودان	
90	المبحث الأول: مقومات الاقتصاد السوداني
103	المبحث الثاني: خطط التنمية الاقتصادية في السودان
104	المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في السودان
117	اختبار الفروض
الخاتمة	
131	النتائج
132	التوصيات
133	قائمة المصادر والمراجع

الإطار المنهجي

أولاً: المقدمة

ثانياً: الدراسات السابقة

المقدمة

تعتبر مشكلة التنمية الاقتصادية مشكلة متجزرة في كل الدول النامية عامة وفي السودان خاصة رغم الموارد الطبيعية الهائلة التي تشكل عماد هذه التنمية، لذلك كان لابد من البحث في المعوقات ووضع الحلول الملائمة للنهوض باقتصاديات هذه الدول، وإعتماد التخطيط الاقتصادي أساساً لعملية التنمية وذلك عبر وضع خطط وطنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تشترك فيها كل القطاعات وأقاليم البلاد المختلفة للنهوض بمقومات الدولة المختلفة.

لقضية التنمية الاقتصادية بعداً مجتمعياً علي مستوى العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الإحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتي يتحقق للمجتمع علي المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش أما الدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والإرتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه، وأن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي علي المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراً حضارياً يتناول أبنية المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم.

على ذلك فإن هذا البحث يتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. إن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف وأن أحداث هذا التغيير في هيكل المجتمع علي كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تعاني الدول النامية من اثار الاستعمار والهيمنة وفقدان الكثير من الموارد الطبيعية، كما تعاني من التخلف والامية وعدم وجود الاستراتيجيات والسياسات المبنية على الأسس العلمية السليمة. إن اقتصاديات الدول النامية والسودان على وجه التحديد، يتوفر على موارد اقتصادية طبيعية متنوعة، يمكن أن تتيح الفرصة لأحداث تنمية اقتصادية تخرجه من دائرة الإعتماد على المنح والمساعدات إلى دائرة الإنتاج. لكن بالرغم من توافر هذه الموارد إلا أنه فشل في تحقيق التنمية الاقتصادية المنتظرة، ومن هنا يأتي السؤال الرئيسي ماهي المعوقات والحلول للتنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان على وجه التحديد ؟ ويتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

1. ماهي معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ؟
2. ماهي أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في السودان ؟
3. ماهي الحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان ؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول واحداً من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية بشكل عام والسودان على وجه التحديد الا وهي قضية التنمية الاقتصادية. وهذا البحث يحاول دراسة المعوقات الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان ووضع الحلول المناسبة للوصول إلى تنمية حقيقية لتحقيق رفاهية الإنسان السوداني.

الأهمية العملية للبحث:

يمكن لاستفادة من نتائج البحث في الوقوف على المعوقات الاقتصادية للتنمية في السودان و محاولة وضع الحلول المناسبة في سبيل تحقيق رفاهية الانسان السوداني

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة حالة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

- التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في السودان.
- الوقوف على المعوقات التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.
- المساهمة في وضع حلول للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان.

فروض البحث:

1. هنالك معوقات للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.
2. تأثير الديون الخارجية السلبى على التنمية الاقتصاد السودانى.
3. عدم الاستقرار السياسى و الحروب الاهلية و الصراعات أضعف الاقتصاد السودانى.

منهجية البحث:

يتبع هذا البحث منهج التحليل الوصفى.

مصادر جمع معلومات البحث:

يعتمد البحث على المصادر الثانوية "المراجع والدوريات والبحوث والتقارير الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: جمهورية السودان

هيكل البحث:

تتألف من مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة، شملت المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة. الفصل الأول تتناول الإطار النظري، أما الفصل الثاني فيتناول تطور الدول النامية وخصائصها ، يتناول الفصل الثالث التنمية الاقتصادية في السودانى بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وقائمة الصادر والمراجع.

ثانياً: الدراسات السابقة

يستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تمت حول محور البحث والتي تمكن الباحث من الحصول عليها:

1/دراسة: عصام محمد عثمان محمد صالح (2012م)¹

يتناولت الدراسة معوقات التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1989.2008م) التي حالت دون تطوره مثل سائر دول وبلدان العالم النامي التي حققت نجاحاً إيجابياً على المؤسسات الاقتصادية والمالية و الدولية و الإقليمية و المحلية مما إنعكس إيجاباً على مستوى دخلها القومي. هدفت الدراسة تهدف الدراسة إلى معوقات التنمية ودراسة آثار الحرب الاقتصادية والسياسية على التنمية الاقتصادية في السودان ودراسة آثار الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان. طرحت الفرضيات الدراسة التالية: تؤثر الحرب الاقتصادية و السياسية سلبياً على التنمية. تلعب الديون الخارجية دوراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في السودان. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي مستندا على عدة مصادر للحصول على المعلومات والبيانات (الكتب، أوراق العمل والسمناران، والوراق المنشورة). خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: من أهم النتائج تأثير الحرب الاقتصادية على السودان خاصة في مجال النقل لأن العقوبات منعت السودان من استيراد قطع الغيار. مشكلة ديون السودان الخارجية تعوق إنفاذ برامج السلام والتي تختص بالتنمية وإعادة الإعمار وهي تحول دون تدفق القروض والمنح بصورة كبيرة تلبي خطط التنمية و معالجة الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني و التي تحول دون إرتفاع تكلفة المعيشة. وأيضاً فوائد الديون في السودان أصبحت من أخطر المشاكل في قضية الديون الخارجية.

أوصت الدراسة بعدت توصيات أهمها: يتوجب على الدول النامية تحديد مفهوم التنمية ينبع من ذات الواقع المعاش، وفتح علاقات اقتصادية مع دول الجوار العربية والدول ذات الاقتصاديات المتطورة، وعدم ربط العملة المحلية فقط بعملة واحده فقط كالدولار. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لمعوقات التنمية الاقتصادية، واختلفت عنها في تناول الدراسة الحالية في معوقات التنمية الاقتصادية السودان بينما الدراسة السابقة تناولت الدول النامية.

¹عصام محمد عثمان محمد صالح، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، (دراسة حالة السودان) ابريل 2012م، جامعة الزعيم الأزهرى، ماجستير، غير منشورة.

2/ دراسة : علي طه يوسف الأمين (2004م)¹.

تناولت الدراسة معوقات التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 97. 2004م دراسة حالة ولاية كسلا (2005م). تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون تمويل مشروعات التنمية بالولاية، هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية تمويل التنمية بالسودان من حيث المصادر والحجم والاستخدام، وتباين تجربة إدارة التنمية بالولاية فيما يتصل بتمويل التنمية، والوصول إلى حلول ومقترحات لهذه المشاكل، ومقارنة أداء مشروعات التنمية في فترة الولاية باحتياجات الولاية التنموية فيما يتصل بالمشروعات الإجتماعية و الاقتصادية، ومعرفة مدى التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالعملية التنموية بالولاية وأثر ذلك على إنفاذ مشروعات التنمية بالولاية.

افتترضت الدراسة الفرضيات التالية: ان مصادر تمويل التنمية في الولاية غير محددة بصورة واضحة. ان مخصصات التمويل الحكومي لا تتناسب مع احتياجات التنمية بالولاية. ضعف التنسيق بين أداراه التنمية و التخطيط بالولاية والجهات ذات الصلة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي.

خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مصادر التمويل في ولاية كسلا غير محددة بصورة واضحة مما أدى إلى ضعف الأداء التنموي بالولاية خلال الفترة المذكورة، وأن مخصصات التمويل الحكومي ضعيفة ولا تتناسب مع إحتياجات التنمية بالولاية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين إدارة التنمية والتخطيط بالولاية والجهات ذات الصلة بالتنمية مثل المنظمات والمحليات والجهد الشعبي ساهم في عدم دقة المعلومات و ضعف الجهود التنموية التي كان من الممكن أن تساهم في معالجة القصور في الأداء التنموي بالولاية، وأيضاً غياب التدقيق فيما يتعلق بكثير من الانشطة التنموية من إدارة التنمية والمنظمات العاملة في الحقل التنموي أضعف من أعمال التقييم و المتابعة.

¹ علي طه يوسف الأمين، معوقات التنمية الاقتصادية في السودان، في الفترة من 97-2004م، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشورة، 2004م.

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: نشر الوعي التنموي بين المواطنين لتفعيل مشاركة الجهد الشعبي في عملية التنمية، والعمل على إيجاد مصادر تمويل متنوعة وحقيقية داخلية وخارجية للمشروعات التنموية بالولاية، والعمل على إيجاد البيئة المناسبة للتنسيق بين إدارة التنمية بالولاية والجهات ذات الصلة بالعملية التنموية، والعمل على توثيق الأنشطة التنموية بالولاية من جهة الإدارة والمنظمات العاملة في المجال التنموي.

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لقضية معوقات التنمية الاقتصادية واختلفت عنها في أنها تناولت معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بينما تناولتها الحالية في السودان.

3/ دراسة: الامين احمد بركة (2007م)¹

تناولت الدراسة أثر التبعية الاقتصادية على التنمية في السودان للفترة من 1956.2006م (الخرطوم 2007م)، تمثلت مشكلة الدراسة في إن إبقاء السودان في الدائرة المفرغة للتخلف يعد من أهم ما سمي حديثا بالأزمة الوطنية الشاملة وانه السبب الرئيسي الذي أدى إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الأمنية.

هدفت الدراسة إلى الإشارة للمشكلات التي تواجه الاقتصاد السوداني الذي أدى إلى بطء وتخلف التنمية، والكشف عن علاقة ذلك بتردي الأوضاع الإجتماعية والسياسية.

طرحت الدراسة الفرضيات التالية: ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه السودان ما هو إلا نتيجة مباشرة للتبعية الاقتصادية. ان التوتر السياسي والأمني هو أحد النتائج الوضع المتخلف للتنمية. اعتمدت الدراسة على الأسلوب النظري والمصادر التاريخية لهذه الدراسة. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن السياسات الاقتصادية التي إتبعها الاستعمار في السودان كانت تركز لخدمة الاستعمارية وأن التطور الذي حدث في ذلك العهد كان إفرازا لمتطلبات الاستعمار، وعلى الرغم من تحقيق الاستغلال السياسي فإن البلاد وقعت تحت السيطرة والاستعمار الغربي عبر صندوق النقد الدولي وقبله المعونة الأمريكية، وأن

¹الأمين أحمد بركة، أثر التنمية الاقتصادية على التنمية في السودان للفترة من 1956-2006م، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشورة، 2007م.

التطور الاقتصادي نحو التنمية كان لصالح القطاع الحديث طيلت فترتي الاستعمار والاستقلال كقطاع رائد من حيث المساهمة في الناتج القومي وقيمة الصادرات و تشغيل العمالة، وظل القطاع الصناعي يساهم بأقل من 20% طيلة عمره مرتبطا بالسوق الرأسمالية الغربية من كونه ذا روابط داخلية مع القطاعات الوطنية، وأن القطاع الحديث (الزراعي والصناعي والخدمي) تركز في الوسط وفشلت معظم مشروعات التنمية في الأقاليم الطرفية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: الإعتماد على التخطيط الاقتصادي أساسا لعملية التنمية وذلك عبر وضع خطط وطنية طويلة و متوسطة و قصيرة المدى تلتزم بتنفيذها كل القطاعات و الأقاليم وتعكس امكانيات الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية، والعمل على بناء اقتصاد وطني متنوع والحرص على تجنب البلاد حالة الاقتصاد وحيد الجانب التي خلقها المستعمر وكرستها الحكومات الوطنية المتعاقبة، وإعتبار القطاع العام هو حجر الأساس في الاقتصاد الوطني بكافة فروع و قطاعاته، وربط القروض باحتياجات التنمية و مجالاتها المنتجة.

تناولت الدراسة السابقة أثر التنمية الاقتصادية على التنمية في السودان، بينما تناولت الدراسة الحالية معوقات التنمية الاقتصادية في السودان.

4/ دراسة: عواطف أحمد إسحاق (2009م)¹

تناولت الدراسة تمويل التنمية واليات توظيفها في السودان 2000. 2006م (الخرطوم يناير 2009م). تمثلت مشكلة الدراسة في شح الموارد المالية المتاحة في الدول النامية بالرغم من إمتلاك مقومات النهوض من أراضي وموارد غير مستقلة، وقد كان هذا عائقا لجهودها نحو الاسراع لمعدلات نموها لذلك كان تمويل التنمية مهم للغاية. السودان يزخر بالموارد خاصة بعد استخراج البترول الذي يساعد على تمويل التنمية. هدفت الدراسة إلى معرفة إلى إمكانية وجود بدالي متاحة لدراسة تمويل التنمية و ابراز أهم الجوانب التي تساعد على معرفة المشاريع التي تحتاج إلى تمويل أو محاولة إيجاد آليات التنمية ومصادر تمويلها وتوظيفها.

¹ عواطف أحمد إسحاق، تمويل التنمية في السودان (2000-2006م)، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشور، يناير 2009م.

و تهدف الدراسة لإيجاد وسيلة سهلة لتفسير تمويل التنمية وزيادة المصادر التمويلية لإفادة الباحث بمعلومات هذه الدراسة بصورة جيدة، وتهدف أيضا إلى أهمية التنمية السريعة والشاملة وتفعيل مصادر التمويل والقطاعات الاقتصادية وأهمية الاستثمار كألية لموارد المتاحة والكامنة لتحقيق التنمية.

افتترضت الدراسة الفرضيات التالية: ان التخلف الاقتصادي و الاجتماعي الذي يعيشه الاسودان ما هو الا نتيجة مباشرة للتبعية الاقتصادية. ان التوتر السياسي و الأمني هو احد نتائج الوضع المتخلف للتنمية. بإمكان السودان تحاوز عقبة التخلف بالمحافظة على وحدته و سيادته وانتاج الطرق المستقلة للتنمية. اعتمدت الدراسة على المهج التاريخي و الوصفي و التقويمي

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: توصيل إلى أن مصادر تمويل التنمية الداخلية والخارجية غير واضحة في بنود صرفها وتوجيهها والجهود التي تبذل أقل بكثير من تمويل المشروعات، وأن بعض مصادر تمويل التنمية لم يستغل استغلالا سليماً رغم وجود وفرة مصادر في بعض الأحيان وأدت إلى مشاكل و عقبات دفعت للاستعانة بمصادر اخر قد لا يكون استخدامها خاليا من العيوب، ونلاحظ ان ندرة راس المال النقدي ومعروف أن البلاد لا تواجه نقصا في راس المال النقدي فقط وإنما ينقصها الكثير من رؤوس الأموال العينية كالآلات والمعدات والخبرات الفنية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ولم تكن المصادر القومية وحدها تكفي لتمويل التنمية و كان لابد للدولة أن تنتقل للمصادر آخر من مصادر التمويل وهو رأس المال العيني وهي الأخرى تلعب دوراً في تنمية اقتصاديات الدولة اذا احسن استخدامها، وبعد أن تم توقيع إتفاقية السلام لابد للدولة أن تراعى الطلب على الصرف الأجنبي الذي يعتبر من خطر الزوايا التي يجب الإحتراس منها في هذه المرحلة والمراحل القادمة ذلك قد يؤدي إلى أن تفاجأ الدولة بالتزامات لم تكن تتوقعها، ولضمان مضي مسيرة التنمية في الواجهة الصحيحة الأولى النظر في دور الدولة الاقتصادي الذي تفرضه سياسات التقرير الاقتصادي وذلك بتبني استراتيجية وطنية للتنمية ويتم تنفيذها على مراحل تلتزم فيها

الدولة على كل مستوياتها ولا بد لها القيام بجهد تنموي مباشر أو غير مباشر ليؤكد قدرة المؤسسة الفردية، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: على الدولة أن تعمل على توزيع الموارد توزيعاً عادلاً لكل القطاعات و التزام الشفافية. اسهم استخراج بعض الموارد على نشوب صراعات مثل النفط على ان تستخدم الموارد التي تستخرج من أجل السودانيين ولما فيه مصلحة الشعب السوداني. نسبة لوجود صلة قوية بين النزاعات و الموارد الطبيعية من خلال أبحاث البنك الدولي التي لديها اقتصاديات تعتمد إعتماً شديداً على صادرات السلع الأولية معرضة بدرجة أكبر لخطر الحروب من الدول التي لا تعتمد عليها. اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناولها لتمويل التنمية في السودان خلال الفترة (2000-2006م)، بينما الدراسة الحالية تناولت معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

5/ دراسة: سهام الدين خيري (2012م)¹.

تناولت الدراسة العولمة الاقتصادية و متطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية. مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (29) (2012) الباحث: الدكتورة سهام الدين خيري- سنة الورقة 2012م، هدفت الورقة إلى إبراز أهمية التنمية الاقتصادية وبحث سبل تسريعها في الدول النامية للإستعداد لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية التي أخذت تفرض سياستها على كافة دول العالم بسبب الاحادية القطبية التي بدأت في عام 1990م وما أدى ذلك إلى تكريس ميزان القوى لصالح الدول المتقدمة خلال فرض مفاهيم العولمة والياتها التجارية و المالية.

افتترضت الورقة فرضية هي إمكان العديد من الدول النامية من تحقيق قدر كبير من التنمية في معظم قطاعاتها الاقتصادية للتهيؤ المسبق لانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك لوجود مقومات نهوض ومصادر طبيعية يمكن تميمتها لتحقيق موقع اقتصادي أفضل يساعدها على الانضواء تحت مظلة المنظمة. اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي.

¹ سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، منشورة، 2012م.

خلصت الورقة إلى نتائج أهمها: ان القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة متغير لحالة النشاط الاقتصادي، فالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة حالة النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل والاستثمار والتجارة الخارجية، هي المتغيرات الرئيسية التي تتحكم في قرار الدولة حول التدخل في النشاط الاقتصادي من عدمه، وبناء على هذا الاستنتاج تم التمييز بين موقفين: في ظل ظروف الانتعاش والاستقرار الاقتصادي او في حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الشامل كما وصفها الكلاسيكيون كانت الدولة محايدة، لا تتدخل في الشأن الاقتصادي، وكان الاقتصاد حرا، ومجال الاختيار واسعا وتلقائيا سواء على الصعيد الجزئي (المستهلك والمنتج) او على صعيد الاقتصاد الكلي، في ظل المدى الواسع من البدائل الذي تتيح عملية التنمية للمجتمع. في ظل ظروف الركود والانكماش الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة و الابتعاد عن حالة التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، تدخلت الدولة باستخدام ادوات السياسة الاقتصادية، لتؤكد على ان تدخل الدولة كان امرا لا غنى عنه في عمل اليات السوق ومعالجة حالات الفشل او اخفاق السوق. فقد تبين ان هنالك حالات يعجز فيها السوق عن تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد.

ان القرار الاقتصادي في دول المنظومة الاشتراكية السابقة كان متغير تابع للأيدولوجية النظام السياسي وكانت هذه الايدولوجية وهي الماركسي. اللينية توصى بضرورة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والثروة، وإزاحة القطاع الخاص خارج ميدان النشاط الإنتاجي باعتبار هذا نشاط اقتصادي يقوم على استغلال الطبقة العاملة.

ان القرار الاقتصادي في معظم الدول النامية متغير تابع لردود افعال النظام السياسي على الضغوط الخارجية و الداخلية، بعدها يتحول هذا القرار الى توجيهات لرسم الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية وبضمنها السياسة الاقتصادية والموقف من القطاع الخاص.

فاستمرار الازمات التي تواجه قسم كبير من الدول النامية أدى إلى تعريضها لتأثيرات الضغوط الخارجية بأنواعها المختلفة الاقتصادية والسياسية لإجبارها على تغيير توجهاتها السياسية عام و الاقتصادية بشكل خاص. وساعد هذا المناخ على التحول بسرعة وسهولة من

الفكرة إلى نقيضها. فتحوّلت بعض الدول النامية إلى أيديولوجية التنمية بقيادة القطاع العام والتخطيط المركزي التي طبقتها في الستينيات والسبعينيات إلى أيديولوجية الخصخصة ونظام السوق، مع مطلع الألفية الثالثة ومع تزايد دور الشركات العابرة للقومية والمؤسسات الدولية التي تعمل على توسيع نطاق عملية العولمة.

6/ دراسة: النسيم شوقار آدم (2009م)¹.

تناولت الدراسة عوائق التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية النيل الأزرق، وغطت الدراسة الفترة من 1997. 2009م (الخرطوم 2009م)، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على المشاكل الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان بصفة عامة وولاية النيل الأزرق بصفة خاصة.

هدفت الدراسة إلى معرفة إحتياجات الولاية التنموية فيما يتعلق بالمشروعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لطبيعة وظروف الولاية المختلفة. معرفة مدى فاعلية القطاعات الاقتصادية في أحداث التنمية بالولاية. التوصل لتوصيات تساعد في وضع الحلول لمعوقات التنمية بولاية النيل الأزرق.

افتترضت الدراسة الفرضيات التالية: ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية بولاية النيل الأزرق. ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية بولاية النيل الأزرق. عدم التنسيق بين قطاعات التنمية في ولاية النيل الأزرق أضعف من جهود التنمية بولاية. ضعف الاستثمار والتصنيع بولاية النيل الأزرق أضعف من فرصة تحقيق التنمية بالولاية. البنيات التحتية خاصة الطرق والمواصلات أثر على دقة المعلومات وفعاليتها في خطط التنمية. طول فترة الخريف ووعورة الطريق جعل الوصول لبعض مناطق الولاية والاستفادة من وارفها صعبا. ضعف التمويل وعدم وجود سياسات تمويلية واضحة في الولاية اثر سلبا في وضع وتنفيذ خطط التنمية.

¹النسيم شوقار آدم، عوائق التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة النيل الأزرق، جامعة السودان، ماجستير، غير منشورة، 2009م.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الورقة على المنهج الوصفي وتوصلت من خلال ذلك إلى النتائج التالية: ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى القومي أضعف من خطط و برامج التنمية بولاية النيل الأزرق. عدم التنسيق بين قطاعات التنمية في ولاية النيل الأزرق اضعف من جهود التنمية بالولاية. ضعف الاستثمار و التصنيع بولاية النيل الأزرق اضعف من فرصة تحقيق التنمية في الولاية. ضعف البنيات التحتية خاصة الطرق والمواصلات أثر على دقة المعلومات وفعاليتها في خطط التنمية. طول فترة الخريف ووعورة الطريق جعل الوصول لبعض مناطق الولاية والاستفادة من مواردها صعبا. ضعف لتمويل وعدم وجود سياسات تمويلية واضحة في الولاية اثر سلبا في وضع وتنفيذ خطط التنمية.

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: وضع خطط عملية ومدروسة للاستفادة من موارد الولاية وتوجيهها التوجيه الامل لخدمة اغراض التنمية، ومضاعفة الاهتمام من المركز بالولاية وزيادة حصة التمويل الاتحادي على المشروعات التنموية بالولاية، والعمل على إيجاد آلية للتنسيق بين القطاعات الاقتصادية، والعمل على إيجاد مصادر تمويل متنوعة لمشروعات التنمية بالولاية، ونشر الوعي التنموي لدى انسان الولاية لتفعيل مشاركته في عملية التنمية وذلك من خلال برامج تعد و تنفذ بواسطة ادارة التخطيط والتنمية بالولاية.

أوجه الاختلاف بين الدراسة و الدراسات السابقة:

من خلال سرد الدراسات السابقة نجد ان هذه الدراسات قد تناولت معوقات التنمية الاقتصادية بشكل جزئي لمناطق محده (ولاية النيل الأزرق، ولاية كسلا) وبشكل كلى في حالة التبعية الاقتصادية وتمويل التنمية على إختلاف الفترات الزمنية بالرغم من أن هذه الدراسات قد تناولت المنهج الوصفي.

الفرق بين الدراسة و الدراسات السابقة يمكن ان الدراسة تتناول معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة و السودان على وجه الخصوص، وتختلف فيما بينها في الفترة الزمنية .

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية

تعتبر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم الحكومات التي تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية والرفاهية بشكل عام، كثيراً ما سمعنا مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يتردد على ألسنة الخبراء والكثير من الناس، ولكن لا نعرف ماذا يعني كل مصطلح منهما، فأحياناً ما نشعر أن المصطلحين يعبران عن نفس المعنى، وأحياناً أخرى نشعر أنهما مختلفان، فهذا المبحث يوضح الاختلاف بين هذين المصطلحين (النمو والتنمية)¹.

إن كل من التنمية والنمو الاقتصادي تضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية على العكس فإن التنمية زيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أي إنها تتضمن من حيث المفهوم قوى معينة وتؤدي إلى التغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أي أنها تتضمن من حيث المفهوم أوسع من ذلك المتعلق بالنمو لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر إجراء تغييرات جزرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. يتمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية في التخلص من معالم التخلف وتحرير قوى الإنتاج وتطوير طرائقه بحيث تحل الطرائق إنتاج أحدث وأكثر فعالية محل الطرائق السائدة، وتتعدل أساليب التملك بهدف تحقيق إشباع متزايد لحاجات الأفراد من السلع والخدمات وخاصة فيما يتعلق منها بالنواحي الاجتماعية كالصحة والتعليم².

¹ <http://www.egyres.com/articles/>

² العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1985م، ص 63.

النمو والتنمية:

قد تحتاج في بداية الأمر إلى وضع بعض التفرقة بين تعبيرَي التنمية والنمو الاقتصادي حيث أن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، وقد يتضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية¹ كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منها يعتمد على الآخر، لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا². أما بالنسبة لهورسي فإن التفرقة تتم بناء على ما إذا كان هنالك تغيير (هيكل) في الاقتصاد أم لا ففي رأيه إذا حدث تغيير في الهيكل الاقتصادي أثناء عملية النمو فإن ما يحدث هو تنمية اقتصادية. أما في حالة لم يتحقق هذا التغيير الهيكلي فإن ما يحدث نمو اقتصادي.

النمو هو التغيير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية مادية تتوقف في مرحلة الإكتفاء منه، ويعد جزءاً من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هنالك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على مبدأ ذاته. **النمو البشري:** يستند النمو البشري على الأحداث البيولوجية التي تسببه له، ومنها أن ينمو الجسد بشكل طبيعي في المراحل المبكرة من حياتك.

النمو الاقتصادي: وهو مفهوم يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميتها، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر عن الزيادة في قيمة السلع التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة.

فالنمو الاقتصادي يعني¹ حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في التنمية الاقتصادية، الناشر معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1973م، ص149
² حمدية زهران، التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1995م، ص161

بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما. والنمو الاقتصادي² هو مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية فهو زيادة في مستوى الناتج القومي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) التي يمكن أن تسببها زيادة في نوعية وجودة الموارد (عن طريق التعليم وما إلى ذلك)، وزيادة في كمية الموارد وتحسينات في التكنولوجيا أو بمعنى آخر هي الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة. والنمو الاقتصادي لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد غير الرسمي، وكما هو معروف الاقتصاد غير الرسمي ويسمى أيضاً بالاقتصاد الأسود- وهو أي نشاط اقتصادي غير مسجل قانونياً.

إذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو نوعية السلع والخدمات المقدمة. بينما تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لا تركز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، فهي تركز على تغيير النظام الاجتماعي.

¹ <https://youtu.be/N8Votwx8a0> أمل حسين، علم الاقتصاد، 2015م

² سلوى على سليمان ود. عبد الفتاح محمد قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م، ص198

وعرف الاقتصاديون التنمية هي تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة و الديناميكية عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي¹.

فمفهوم التنمية الاقتصادية هو مفهوم معياري حيث ينطبق في سياق إدراك الناس للفضائل (الحق والباطل، الخير والشر). وقد جاء تعريف التنمية الاقتصادية كما قدمه مايكل تودارو الذي هو زيادة في مستويات المعيشة، وزيادة احترام وتقدير الذات والتحرر من الظلم والقمع وكذلك دائرة اختيار أوسع من ذي قبل. وتوجد طريقة أكثر دقة لقياس التنمية هو مؤشر التنمية البشرية الذي يأخذ في الاعتبار معدلات القدرة على القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، والتي تؤثر بدورها على الإنتاجية ويمكن أيضاً أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي. كما يؤدي أيضاً إلى خلق المزيد من الفرص في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والعمل(التوظيف) والمحافظة على البيئة، وكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد الواحد من الدخل. وكلما زادت نسبة مؤشر التنمية البشرية كلما زادت نسبة التنمية الاقتصادية لأنه مؤشر جيد على تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية. وتعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة جيدة لنقل الناس من أدنى مستويات المعيشة إلى مستوى مناسب وتحسين جودة حياتهم وتقليل فجوة عدم العدالة الاجتماعية. والنمو الاقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار نزوب الموارد الطبيعية التي قد تؤدي إلى التلوث والازدحام والمرض. أما التنمية فتتعلق أكثر بالاستدامة التي تعني تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بالاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة. والآن تعدت كل هذه الآثار البيئية أكثر من كونها مشكلة للحكومات، خصوصاً بعد زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري².

¹ فضل الله على فضل الله، إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم حديث، ط3، مطابع أكاديمية نايف العربية، الرياض، 1997م، ص7.

² <http://sc.egyres.com/bnDDc>

بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو:

1. مفهوم التخلف الاقتصادي:

حينما نطلق التخلف الاقتصادي فإننا لانعني به الفقر فقط وإن كان الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مقصودا بكلامنا لكننا لانريد هذا فحسب بل التخلف الاقتصادي أعم من ذلك فهو يشمل عدم الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة وعدم استغلال الإنتاج الموجود بأحسن صورة وأكبر جهد ممكن، كما يشمل التخلف في الإنتاج القومي عن إنتاج الدول المتقدمة والكبرى وانتشار اقتصاد الاستهلاك بدل الإنتاج، وانتشار الرشوة والفساد المالي، ويشمل أيضا سوء استثمار الأموال المتوفرة استثمارا ناجحا وحقيقيا ومنتجا¹.

ظهر التخلف الاقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه انخفاض حجم النشاط الاقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون التخلف مرافق للتطور الاقتصادي إذا كان معدل انخفاض الدخل الوطني أقل من معدل انخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد ما أنه متخلف من خلال بعض الخصائص وهي²:

أ. انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

ب. خصائص عناصر الإنتاج.

ت. خصائص النشاط الاقتصادي.

ففي الدول المتخلفة يكون الدخل الفردي الحقيقي ضعيف إضافة إلى اتسام الإنتاج بالإعتماد على اليد غير المؤهلة، وكذا تركز النشاط الاقتصادي في الزراعة وبيع المواد الأولية.

كما يمكن تشبيه الدول المتقدمة بالآلة كل الأفراد فيها يؤدون وظائفهم بصفة متناسقة تسمح بالسير الحسن لهذه الآلة. أما الدول المتخلفة فإن وظائف أفرادها منفصلة نتيجة كونها بلدان مستغلة أو أن قطاعات اقتصادها مستقلة من بعضها البعض.

¹ د. طارق السويدان، التخلف الاقتصادي <http://www.suwaidan.com>

² د. عبد الرحمن يسري أحمد و د. محمد على الليثي، التحليل الاقتصادي، الاسكندرية، 1986م، ص 139

2. مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد. كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو زيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أن معدل نمو الدخل الفردي.

ووفق ما سبق فإن النمو يتجلى في:

أ. زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين

ب. ارتفاع معدل الدخل الفردي¹.

كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي².

3. مفهوم التنمية الاقتصادية:

النمو هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد و النمو الديموغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضى سلسلة من التغييرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره.

أما التنمية الاقتصادية هي النمو الناتج عن تغيير الهيكل وتعديل النسب والعلاقات بين العناصر، أو هي الانتقال من هيكل اقتصادي يرتب إنتاجية منخفضة بالفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة والفن المستخدم³

¹الدخل الفردي : هو عبارة عن الناتج الوطني مقسوماً على عدد السكان

²حمديّة زهران، مرجع سابق ص161

³ Bye: (The role of Capital in Economic Development) in Economic Development For Latin America p. 110 New York 1961

وتعرف التنمية بأنها: سلسلة من التغيرات و التاقلات التي بدونها يتوقف النمو. كما تعرف أيضا بأنها مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو. اذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديموغرافي وانتاجية العمل، وهذا النمو يقتضى سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره. فان التنمية الاقتصادية تعرف بأنها " سلسلة من التغيرات و التاقلات التي من دونها يتوقف النمو"، كما تعرف أيضا بانها: " مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو" وأن معدل النمو الحقيقي يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي ناقص معدل التضخم¹.

وأن مفهوم التنمية الاقتصادية هو العمل على القضاء على الجوع والفقير الذي يعاني منه غالبية سكان العالم وتحسين الأحوال المعيشية للدول النامية بحيث تقل الفجوة القائمة بين متوسط دخل الفرد في الدولالصناعية والدول النامية².

ويمكن تعريف التنمية بانها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادية استنادا إلى قوة ذاتية، لضمان تواصل هذا النمو وإتزانته لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".
فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام لمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بانها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات افضل".
ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، والتنظيمية، من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع.
ويرى بونيه " ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2002-2003م، ص12.

² A. Waterston, assisted by others, **Development planning :Lessons of Experience**, Johns Hopkins press, 1965 J. Tinberden, **Central Planning**, Yale University Press, 1964, p.192

الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغيير جزري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنائي، الدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة.

من هذه التعريف يتضح لنا ان مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن. بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

أ. أحداث تغيير هيكل في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

ب. ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

ت. ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، و الموجه للاستثمار¹.

¹مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com

جدول يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> • يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات. • لا يهتم بشكل التوزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي. 	<ul style="list-style-type: none"> • عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويجه.

المصدر: فتحية بناني،(السياسة النقدية والنمو الاقتصادي)2008-2009م¹

فروقات رئيسة بين النمو والتنمية:

- النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع
- النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكل ونقدم وظيفي .
- النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن، ولكن التنمية تبقى مستمرة
- النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها
- يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة.

¹- بومراسداس،الجزائر، فتحية بناني،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي،دراسة نظرية،ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة 2009م،ص4.

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي إستنادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو وإتزانته لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية"¹

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع². ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطوير فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الإجتماعية في الدولة".

اما الدكتور محمد زكي الشافعي يرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في دخل الفرد الحقيقي عبر فترات ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فان التنمية لا تتحقق دون تغيير جزري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية و الاستراتيجية الملائمة.

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الإجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفة أيضا بأنها ك " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل".

¹مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، مرجع سابق

²صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة الحاج الخضر، باتنة-السنة الجامعية 2009-2010م، ص4.

ان التنمية الاقتصادية لمجتمع ما لا تخرج عن كونها مجموع العمليات التي تؤدي إلى رفع كفاية وإنتاجية العناصر الانتاجية التي يملكها المجتمع إلى جانب زيادة كميته¹ .

مفهوم التنمية الاقتصادية² (بالإنجليزية Economic Development) هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا. وتُعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتُعرف أيضاً بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديدًا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامةً.

علم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية:

تعدّ التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها؛ لذلك تعدّ من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة، مثل: التعليم، والصحة، وبيئة العمل، والسياسات الاجتماعية، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصاد؛ سواء الكلي، أو الجزئي.

تاريخ التنمية الاقتصادية:

إنّ التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وخصوصاً بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، إذ أثر كثيراً على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لهذه الدول، بقيت تعاني انخفاضاً في معدل المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة،

¹ محسون بهجت جلال، مبادئ الاقتصاد، عام 1971م، ص 26

² <http://mawdoo3.com/>

المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدّول النّامية اعتمد تطبيق التّمية الاقتصاديّة ودراستها في القرن العشرين، على إدراك مجموعةٍ من المعايير والمؤشّرات المُستخدَمة للتعامل مع الدول، وخصوصاً النّامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النّامية، ممّا أدّى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التّمية الاقتصاديّة لهذه الدّول، لذا تمّ الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنّه من أهمّ المعايير الاقتصاديّة تأثيراً على الاقتصاد؛ إذ كلّما كان الدخل الفرديّ مرتفعاً، أدّى ذلك إلى نموّ الاقتصاد، واستخدم كذلك معيار قيمة الخدمات والسلع، فعندما يمتلك السكّان قوّةً شرائيّةً مناسبةً، عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصاديّة واضحة، تُعرّف بمصطلح الرّقاه الاقتصاديّ. اهتمّ البنك الدوليّ في عام 1985م بمتابعة التّمية الاقتصاديّة في الدّول النّامية، خاصّةً ذات الدّخل المنخفض نسبياً؛ إذ تمّت الإشارة إلى أنّ الدّولة النّامية هي التي تحتاج دعماً في تميّتها الاقتصاديّة، ومعدّل الدّخل الخاصّ للفرد الواحد فيها أقلّ من 400 دولار أمريكيّ، مقارنةً بالدول متوسطة الدّخل، حيث يتجاوز معدّل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتّمية الاقتصاديّة دور محوريّ ومهمّ في الواقع الاقتصاديّ للدّول، وتحديدًا تلك التي تعاني صعوبةً كبيرةً في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاصّ بها، ممّا يدفعها إلى تطبيق خُطةٍ استراتيجيّةٍ وتنمويّةٍ؛ بهدف دعم التّمية الاقتصاديّة فيها.

خصائص التّمية الاقتصاديّة:

تتميّز التّمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها¹: الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب. التوجّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما. الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّمية الاقتصاديّة المعزّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ. الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزّزة لدور

¹ <http://mawdoo3.com/> المصدر السابق

الصناعة، والزراعة، والتجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّة. الاستفادة من التكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانيّات، والطاقت العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم.

أهداف التنمية الاقتصاديّة:

تسعى التنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي¹:

أ. زيادة الدّخل القوميّ: هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصّة بالتنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي

ب. استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامّة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقدّم الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.

ت. دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السندات. الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة، ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدّول النامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكان

¹ محمد سلطان أبو على، مبادئ الاقتصاد التجميعي، حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلف، مصر، جامعة الزقازيق، 1979م، ص194

ث. معالجة الفساد الإداري: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحدّ من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافةً.

ج. إدارة الديون الخارجية: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تُستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات، لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومن أهمّها:

أ. الناتج القومي الإجمالي (بالإنجليزية: Gross National Product): يُسمّى اختصاراً بالحروف (GNP)، ويُعدّ حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول؛ إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوّعة في فترة زمنيّة معيّنة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العامّ في الدولة

ب. الناتج المحلي الإجمالي (بالإنجليزية: Gross Domestic Product): يُسمّى اختصاراً بالحروف (GDP)، ويُعدّ حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي، ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة؛ إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة، والمستخدمّة في التداول داخل السوق التجاري، والتي تُطبّق عليها عمليّات البيع والشراء المعتادة.

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي:

(تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايولوجية¹).

¹ أحمد الدوري، التلخف الاقتصادي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م ص44.

كما تعرف بأنها (الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير والثقافي والحضاري في المجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته).

وتعرف كذلك بأنها ظاهرة إجتماعية نشأت مع نشأت البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرة الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.

كما تعرف (بأنها نشاط مخطط يهدف إلى أحداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الإتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة و إنتاجية عالية).

ومن خلال ما سبق فان هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1. تعتبر التنمية عملية شاملة و مستمرة.

2. التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الإنتفاع من التغيير.

3. تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعليه فان التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: (التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغييرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الإرتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة).

يرى الباحث أن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية الاقتصادية، وأيضاً معظم الدول النامية تحقق معدلات نمو اقتصادي ولكن ليس معدلات تنمية، على العكس من الدول المتقدمة التي بالفعل حققت معدلات نمو وتنمية اقتصادية ولذلك أصبحت متقدمة.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لابد من الحديث عن نظرية التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ماتم التفكير به على مر الزمن من أفكار، ونظريات تُوَطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وتم إختيار عدد منها كما يلي:

نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية:-

نستخدم المصطلح النمو تأسيساً على أن مصطلح التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن النظريات التي جاءت قبل هذه التاريخ جاءت حسب الباحثين الاقتصاديين تحت تسمية نظرية النمو.

1. نظرية آدم سميث:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمدا التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الارباح هي الاساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم *Welth of Nations* عام 1776، تحدث آدم سميث عن فوائد حرية التجارة في كتابه ثورة الأمم فأوضح أنها تتيح للبلد الإفادة من مزايا تقسي العمل لأنها توسع حجم السوق . لقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه (النظام المير كانتيلي) وقد استخدم حرية التجارة بمعنيين: المنعى الأول هو حرية التجارة بين الدول . والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمرها¹. وهو إهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها²:

أ. القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي ان النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً،

¹ جودة عبد الخالق، مدخل في علم الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية - القاهرة، عام 1978م، ص 23.

² <https://ar.wikipedia.org/wiki>

ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة. القانون الطبيعي

ب. تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل.

ت. عملية تراكم رأس المال: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني

ث. دوافع الرأسماليين علي الاستثمار: وفقاً لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة.

ج. عناصر النمو: وفقاً لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد علي ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية..

ح. عملية النمو: يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعلمية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2. تحليل ماركس والماركسيين:

لقد جاء التحدي الأساسي لنظرية التنمية التقليدية - الكلاسيكية والنيوكلاسيكية - من ماركس والماركسيين. فلقد اعتبر كارل ماركس وتابعوه أن نظرية النمو التقليدية قد قدمت أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية وأنها ماهي إلا أسباب ظاهرية ومن أجل التعرف

على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية يؤكد ماركس ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي¹

3. نظرية التنمية لديفيد ريكاردو:

كما الحال عند سميث لم يضع ريكاردو نظرية للتنمية الاقتصادية، لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) يمكن أن تعد أساساً جيداً للتعرف على تلك الأفكار خاصة في مجال تراكم رأس المال².

لكي يوضح ريكاردو فكرته وضع مجموعة من الافتراضات النظرية كان من أهمها:

أ. أن عرض الأرض ثابت.

ب. ثبات المعاملات الفنية.

ت. أن الربح هو مصدر تراكم رأس المال.

4. نظرية جون ستوارت ميل:

ينظر ستوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقاً لنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سمات هذه النظرية:

أ. التحكم في النمو السكاني: يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، اعتقد ميل بصحة

نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالاً إنتاجية فحسب واعتقد

أن التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب. معدل التراكم الرأسمالي: يري ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم

فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، 2003م، ص83.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بحري، 1999م، ص 63.

الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي ت.معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود

ث.حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات

ج. دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

5. نظرية شومبيتر: (Joseph Schumpeter)

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في إعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضاً بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بإنهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابة نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911م، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939م. تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما توجد بطالة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو

الإبتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما الدور المبتكر للمنظم ليس لشخصية رأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جيد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها. أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح¹.

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية

أ. الإبتكارات: وفقاً لشومبيتر تتمثل الإبتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الإبتكارات العديد من العناصر مثل:

إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

ب. دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عادية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماماً فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

ت. دور الأرباح: ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح

ث. العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر

د. عبلة عبد المجيد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، ص 35 <http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016>

الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الاطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي.
- النقص في عنصر المنظمين.
- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.
- الحاجة إلى التغييرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

جاءت هذه النظريات لتحل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الإهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو كسب ودها وضمها إلى معسكرها. وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، إتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية و التقدم (المشاكل و المعوقات)، وإتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو و التنمية.

1) نظرية مراحل النمو: روستو (W.W.Rostow):

من النظريات الاقتصادية التي لاقت الإهتمام والانتقادات لنظرية (أطوار النمو الاقتصادي) عندما عرضها استاذ التاريخ الاقتصادي " وولتر روستو) في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ووصل هذا الإهتمام إلى حد إنعقاد ندوة دولية لمناقشة روستو في نظريته ومفاهيمه القابلة لأكثر من تأويل ونفسير¹.

ويرى "روستو" أن عملية النمو الاقتصادي الكاملة تمر بخمس أطوار أو مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإقلاع أو الإبتدائي، مرحلة الإقلاع، مرحلة السير

¹ انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، الكويت: المكتبة العربية للنشر، 1980م، ص118.

في طريق النضوج، وأخيراً مرحلة الإستهلاك الجماهيري أو مرحلة الإستهلاك على نطاق واسع.

قدم روستو نموذجاً بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. في مرحلة الانطلاق: تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة. الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق¹:

أ. ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي.

ب. تطوير بعض القطاعات الرائدة، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق. وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو

ت. الإطار الثقافي واستغلال التوسع، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. إجمالاً فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد

ث. مرحلة الاتجاه نحو النضج: عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغييرات ثلاث أساسية: أ. تغيير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن. ب. تغيير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغييرات.

ج. مرحلة الإستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. في هذه

¹ انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص 119

المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب. وفيما يلي التفاصيل:

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الاول، أي ما قبل التاريخ ومن مظاهرها¹:

- سيادة الطابع الزراعي و الصيد.
- تمسك المجتمع بالتقاليد و الخرافات.
- نقشى الاقطاع.
- انخفاض الانتاجية.
- ضالة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة ك: الصين، دول حوض البحر الابيض المتوسط، بعض دول اوروبا، وهذا في القرون الوسطى.

ومن سمات هذه المرحلة انها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما ان هنالك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الافريقية، مناطق ادغال امريكا اللاتينية.

ب. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهى المرحلة الثانية و التي يكون من مظاهرها:
* حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو الى التغيير وتؤمن به.
- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.
- أما على المستوى الاقتصادي فنجد:
- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).
- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

¹المرجع السابق، ص120

- بداية ظهور القطاع الصناعي الى جانب القطاع الزراعي.
- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (الطرق، المواصلات، الكباري...).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة:

المانيا ن اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و 20 م).
ج. **مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على انها ناهضة او سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها ومن مظاهرها:

- احداث ثورة في اساليب الانتاج و التوزيع وانشاء الصناعات الثقيلة.
- النهوض بالزراعة و التجارة ووسائل النقل.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وقل الى اكثر من 10 بالمائة.
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز اطرار سياسية واجتماعية مواتية الى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.
* رغم ان هذه المرحلة تتطوي على حدوث تقدم ملموس، الا ان المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الانتاجية التقليدية.¹

وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890 و 1914، اليابان بين 1878 و 1900.

كما يرى رستو ان هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و 30 سنة.
د. **مرحلة النضج:** وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات) بشكل متوازي.

- انتشار و تطور التكنولوجيا على شكل واسع.

¹ انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص121

- ارتفاع مستوى الانتاج المادي.
- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.
- هـ. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهى اخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:
 - يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
 - الدخل الفرد مرتفع جدا.
 - لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء،.....الاهداف الرئيسية للفرد.
 - زيادة الانتاج الفكري و الأدبي و العلمي للمجتمع.

(2) النظرية الكلاسيكية

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي :

- أ. **سياسة الحرية الاقتصادي:** يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد
- ب. **التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم:** ينظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات
- ت. **الربح هو الحافز علي الاستثمار:** يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار
- ث. **ميل الارباح للتراجع:** معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

ج. حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتي تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

3) نظرية كينز

يقرر كينز أن هناك نوعين من العوامل التي تؤثر في الطلب الإستهلاكي هما¹:
العوامل الموضوعية: تتمثل في هيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
العوامل الشخصية: وتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبخل والاحتياط للمستقبل.
لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي
أ. الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
ب. الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
ت. سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.
ث. المضاعف: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:
- وجود بطالة لا إرادية.

¹ عيبر محمد على عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007م، ص83.

- اقتصاد صناعي.
- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.
- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

ج. السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساساً على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار. أصل الأزمة

إن خطة كينز في التحليل الاقتصادي تتركز على هدف التوظيف الكامل، ومع ذلك فبوصفه "اقتصادياً نقدياً"، فإن البحث عن تحقيق هذا الهدف، في فكر كينز، ينبغي أن يكون من خلال التوظيف الكامل للأموال. وعلى ذلك يصبح هذا الإجراء هو خطة الوصول إلى تدفق دائري "لأموال" أو تدفق لا يعوقه عائق، أي إنفاق تام على الناتج¹.

6. نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض.

- أ. عناصر النمو: تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة.
- ب. الحوافز، ويوجد نوعين من الحوافز:

- الحوافز الصفرية وهي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي

¹ حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصر، الكتاب الثاني ط1، دار الفكر العربي، مدينة نصر، عام 1994م، ص 822

- حوافز ايجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية

(4) نظرية نيلسون

يشخص نيلسون يمكن وضع الأقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأذخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي إلى هذا الفخ وهي¹:

- أ. الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.
- ب. انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ت. ندرة الأراضي القابلة للزراعة.
- ث. عدم كفاية طرق الإنتاج.

(5) نظرية الدفع القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الأذخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيكية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن..

(6) نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. و نظرية

¹المرجع السابق، ص 823

النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة

وآثار سلبية ومنها: ان الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على احلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من اجل النمو الاقتصادي.

7) نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي¹:

تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

أ. الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

ب. النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المترامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المترامنة

¹انطونيوس كرم، مرجع سابق، ص124

8) نظرية ميردال:

يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها. و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الإقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار و آثار العادم وقد عرف آثار العادم بأنه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع. أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الأقاليم الأخرى

9) نظرية النمو الكلاسيكية:

تصدى مفكرو المدرسة الكلاسيكية: Classical School لظاهرة النمو. وقد اعتقد آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم The Wealth of Nations» أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق تقسيم العمل والتخصص¹، ولكي يتحقق ذلك لابد من تراكم لرأس المال capital accumulation ، ولابد من سوق واسعة كافية لاستيعاب ما ينتج. ولم ينس آدم سميث أهمية تأثير التغييرات التكنولوجية technological change من خلال افتراض وجود تدفق تلقائي من الابتكارات.

وعموماً فإن هذه المدرسة ركزت على أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من عوامل الإنتاج الرئيسية تتمثل بالعمل ورأس المال والموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والتقدم التقني، كما اعتبرت تراكم رأس المال محركاً أساسياً لعملية النمو. ومن بين طروحات الكلاسيكيين الأخرى هي وجود علاقة تبادلية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي.

10) نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة

بنت نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة the neoclassical growth theory طروحاتها على ما استجد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وخاصة معدلات النمو

¹ <https://www.marefa.org>

المرتفعة والارتفاع في معدلات الأرباح والأجور الحقيقية، وهو ما يتعارض وطروحات المدرسة الكلاسيكية. وأعتقد بعضهم أن طروحات هذه المدرسة جاءت في جانب منها رداً على طروحات دعاة الماركسية. ومن أبرز أعلام هذه المدرسة التي يطلق عليها بعضهم اسم المدرسة الحديثة Marginal School، الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال Alfred Marshall و ستانلي جيفونز Stanley Jevons و كارل مينجر Carl Menger وآخرون. وقد ركزت هذه النظرية على الجانب الجزئي في النظرية الاقتصادية، وعدت أن عنصر الإنتاج، العمل ورأس المال يمكن أن يحل substitute أحدهما محل الآخر في عملية الإنتاج. وأن هنالك معدلات مختلفة لمعاملة (رأس المال معدل رأس المال إلى الإنتاج)، كما عدّ عائد الإنتاج ثابتاً. constant return to scale

11) نظرية النمو الحديثة

أكدت نظرية النمو الحديثة the new growth theory التي ظهرت في منتصف عقد ثمانينيات القرن العشرين أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لا تحمل في طياتها طابعاً مادياً مثل الموارد الطبيعية ورأس المال فحسب بل تحمل طابعاً بشرياً. أو كما وضعها رومر P.Romer، والمعروف اليوم أن المقترح الكلاسيكي القائل بإمكانية أن يصبح الناس أثرياً من خلال تراكم عدد أكبر من قطع رأس المال المادي كالرافعات الشوكية هو أمر خاطئ، وأن السبب الأساسي في ذلك هو أن أي نوع من رأس المال المادي خاضع في النهاية للعوائد المتناقصة، ولا يمكن للاقتصادات النمو بإضافة النوع نفسه من رأس المال أكثر فأكثر. وإن الجزء الأساس في نظرية النمو الحديثة تركز على الدور الذي تؤديه المعرفة فيجعل النمو ممكناً. والمعرفة بالمفهوم الواسع تتضمن كل ما هو معروف عن الكون، وهي إضافة إلى ذلك «سلعة» خاضعة للعوائد المتزايدة وتختلف عن المعروف في الأدبيات الاقتصادية.

بينت الدراسات الكمية الحديثة أن مصادر النمو الاقتصادي متباينة، ولكن تبقى التطورات التكنولوجية، أو ما يصطلح عليها إنتاجية العامل الكلي total factor

productivity (TFP) العامل الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة، في حين أن الاستخدام الواسع لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) (هو العامل الأكثر فاعلية في نمو اقتصادات البلدان النامية.

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

عندما إرتفع الإهتمام بالتنمية الاقتصادية للأقطار الأقل تطوراً بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1954م، إعتقد معظم الاقتصاديين الذين إهتموا بالتنمية أن السبب في أن الدول الأقل تطوراً كانت منخفضة الدخل، وأنها لا تنمو بصورة أسرع، هو أنها كانت إما تفتقر إلى معرفة طرق أفضل أو أن هناك عوائق في الطريق، ومن صعوبات عملية النمو هي الدخل المنخفض، والنظرية الهيكلية(الخمول)، ونقص رأس المال، النظرية الإعتمادية¹. تعاني الدول النامية من بعض المعوقات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه المعوقات تنقسم إلى معوقات داخلية وهى: أسباب داخلية تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى المعوقات الخارجية والتي تعتبر أحد أسباب تخلف الدول النامية و تأخرها عن دول العالم المتقدمة.

تتناول الدراسة في الفصل الثالث المعوقات التي تقف في طريق تحقيق التنمية في الدول النامية حيث تنقسم هذه المعوقات إلى معوقات اقتصادية وإجتماعية وسياسية و إدارية.

المعوقات الاقتصادية تشمل :

1. معوقات متعلقة بالإنتاج:

تعانى أغلب الدول النامية من ضعف الإنتاج والإنتاجية ومن الملاحظ أن ضعف وإنخفاض مستوى الإنتاجية، ومن الخصائص العامة للدول النامية سواء كان ذلك على مستوى الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي أو الخدمي، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة منها²: إنخفاض المستوى التقني والإنتاج وعدم توفر عناصر الإنتاج جميعها بالكمية اللازمة، ومن الواضح أن الدول النامية تستخدم أساليب متخلفة في الإنتاج، ففي الزراعة لا زالت استخدام الطرق البدائية هي الأساس في معظم هذه الدول وكذلك في الصناعة، بالرغم من أن بعض الدول النامية قد استخدمه الطرق لحديثة في الصناعة و الزراعة إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف الإنتاج والإنتاجية وهو السبب الذي جعل من تلك الدول تعاني من عدم

¹ أفيريت هاجن، ترجمة جورج خوري، اقتصاديات التنمية، ط3، الأردن: مركز الكتب الأردني، 1988م، ص49.
² عبد العظيم سليمان المهل، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، السودان: محاضرات لطلاب البكالوريوس، ديسمبر 2007، ص117.

الإكتفاء الذاتي والنقص في أغلب إحتياجاتها خاصة في مجال الغذاء كذلك تلجا للاستيراد لتكملة النقص بالرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية ولكن تخلف وسائل الإنتاج وضعف الإمكانيات المادية و البشرية إحدى الأسباب التي تقف عائقا في طريق الإنتاج وهى:

1. شح الموارد التمويلية التي تمكن المنتج من استخدام التكنولوجيا الحديثة وندرة الأيدي العاملة المهرة في الصناعة.
2. إرتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج و تخلف طرق الانتاج.
3. عدم المقدره على الإبتكار.
4. إنخفاض جودة السلع.
5. وجود طاقات عاطلة بالمصانع لعدم تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية.
6. الإعتماد على القطاع الزراعي وصادرات المنتجات الاولية

الإنتاج الأولى (الزراعة، التعدين) حيث يبلغ النصيب النسبي للزراعة 14% من الإنتاج المحلى في الدول الأقل نمواً في حين أنه لا يتجاوز 3% في الدول المتقدمة. وهذا الوضع يدل على جمود الهيكل الإنتاجي و التركيز هنا يعرض الاقتصاد على مخاطر، وهذا التركيز يمكن إرجاعه إلى أسباب تاريخية تعود إلى السيطرة الاستعمارية التي كانت تحرض على جعل البلاد المستعمرة مصدراً للمواد الخام لصناعاتها. والمواد الغذائية الرخيصة لسكانها وكانت الاستثمارات الأجنبية تركز على تنمية التجارة خاصة التصدير / صناعة استخراجية، الذهب في جنوب أفريقيا، النحاس في شيلي و الكنغو بجانب مزارع الشاي في سيلان والمطاط في الملايو و إندونيسيا، كما كانت الاستثمارات توجه بصفة عامة نحو مشروعات النقل والمواصلات (سكك حديدية، موانئ) لنقل المنتجات الأولية إلى أسواق الدول المستعمرة ولم يحظ قطاع الصناعة الا بالقليل من الاستثمارات.

وهناك ميل إلى إنتاج ساعة أو سلعتين مثال ذلك القطن والجوت في باكستان، القطن و الصمغ العربي في السودان، القطن في مصر، البن في البرازيل، الكاكاو في غانا، البترول في فنزويلا.

نجد ان المنتجات الأولية (مواد خام ومواد غذائية) تشكل أكثر من 70% من جملة صادرات الدول النامية غير الآسيوية بينما تبلغ صادرات المنتجات الصناعية 29%، وبالمقارنة تبلغ نسبة 18% من المنتجات الأولية و 82% من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى فإن صادرات السلع الأولية في دول أفريقيا جنوب الصحراء ظلت تساهم بحوالي 80% من عوائد صادراتها الإجمالية.

أما فيما يتعلق بالدخل العالمي نجد أن أكثر من 80% من دخل العالم يتم إنتاجه بواسطة الدول المتقدمة الذين يمثلون فقط 20% من جملة سكان العالم، وبعبارة أخرى يظل أربعة أخماس سكان العالم (80%) ينتجون فقط 20% (خمس) الدخل العالمي.

أن انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول النامية من شأنه أن يؤدي إلى سوء التغذية والمرض و الحرمان لسكان الدول النامية. وهناك عوئق تحول دون تنمية الصناعات الصغيرة منها¹:

أ. تتابع الصناعات الصغيرة الإتجاه العام السائد للتنمية في البلد والذي هو تعويض السلع المستوردة التي إعتاد عليها الأفراد.

ب. صعوبة المنافسة التي تواجهها الصناعات الصغيرة من السلع المستوردة.

ت. حالة التمرکز الإقليمي التي تشهدها الصناعات الصغيرة في المراكز الحضرية

تصاحبها حالة التشتت على مستوى التنظيم الإنتاجي الواحد.

2. انخفاض مستوى الإنتاجية:

يرجع ذلك بسبب انخفاض انتاجية عنصر العمل نتيجة لندرة أو ضعف رس المال

الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي وما يترتب عليه من سوء التغذية. ضعف بدني وذهني.

¹ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر، 2005م، ص274.

وبجانب قلة الخبرات الإدارية والتنظيمية. هنالك علاقات متداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية بشكل متبادل حيث نجد أن الإنتاجية الحدية للعمل منخفضة جداً نتيجة لضعف المال المتاح (راس مال إنتاجي ورأس مال إجتماعي) Social capital. ذكر الاقتصادي جونار ميردال أن (الاسباب الدائرية والتراكمية) في الدول المتخلفة تعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكل متبادل

المعوقات الخارجية:

الديون الخارجية:

الديون الخارجية للدول النامية:

الاسباب الداخلية:

1. الميل الى الاستثمار من أجل التنمية:

تعاني الكثير من الدول النامية صعوبات في طريق التنمية الإدارية مردها عدم توفر الموارد المالية والفنية والتكنولوجية، فبالنسبة للموارد المالية فإن عمليات التنمية الادارية تتطلب خطط التنمية الادارية أن تقدم للحصول على الكفاءات والخبرات، وأن بعض الدول النامية لا تعاني من ضيق البلد بل مشكلتها في قصور الكفاءات الوطنية وإعتمادها على كفاءات أجنبية، أما بالنسبة للنقص الفني والتكنولوجي فقد تحتاج إلى التسرع في التطور التكنولوجي¹. يتطلب كثافة راس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر اليه تلك الدول، مما اضطرها الى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الاجانب وشراء براءات الاختراع و حقوق الصنع.

2. سوء توظيف القروض:

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء الى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينات وذلك على امل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط

¹مهدي زوليف، سليمان اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، ط1، القاهرة: دار مجدلوي للنشر، 1993م، ص150-151.

وتغير السياسات الاقتصادية وتخطبها من فلسفة اشتراكية الى ليبرالية ومن ليبرالية الى اشتراكية ادى الى فشل الكثير من لمشروعات. وقد اقترنت عملية الافتراض في العديد من الاحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب و سكوته.

فاذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الاموال الاجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ ان الاولى ركزت على استيراد المواد الخام الاولية ذات الاسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية واخذت بتصدير السلع ذات الاسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة الى تصدير راس المال الأجنبي الى الدول النامية، فقد ادركت ان الدول النامية تعتبر ارضية خصبة لاستثماراتها. اما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية و الرأسمالية ذات الاسعار المرتفعة واخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام و بأسعار زهيدة. هذا التخصص في انتاج المواد الاولية ادى الى تعريضها الى اثار الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها اسواق هذه المواد و التناقضات التي شهدتها الانظمة الاقتصادية.

3. تهريب رؤوس الاموال الى الخارج:

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الاقراض على قدم وساق اسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري و المالي و السياسي يعم اجهزة الدولة و مؤسساتها في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذا الفساد هب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها الى الخارج وتم ايداعها في البنوك الاجنبية لحساب اصحاب النفوذ والسلطة ورجال الاعمال القريبين منهم، وادت هذه الظاهرة الى تراكم الديون و فشل التنمية.¹

4. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:

¹المرجع السابق، ص152

أدى هذا التوجه الى تزايد الحاجة الى الواردات الغذائية و اهمال الزراعة كدعامه هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات اغلب الدول النامية مما ادى للجوء الى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

5. العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

أدى العجز المستمر لموازن المدفوعات في معظم الاقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات الى اختلال تجارى واضح بالجوء الى الاقتراض الخارجي و تقادم المديونية.

الأسباب الخارجية:

1. إرتفاع أسعار الفائدة:

كان للارتفاع الشديد الذى طرا على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكدت البلدان المدينة بمبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

2. إنخفاض الاسعار العالمية للمواد الخام¹:

أدى إنخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول و المواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تقادم عجز ميزان المدفوعات الذى يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

3. نظراً لاندماج معظم الدول النامية. ومنها الدول العربية. في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيته له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية و السياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يواثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

ومنذ بداية الثمانينات افرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية الحالية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم اصبحت تعرف

¹المرجع السابق، ص153

بالتضخم الركودى الذى اثر كثيرا في الاوضاع المالية وانخفاض حجم العملات الاجنبية فيها، في الوقت الذى تزيد فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجى وخاصة بعد إنفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

ان إسهام الدول الرأسمالية و الدول الغنية في إمداد الدول النامية الفقيرة بالأموال يكن في صور مختلفة، فهي إما أن تكون في صورة استثمارات او في صورة معونات أو في صورة قروض، وفي الغالب لا تقدم هذه الأموال بدون مقابل أو بدون ضمانات، فهنا يفرض الطرف الأقوى المقدم لهذه الأموال شروطه على الطرف الأضعف المتلقي لهذه الأموال، وقد تطورت آلية هذه الشروط منذ عام 1982م حينما وصلت مديونية الدول النامية في ذلك العام الى 575 مليار دولار، حيث توضع الشروط من خلال طبيعة العلاقة بين الدولة الدائنة و الدولة المدينة، ومن خلال طبيعة المصالح الاقتصادية و السياسية بينهما، حيث تدور الشروط في الغالب حول سعر الفائدة وفترات السماح واجال السداد و الضمانات وقد تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد مواد معينة من الدولة الدائنة، ومن امثلة هذه الشروط ذلك الشرط الذى وضعتة البنك الدولي عندما طلبت الاردن قرضا لبناء سد على نهر الاردن فقد اشترط هذا البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدا بعدم تدميره وهو بالطبع الأمر الذى منع إتمام هذا القرض، وحدث نفس الأمر عندما اشترطت موافقة الولايات المتحدة الامريكية عندما طلبت مصر تمويل بناء السد العالي في الستينات من البنك الدولي وهذا الشرط لم يتوفر بالطبع¹.

آليات تنفيذ شروط الصندوق و البنك الدوليين:

1. تحرير الاسعار: ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، و الحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحرير

¹المرجع السابق، ص154

أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار و الأضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

2. سياسة الخصخصة:

وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة و التخلص من الإحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على اساس تجارى يهدف الى الربح، وهو الامر الذى يكون على حساب تسريح العمالة ورفع اسعار السلع و الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

3. تحرير التجارة الخارجية: فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، و إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، و إلغاء اتفاقيات التجارة و الدفع، و السماح بعمل الوكالات التجارية الاجنبية في الاسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، و إلغاء القيود الكمية على الواردات، و العمل على تشجيع التصدير، و عدم اتباع سياسة تقوم على احلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

ان هذه آليات كان لها العديد من الآثار السلبية يمكن إجمالها فيما يلي¹:

الآثار السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للديون الخارجية:

1. الآثار السياسية:

إن من أهم الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلبيا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات. وفى ظل تيار العولمة المتنامي في العصر الحالي تزيد هيمنة الدول الدائنة خلف ستار مؤسساتها الدولية المالية المختلفة من بنك النقد الدولي إلى صندوق النقد الى الشركات متعددة الجنسية وفى كل ذلك مساس بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي، فمن المعروف تورط العديد من الشركات وبتشجيع من حكومات الدول الدائنة في تمويل

¹المرجع السابق، ص155

الأحزاب الموالية لها و التدخل في الانتخابات في الدول النامية و التشكيك في نزاهتها وشراء زمم العديد من القائمين عليها، وظهر بوضوح ما يعرف بسياسة إزدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة و النظام العالمي الجديد، واصبح هذا النظام يبيح لدولة معينة ما يحرمه على غيرها حسب ما تمليه المصالح الاستراتيجية للدول المهيمنة.

2. الاثار الاقتصادية:

- الوضع الاقتصادي للدول النامية والتبعية والاقتصادية: إن من أهم المظاهر المشتركة للدول النامية هو التخلف الاقتصادي، وإن كانت تختلف حدته وسماته من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من التعريفات و المفاهيم لمصطلح التخلف الاقتصادي ومن هذه التعريفات¹:
- عدم الاستغلال لأمثل لموارد المادية والبشرية، مما يؤدي الى انخفاض المستوى المعيشي للسكان.
 - ويعتبر البنك الدولي معيار التخلف هو متوسط دخل الفرد الحقيقي في السنة بالدولار الأمريكي.
 - كما يعرفه البعض بانه نشاط اقتصادي متعثر يتمثل في انخفاض معدل الاستهلاك و الرخاء مع توافر القوى الكافية القادرة على التحسين.
 - لقد جرى العرف في السنوات الاخيرة على استخدام مصطلح الدول النامية بمعنى الدول المتخلفة وقد درجة الامم المتحدة و المنظمات التابعة لها عل استخدام هذا المصطلح، والسبب الرئيسي في استبدال كلمة متخلفة بنامية هو تخفي الاثر النفسي الذي تسببه هذه الكلمة فقط ليس غير .

¹المرجع السابق، ص156

الفصل الثاني

مفهوم الدول النامية وخصائصها

المبحث الأول: تطور الدول النامية

المبحث الثاني: خصائص الدول النامية والمتقدمة

الفصل الثاني

مفهوم الدول النامية وخصائصها

المبحث الأول: مفهوم الدول النامية

ماهي الدول النامية؟ هي دول بـمـعـيار مـنـخـفـض لـمـسـتـوى المعيشة، وتـحـوى عـلى قـاعـدة صـنـاعـية مـتـخـلـفـة، وتـحـتـل مـرتـبـة مـنـخـفـضـة فـي مـؤشـر التـنـمـية البـشـريـة مـقـارنـة بـدول أـخـرى. حـيـث لا يـوجـد مـعـيار عـالـمـي مـتـفـق عـلـيـه حـول مـا يـجـعـل دـولـة مـا مـتـقـدـمـة وأـخـرى مـتـخـلـفـة، وـلـكـن هـنـالـك مـؤشـرات يـمـكـن القـيـاس عـلـيـها مـثـل النـاتـج المـحـلـي الإـجـمـالـي لـلـفـرد، ولا يـنـبـغـي الخـلـط مـصـطـلـحـي "الدولة الاقل تقدما" و" الدولة النامية". وتم انتقاد المصطلح من بعض الدول لأنه يستند إلى معايير غربية.

بالرغم من أن الأقطار النامية تختلف كثيراً بعضها عن بعض، فإنها تشترك في شئ واحد بحكم التعريف وهو أن غالبية سكانها لهم مستوى معاشي منخفض نسبياً، وهذا المستوى هو الأصل في معظم خصائصها التي تتميز بها الدول النامية¹.

الدول النامية:

أول ما إستعمل مصطلح الدول النامية هو الرئيس الأمريكي هارى ترومن عام 1949م وخاطب المجتمع العالمي أن يساعد هذه الدول للخروج من التخلف و الفقر، فانشق من العلوم الاقتصادية فرعاً يسمى باقتصاد التنمية، فظهر علماء و باحثون مثل (مردال) الذى صاغ نظرية السببية الدائرية التراكمية ليجد سبيلاً من مازق التخلف.

أما مصطلح العالم الثالث: فهو مصطلح سياسى واقتصادي واجتماعي و ثقافي يقـد به الدلالة على الدول التي لا تنتمى إلى العالمين الأول و الثاني وهما الدول الصناعية المتقدمة. استعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952م في مقال صدر للاقتصادي و السكاني الفرنسي (الفريد سوفيه) في إشارة إلى الدول التي لا تنتمى إلى مجموعة الدول الغنية (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان وجنوب أفريقيا) ولا إلى الدول

¹ والتر ايلكان،، تعريب محمد عزيز، مقدمة في التنمية الاقتصادية، ليبيا: منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1983م، ص27.

الشيوعية (الإتحاد السوفيتي و الصين و أوربا الشرقية). وقد استوى سوفييه هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي اثناء النظام القديم قبل الثورة الفرنسية.

والدول النامية هي الدول ذات مستوى معيشي مخفض مقارنة بالدول المتقدمة ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة النمو السكاني ودرجة التقدم الاقتصادي.

وتعانى هذه الدول من التخلف الاقتصادي، اذ يرى بعض الدارسين أن دول العالم الثالث هي التي لم تستفد من ثورة القرن التاسع عشر الصناعية وعلى هذا تعد دولاً أخذت في النمو أو دولاً متخلفة.

لا يوجد تعريف مقبول عالمياً " للدول الأمية " وأن معظم التفسيرات التي تقدمها المنظمات الدولية حول الدول النامية هي بنود فنية مستخدمة للملائمة في التعامل في الشؤون الدولية والتجارة.

أن الدول النامية بالمعنى الضيق هي إحدى الدول الآسيوية أو الأفريقية أو الأمريكية اللاتينية التي إعتادت أن تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تنتمي لإدارة دولة أخرى. وبالرغم من الاستغلال الآن فإن اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة.

ولكن بالمعنى الواسع فإن أي دولة لا تنتمي لما يسمى بمجموعة "الدول المتقدمة" هي دولة نامية. والآن فان وضع الدول النامية في فئات حددتها بعض المنظمات الدولية يستخدم بشكل أكثر شيوعاً.

وإن مفهوم التبعية قد ظهر من خلال الجدل الحاد الذي دار بين العلماء الإجماعيين حول مفهومي التخلف والتبعية، وأن مفهوم التبعية يستطيع أن يفسر لنا سبب تبني دول العالم الثالث أسلوب في التنمية يختلف عن الدول المتقدمة المعاصرة، إن العلاقات الدولية التي تحكم التنمية هي علاقات تبعية في المحل الأول، وأن التنمية التي تتم في دول العالم الثالث هي تنمية تابعة محكومة بنظام دولي إحتكاري بالغ التعقيد¹.

¹ السيد الحسيني، قضايا ومشكلات التنمية في العالم الثالث، بيروت: مطابع الطوبجي التجارية، 1992م، ص133.

ومن أجل المساعدة في تحديد الدول أكثر تضرراً من أزمة البترول العالمية قسمت الأمم المتحدة الدول النامية إلى ثلاثة مجموعات " الأقل تقدماً " و الدول النامية و المصدرة للبترول وأعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وفيما يتعلق بمعدل دخل الفرد فإن الأمم المتحدة تقسم مجموعة الدول النامية في خمسة فئات وفقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الدول الأقل تقدماً و الدول ذات الدخل الأقل و الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض و الدول ذات الدخل المتوسط العالي و الدول ذات الدخل المرتفع.

ويستخدم البنك الدولي نفس الإطار الأساسي بالرغم من أنه يجعل عتبات كل فئة أقل مما تفعل الأمم المتحدة. وباستخدام أسلوب صرف النقد الأجنبي في حساب الدخل فإن البنك الدولي يقسم الدول إلى أربعة مجموعات. دول منخفضة الدخل ودول متوسطة الدخل المنخفض ودول الدخل المتوسط العالي و دول الدخل المرتفع.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتطوير مؤشر للتنمية البشرية. وعن طريق قياس توقع العمر والتعليم ونصيب الفرد من مستوى إجمالي الناتج المحلي ويقسم الدول إلى دولة ذات نمو عال و دولة ذات نمو متوسط أو دولة ذات نمو منخفض. مما يذكر أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقسم الدول النامية والمناطق إلى أربعة مجموعات: دول ذات دخل منخفض و دول ذات دخل متوسط و دول صناعية جديدة و أعضاء أوبك. (شينخوا).

مفهوم الدول النامية:

إن هذا المفهوم يعنى في البداية ثلث العالم، لان كل المقاييس المستعملة لا يمكن أن تؤدي إلى تطابق العالم الثالث مع ثلث العالم¹.

كذلك هناك صعوبة في جعل مفهوم العالم الثالث متطابقاً مع القارات الثلاثة: أمريكا اللاتينية، آسيا (مثلاً اليابان).

لذا يبقى علينا ان نستعمل محددات أخرى (متفاوتة الأهمية) للإحاطة بهذا المفهوم وهي:

¹المرجع السابق، ص134

التحديد الجغرافي: ويقصد به إنتشار جغرافي معين، لكن غير محدد بدقة. فهو قبل المرحلة الاستعمارية كل ما ليس بأوروبا، لكن خلال هذه المرحلة إنفصلت مجموعة من الأقاليم من "العالم الثالث " وأصبحت تنتمي إلى أوروبا (مثلا الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا.....) اما بعد زوال الاستعمار فقد أصبح هذا المجال يشمل مجموع الأراضي، الواقعة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية و آسيا، حيث تشكل الشعوب غير الأوربية غالبية السكان¹.

ويمكن ان نشير هنا أيضاً إلى التحديد المناخي الذي يربط بين دول العالم الثالث والمناخ الاستوائي و المدارى الغالب في معظم المساحات من هذا المجال الجغرافي.

التحديد البشري: يجد العالم الثالث هويته في هذه الزاوية في التنوع القومي. فالعالم الثالث هو كل مكان لا تشكل فيه الشعوب الاوربية أغلبية الاسكان.

التحديد التاريخي: ويلاحظ هنا أن مركز الحضارات القديمة (المصرية، السومرية، الصينية، الهندية.....) والامبراطوريات الأولى قد تشكلت في مجالات جغرافية تنتمي اليوم إلى العالم الثالث.

لتحديد السياسي: وهو التحديد الذي يطبق بين العالم الثالث وبين " الطبقة الثالثة" في التاريخ الفرنسي. فالعالم الثالث في مواجهة الدول المتقدمة بنفس الدور الذي قامت به البرجوازية تجاه طبقتي النبلاء و الكهنوت.

التحديد الاقتصادي: ويتعلق الأمر هنا بتحديد يتوخى الدقة: دول العالم الثالث هي دول متخلفة أم دول سائرة في طريق النمو أم دول نامية ؟

كلمة نامية: في معجم المعاني الجامع معنى نامية (اسم) و الجمع نامون ونوام.

المؤنث: نامية و الجمع ناميات و نوام

النامي: اسم فاعل من نمى بمعنى يزداد

البلدان النامية: هي الدول الساعية إلى تحقيق نموها الاقتصادي و الاجتماعي.

¹المرجع السابق، ص135

الدول النامية: هي الدول التي لا يعيش افرادها في مستوى صحى أو اقتصادي أو أمنى جيد.

وهناك من يصف الدول النامية على أساس معدل الدخل وهو ما يختلف مع تصريحات وكتب المفكرين السنوات الاخيرة.

أيضاً تعرف الدول النامية بأنها الدول التي لم تستغل ثروتها الطبيعية و البشرية إلى أقصى حد ممكن ولديها نقص في الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و المواصلات و الاتصالات.

دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى معيشة و قاعدة بيانات صناعية متخلفة وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول اخرى.

تعريف الدول النامية:

مصطلح يطلق على بلدان العالم الفقير. وقد اطلق على هذه البلدان في الماضي اسم البلدان المتخلف ولكن اكثر الاقتصاديين يفضلون الان، اسم البلد النامي، او البلد الاقل نموا . يعانى البلد النامي نقصا في الطعام و قلة في مصادر الطاقة، وله ناتج وطني أجمالي منخفض. و الناتج الوطني الإجمالي هو قيمة جميع السلع و الخدمات التي ينتجها أي بلد في سنة واحدة.

وكثير ما يصنف الاقتصاديون البلدان على أساس الناتج الوطني الإجمالي للفرد، أى الناتج الوطني الإجمالي مقسوما على عدد السكان.

يتزايد السكان بكثرة في غالبية البلدان النامية. ومرد ذلك بالدرجة الأولى إلى إنخفاض نسبة الوفيات مع بقاء نسبة المواليد مرتفعة. وكثرة السكان اذا توافرت عوامل أعدادهم تشكل تزايد في الثروة ولا شك لان الفرد الإنسانى كائن منتج. وهو في ذاته ثروة عظيمة بل هو أساس استثمار سائر الثروات¹.

¹المرجع السابق، ص136

ولكن الزيادة السكانية عند قصور عوامل الإنتاج تسبب مزيداً من الضغوطات على الموارد الشحيحة، ورأس المال المادي، كالألات وأنظمة النقل الفعالة، التي تعتبر قليلة جداً في الأقطار النامية.

وينطبق القول ذاته على رأس المال الاجتماعي كالتعليم الجيد و الأنظمة الصحية، واستقرار الحكم. ويؤدي المرض، والأمية، ونقص المعدات، إلى إبقاء الإنتاج الزراعي والتجاري متدنيين . وهذه العوامل بالغة الضرر في المناطق الريفية حيث يعيش أكثر الناس في البلدان النامية، ويعتمد الناس على محصولي رئيسي أو اثنين، ويعانون كثيراً إذا ما أصاب المحل هذه المحصولات.

تقوم بعض الأقطار الأكثر غنى أحياناً بمساعدة بعض الأقطار النامية في التغلب على الفقر، لكن التقدم ليس متساوياً. إذ تصبح بعض الأقطار أكثر فقراً، ولا سيما في أفريقيا، و لا يزال ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في البلدان النامية.

ومشكلة البلدان النامية معقدة ولها أسباب تاريخية، فإن أغلب البلدان النامية وقعت تحت السيطرة الاستعمارية لما فيها من ثروات عظيمة طمع فيها المستعمر.

ولا تزال هذه الثروات نهبا بين الدول القوية الطامعة، التي إذا إرادة شيئاً من هذه الدول أخذته بابخس الاثمان، في حين تقدم منتجاتها إلى الدول النامية بابهظ الاثمان. لقد اختلفت فضائل الصدق و العدل والامانة و التعاون في العالم الان وساد التعامل الذي توجهه المصالح الخاصة¹.

تعرف بانه مجموعة الدول التي تحسن استغلال الثروة البشرية و الطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما و تعاني من نقص في خدماتها الأساسية، كالتعليم و الصحة، وعددها 130 دولة، ويطلق في بعض الأحيان على هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث، ويعيش فيها من السكان ما تقارب نسبته السبعين في المئة من إجمالي سكان العالم، ويبلغ

¹المرجع السابق، ص137

إنتاجها الزراعي نسبة خمس و ثلاثون في المئة من مجمل إنتاج العالم في حين أن الإنتاج الصناعي يعادل سبعة في المئة من إنتاج العالم للصناعة. أسباب تراجع الدول النامية.

الأسماء التي تطلق على الدول النامية:

- دول العالم الثالث.

- البلدان النامية.

- البلدان السائرة في طريق النمو.

- الدول المتخلفة.

ويبلغ عددها 130 دولة يعيش فيها اكثر من 70% من سكان العالم وإنتاجها الصناعي 7% من الإنتاج العالم و الإنتاج الزراعي 35% من الإنتاج العالمي للزراعة.

الهيكل المختلفة للدول النامية:

يمكن تحديد ومعرفة التباين الهيكلي بين الدول النامية من خلال النظر لثمانى نقاط أساسية وهى¹:

1. حجم الدولة (الموقع الجغرافي، المساحة، السكان، الدخل).

2. الخلفية التاريخية و الاستعمارية للدولة.

3. الموارد المادية و البشرية المتوفرة لدى للدولة.

4. المكونات العرقية و الطائفية الدينية للدولة.

5. الاهمية النسبية للقطاعات العام و الخاص لديها.

6. طبيعة الهيكل الصناعي للدولة.

7. درجة الاستغلال عن الاقتصاد الخارجي و القوى السياسية الخارجية بالنسبة للدولة.

8. توزيع مراكز القوى.

¹المرجع السابق، ص138

جات والبلدان النامية:

منذ إنشاء منظمة جات، تميزت العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة بتوتر متصاعد بشأن الأمور التجارية .

قبل إنعقاد دورة المفاوضات التجارية الأخيرة المعروفة بدورة أوروغواي والتي يؤمل أن تؤدي إلى حصول تحسين ملحوظ في العلاقات التجارية بين الدول النامية والمتقدمة¹.

خصائص و مشكلات الدول النامية:

1. تفكك الهيكل الاقتصادي للدول النامية وضعف انتاجها، ومن أبرز مظاهر ذلك ظهور قطاعات متفاوتة بين قطاع الفلاحة والصناعة و الخدمات، اذ ظهر ضعف التصنيع في هذه البلاد، وتأخرها في المجال التكنولوجي وفي قطاع الخدمات.

2. ضعف الإنتاج، اذ اظهر تفكك الهيكل الاقتصادي ضعفاً ملحوظاً في الهيكل الاقتصادي ما أدى إلى الحد من مساهمة الدول النامية ومشاركتها في التجارة العالمية، فظهر النقص الحاد في إنتاجها.

3. بلدان حديثة الاستغلال.

4. انخفاض دخل الفرد: أثبتت الدراسة الاقتصادية التي نشرها أساتذة الاقتصاد وخبراء هيئة الأمم المتحدة إن هناك تباين كبير، بين دخل الفرد الذي يعيش في الدول الصناعية المتقدمة ودخل زميله الذي يعيش في الدول النامية، فهو في الأولى أعلى بكثير من الثانية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو ضعف الإنتاج عموماً في الدول النامية مع وجود زيادة متصلة ودائمة في معدلات نمو السكان²

5. نقص الغذاء (كما و نوعاً)

6. انعدام التوازن بين التقدم الاقتصادي و النمو السكاني.

¹صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، الإسكندرية: الناشر مؤسسة شبيب الجامعية، 2004م، ص8.

²صلاح الدين نامق، اسس الاقتصاد الحديث، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، عام1972م، ص318

7. إنتشار البطالة: تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة لخريجين الجامعات يزيد عادة عن المعدل العام للبطالة وذلك لأسباب منها استمرارية السياسة التعليمية في نهجها التقليدي، بتخريج أعداد كبيرة في التخصصات تزيد عن حاجة سوق العمل¹.

8. نفشى الامية.

9. تدنى الخدمات الصحية و التعليمية.

10. ضعف و قصور البنية الاساسية.

11. انخفاض مستويات الدخل الفردي في الدول النامية، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة.

12. ارتفاع نسبة الديون الخارجية نتيجة اضرابات موازين المدفوعات و اختلالها.

الخصائص المشتركة بين الدول النامية:

يمكن حصر الخصائص المشتركة بين الدول النامية في ثمانية عناصر وهي:

1. انخفاض مستويات المعيشة والتي يمكن توصيفها بأنه تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة

عدم المساواة وتدهور الصحة وعدم تقدم التعليم وزيادة الامية.

2. انخفاض انتاجية العامل: يمكننا أن نقول أنتاجية العامل تتأثر بثلاثة عوامل الأول هو

كمية العمل والمجهود الذي يبذله في عمله، والثاني هو كفاية العامل الفنية وقدراته، والعامل

الثالث هو كمية الموارد غير البشرية التي يستعملها كالأرض والمعدات والآلات ونوعيتها².

3. المعدلات المرتفعة للنمو السكاني النهضة .

4. زيادة وارتفاع معدلات البطالة.

5. الاعتماد المتزايد على الانتاج الزراعي و صادرات المنتجات الاولية.

6. شيوع ظاهرة عدم كمال الاسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها³.

7. التبعية الاقتصادية للخارج.

8. انخفاض كل من معدلات الادخار و معدلات الاستثمار.

¹ عبد الوهاب الأمين وفريد بشير طاهر، اقتصاديات التنمية والتخطيط، الطبعة الأولى، بغداد: الناشر مركز المعرفة، 2007م، ص31.

² محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، عام1997م، ص345.

³ صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص320

9. الاعتماد على الانتاج الزراعي

10. قلة المدخرات

11. التفاوت في توزيع الدخل.

12. انخفاض متوسط الدخل.

المبحث الثاني: خائص الدول النامية والمتقدمة

مصطلحات الدول النامية يطلق عليها كثير من المسميات، وجميع هذه المصطلحات تهدف إلى توضيح الفارق الصارخ بينها وبين الدول الأكثر تحدياً، والمتقدمة، وذلك من حيث أحوالها العامة أو معدل النمو، وأن المصطلحات الأكثر شيوعاً لتقسيم العالم تضع جميع الدول في سلسلة متصلة الحلقات وفقاً لدرجة تقدمها، حيث يعكس مصطلح الدول النامية ضمناً درجة التفاؤل التي تم الوصول لها في حين أن الكلمة المركبة (LDCs) تطلق على الدول النامية الأقل تقدماً، كما يطلق على الدول المتقدمة أيضاً الدول الصناعية، وذلك على أساس الإرتباط الشديد بين التقدم والتصنيع¹.

إذا ما نظرنا إلى مجموعة الدول الغنية، فأننا نلاحظ أن هناك بعض الفروق الجوهرية فيما بينهما، إذ أننا نجد أن بعض هذه الدول مثل الولايات المتحدة و إنجلترا واليابان تتمتع بمستوى عال من الدخل نتيجة لنشاطها الاقتصادي، أي نتيجة للتفاعل الدائم والمستمر لعوامل الإنتاج، بحيث يكون لها القدرة على خلق تيار من السلع والخدمات التي تمكنها من الاستهلاك الكبير ووجود فائض للتصدير يمكنها من استيراد بعض السلع التي قد لا تكون ظروفها مناسبة لإنتاجها، كما تتميز بإرتفاع مستوى التعلم ومالصحة والتوازن بين قطاعاتها الإنتاجية مثل هذه الدول تسمى بالدول المتقدمة . علي حين نجد أن بعض الدول الأخرى مثل السعودية والكويت، وإن كانت تنتمي إلى الدول الغنية إلا أن المستوى المرتفع من المعيشة الذي تتمتع به يكون نتيجة لعوامل قد لا تكون لها دخل فيها كظهور البترول بها وإرتفاع أسعاره، وأنها تعاني من انخفاض مستوى التعليم والثقافة، ومثل هذه الدول تعتبر في مرحلة النمو أو تحاول أن تنمي من هيكلها الاقتصادي وبالتالي فإنها تدخل ضمن ما يسمى بالدول النامية².

¹ مالكولم جيلز، مايكل رومر، ، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى المملكة العربية السعودية: دار المريح للنشر، ، 2009م، ص27-28.

² محمد خليل برعي ، وعلى حافظ منصور، مقدمة في النظرية الاقتصادية ، حقوق النشر لدى المؤلف، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004م، ص420.

تصنيف الدول وفقاً لمؤشر دليل التنمية البشرية:

استحدثت الأمم المتحدة في عام 1990م معيار لتصنيف الدول وفقاً لدرجة التنمية البشرية إلى ثلاثة مؤشرات أساسية¹:-

أ. المؤشر الأول: يعكس مستوى المعيشة من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المعدل بالقوة الشرائية.

ب. المؤشر الثاني: يعكس مستوى الرعاية الصحية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد.

ت. المؤشر الثالث: يعكس مستوى التحصيل العلمي من خلال مؤشر مركب من معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ونسبة المقيدون في التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي.

هناك اختلاف في المعايير التي تصنف الدول على أساسها، وقد صنف البنك الدولي البلدان باختلاف دخل الفرد فيها إلى: دول مرتفعة الدخل، ومتوسطة الدخل، ودول منخفضة الدخل، ويستند هذا التقسيم على نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي، واعتبر الدول التي يقل دخل الفرد السنوي فيها عن 12,275 دولاراً دولياً نامية، وهناك تصنيف آخر للدول حسب نمو الاقتصاد، حيث صنف إلى اقتصاديات متقدمة، وأخرى نامية، أو في طريقها نحو النمو، ويضعون لذلك معايير، يمكن توضيحها كالآتي²:

أولاً: الدول النامية:

جاء تصنيف الدول إلى نامية ومتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر مصطلح الدول المتخلفة وقصد به الإشارة لما كان يسمى "ما وراء البحار" وأغلب هذه الدول كانت خاضعة آنذاك للإستعمار الغربي، ونتيجة للإنتقادات التي وجهت لهذا المصطلح توالى ظهور المصطلحات والتسميات، مع أن المقصود منها واحد مع إختلاف فقط في الطابع لتبدو أقل حدة وأكثر تقبلاً، وتطلق تسمية الدول النامية على الدول سريعة النمو اقتصادياً في

¹ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000م، ص45.

² محمد الحصان، أكتوبر 2017م <http://weziwezi.com/>

العالم، والتي تعرف بدول البريكس) BRICS اختصاراً ل: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) يضاف إليها دول أخرى مثل: الصين وتشيلي والمكسيك وماليزيا وتايلند وأوكرانيا والفلبين والدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي.

الدول النامية أو المستتمة¹ هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى. منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، أظهرت المؤشرات أن الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة. لا يوجد معيار عالمي متفق عليه حول ما يجعل دولة ما متقدمة وأخرى نامية، ولكن هناك مؤشرات يمكن القياس عليها مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولا ينبغي الخلط بين مصطلحي "الدول الأقل تقدماً" و"الدول النامية". وتم انتقاد المصطلح من بعض الدول لأنه يستند إلى معايير غربية.

البلدان النامية، وفقاً لما ذكره بعض المؤلفين مثل كواليت وبيتمان روستو والت وبيتمان روستو، هي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أساليب الحياة التقليدية المتعددة نحو أسلوب الحياة الحديث منذ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادية.

بعض الباحثون في اقتصاد التنمية، مثل ثيودر شولتز (Theodore W. Schult) الحاصل على جائزة نوبل في عام 1979م وجدوا أن المزارعين المتعلمين في البلدان النامية هم أكثر إنتاجية من المزارعين الأميين، كما يوصي بالاستثمار في اقتصاد الموارد البشرية مثل (التعليم والصحة) كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. بينما باحثون آخرون يعتقدون أن التنمية الاقتصادية هي قابلة للقياس عالمياً على مستوى التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية فقط، فإنه أينما وجد مستوى التعليم عالياً، وجد مستوى التنمية عالي أيضاً. كما أنه استنتج قانوناً، أن معدل التعليم يتناسب طردياً مع معدل التنمية الاقتصادية ويتناسب عكسياً مع معدل النمو السكاني، ويتم قياس التنمية الاقتصادية من خلال نسبة العمل في

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

القطاعات الحديثة ومتوسط العمر. وهكذا، فإن التطور والتنمية يمكن أن يحدث في بلد ما، إذا كان مجهزا بمستوى عال من التعليم العلمي والموسوعي.

الدولة النامية هي التي الدول التي تمتلك من الثروات الطبيعية من ثروة بشرية وثروة معدنية وأراضي ذات خصوبة عالية وجميع المقاومات التي تجعلها من كبار الدول المتقدمة ولكنها لا تحسن استغلال وإدارة كل هذه الثروات كما ينبغي، فأصبحت دولة من كما يطلق عليها دولة نامية أو (دولة من ضمن دول العالم الثالث) التي تعاني نقص في المستوى المعيشي للفرد وتعاني من قصور في أهم مؤسساتها من تعليم وصحة وطعام¹.

ويبلغ عدد الدول ذات التصنيف النامي الى مائة وثلاثون دولة، ويصل عدد ما يعيشون في هذه الدول نسبة لا تقل عن سبعين في المائة من إجمالي عدد سكان العالم، أما بالنسبة لإنتاج المحاصيل الزراعية فتبلغ نسبتة إلى حوالي خمس وثلاثون في المائة بالنسبة للإنتاج العالمي رغم كثرة الأراضي الصالحة للزراعة بها ولكن يتم زراعتها بالطرق البدائية ومنهم بعض الدول تجرّف الأراضي الزراعية وتحولها إلى أراضي سكنية، أما ان تحدثنا في مجال الصناعة فلا يتعدى انتاجها السبعة في المائة من الأنتاج الصناعي العالمي.

الأسباب الرئيسية في تراجع الدول النامية:

تتعدد أسباب تراجع بعض الدول عن التقدم في نواحي كثيرة منها ومن أهمها.

أ. الأستعمار لأي دولة الذي كما يؤثر في ثقافتها فهو أيضا يحاول بثتى الطرق في فترة أستعمار سرقة ونهب كل ثرواتها وعدم أحترام الانسان و الانسانية في ابشع صورة وهذا مما أدى الى فقر بعض الدول.

ب. الموقع الجغرافي لأي دولة يلعب دورا كبيرا في تقدمها حيث أنه يوجد بعض الدول النامية تنعزل تماما عن أي مسطح مائي لتواجدها في وسط القارة التي تنتمي اليها وهذا يجعلها بعيدة كل البعد عن الحركة التجارية العالمية كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية والدول التي تقع في قارة أمريكا الجنوبية.

¹ <https://www.almrsl.com/post/429284>

مشاكل الدول النامية:

انخفاض في مستوى معيشة الفرد، انخفاض في الإنتاج القومي، نقص كبير في الطعام، إنتشار البطالة بشكل كبير، عدم التوافق بين التزايد السكاني والحالة الاقتصادية، عدم توافر الأيدي العاملة، وأهم المشاكل التي يمكن أن تلقاها انخفاض مستوى كل من التعليم والخدمات الصحية و بذلك تصبح نسب الجهل والمرض في ازدياد دائم.

تعريف الدول النامية:

يقسم مصطلح الدول النامية إلى ثلاثة تعريفات هي¹:

التعريف الأول: تعريف الدول النامية من حيث التنمية كمصطلح اقتصادي ويقصد بذلك مجموع الإجراءات، الخطط، والسوائل المعتمدة في استغلال الامكانيات الذاتية، من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي والازدهار الاجتماعي.

التعريف الثاني: مصطلح العالم الثالث وهو مصطلح سياسي قديم يتناول مجموعة من الخصائص كالفقر والتخلف.

التعريف الثالث: وهو ما يتعلق بمصطلح العالم المتخلف، وهو مصطلح يقوم على أسس اقتصادية حديثة تتفاوت دولة الإمكانيات والقدرات ولديه ثلاثة مجموعات دول أكثر تخلفاً، دول متخلفة سائرة في طريق النمو ودول نامية.

بعد هذا التعريف المبسط للدول النامية نتعرض إلى أهم التصنيفات والخصائص التي تتميز بها الدول النامية، وذلك على النحو التالي:

توصيف المنظمات الدولية للدول النامية:

هناك توصيفات وضعتها بعض المنظمات الدولية للدول النامية، منها مفهوم الدول الأقل نموءً والذي جاء على النحو التالي:

توصيف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): هو الذي يصف البلدان الأقل نموءاً التي تعترف الأمم المتحدة بوصفها بلدان العجز الغذائي منخفضة الدخل كما تعرفها منظمة

موقع منتدى الجزائر، قسم ادب وفلسفة www.algeria17.info¹

الأغذية والزراعة وهي البلدان التي يقل نصيب الفرد فيها عن 1445 دولار من إجمالي الناتج القومي، كما تعد تلك البلدان مستوردة صافية للغذاء حسب تعريف لجنة الزراعة بمنظمة التجارة العالمية¹.

توصيف البنك الدولي: قسم البنك الدولي 133 دولة نامية ومتقدمة التي يزيد سكانها عن المليون نسمة كالتالي:

- دول منخفضة الدخل: متوسط نصيب دخل الفرد فيها أقل من 785 دولار سنوياً.
- دول متوسط الدخل: متوسط نصيب الفرد فيها 786 دولاراً إلى 3125 دولاراً سنوياً
- الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل: يتراوح متوسط نصيب الفرد منها من الناتج القومي الإجمالي 3126 و9655 دولاراً سنوياً.
- الدول ذات الاقتصاديات مرتفعة الدخل: التي يزيد نصيب الفرد فيها عن 9655 دولار سنوياً من الناتج القومي الإجمالي².

موقع الدول النامية من النظام التجاري الدولي:

تلعب التجارة الخارجية دوراً فعالاً في اقتصاديات الدول النامية- حيث تعتمد اقتصادياتها على أساس إنتاج المواد الأولية الزراعية أو التعدينية بهدف التصدير إلى الخارج، كما تلجأ للخارج في الحصول على إحتياجاتها من المواد الغذائية والسلع الوسيطة.

ومنذ بناء اللبنة الأولى في النظام التجاري الدولي متمثلة في (الجات) جاءت النتائج مخيبة لآمال الدول النامية، ووصف نشاط الجات (منتدى للدول الغنية) في ذلك الفترة تمارس فيه الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة، ويحتفظ للدول النامية بدور المتفرج³.

للدول النامية خصائص تميزها عن الدول المتقدمة وهي على النحو التالي:

¹ منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة التجارة و اتفاقية الزراعة: الدروس المستفادة، 2005م، ص4.
² ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمو، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006م، ص 86-89.
³ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999م، ص102.

الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول النامية:

أوضح بعض الباحثين والاقتصاديين أن الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول النامية هي¹:

1. انخفاض مستويات المعيشة بسبب انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة.
2. انخفاض مستويات الإنتاجية.
3. المعدلات المرتفعة للنمو السكاني والإعالة.
4. زيادة مستويات معدلات البطالة ونقص التوظيف.
5. الاعتماد الأساسي على الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية.
6. شيوع ظاهرة عدم إكمال الأسواق ومحدودية المعلومات بها.
7. معظم أسواق السلع وعناصر الإنتاج غير كاملة المنافس، وذلك لتوفير ظروف الإحتكار مع وجود تغييرات هيكلية اقتصادية لعدم توازن الأسعار وليس قوى العرض والطلب.
8. هينة العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد والسيطرة الخارجية "التبعية"

الخصائص الاقتصادية:

حصر بعض الاقتصاديين الخصائص الاقتصادية للدول النامية في²:

1. انخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي نتيجة ضعف هيكل الاقتصاد وصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي، ويأتي ويأتي صغر حجم إنتاج هذه الوحدات من واقع ضعفها ونتيجة للعديد من العوامل التي تؤثر على إنتاجيتها.
2. انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي الذي يعتمد على حجم الدخل القومي وعدد السكان، ويأتي انخفاض متوسط دخل الفرد من واقع انخفاض حجم الدخل القومي للدول النامية ومن بينها السودان، ولا يعتبر ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وحده في بعض

¹ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 40-85

² عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، الخرطوم: دار جامعة القرآن الكريم للنشر، 2008م، ص 14.

- الدول النامية، دلالة على انتماء هذه الدول إلى مجموعة الدول المتقدمة، لكن توفر الموارد الطبيعية التي ساعدت في زيادة دخلها القومي كالبتروك.
3. كبر نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع رئيسي مؤثر وفاعل، حيث يؤدي اهتزازة أو تدهوره إلى الدخل والاستهلاك والإنتاج.
4. اعتماد معظم السكان (70-80%) على الزراعة كمهنة يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد، مما يؤدي إلى عدم تطور القطاعات الأخرى بصورة تتيح فرصاً أوسع للاستخدام.
5. تفشي البطالة المقنعة لاتجاه أعداد كبيرة من السكان للعمل بالزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفرد.
6. ضعف ادخار الفرد بسبب قلة دخله، بالتالي صغر حجم الادخار الكلي للمجتمع، مما يساعد على التوسع في الاستثمار.
7. تحتم طبيعة اعتماد الاقتصاد على القطاع الزراعي، أن تكون الصادرات من المنتجات الزراعية الأولية والمواد الخام.
- بينما يرى آخرون أن من أهم الخصائص الاقتصادية التي تتميز الدول النامية هي¹:
- ضعف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مقارنة بمعدلات الاستهلاك وسوء تسويق المواد المنتجة
 - ضعف موارد الطاقة وإرتفاع تكلفة إنتاجها، وتأثير ذلك على دوران عجلة الإنتاج.
 - تضارب السياسات المالية الاقتصادية مع السياسات الخارجية، مما يؤدي إلى ابطال مفعول السياسة الخارجية في المساهمة في انجاح السياسات المالية والاقتصادية.
 - إتساع الفجوة بين تكاليف المعيشة الفعلية ومستوى الأجور.
 - إنعدام التنبؤ بالأزمات الاقتصادية والكوارس الطبيعية وطرق إدارتها.

¹ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، العلاقات السودانية الأمريكية، الخرطوم: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005م، ص141.

- ضعف القدرات في التعامل مع تقلبات المناخ، سواء، أو ضعف كفاءة إدارة تلك الموارد.

- الرعي غير الرشيد وإزالة الغطاء النباتي بصورة جائرة مما يؤدي إلى تدهور التربة والأرض.

- ضعف إنتاجية الأرض والعامل، لسيادة نمط الزراعة التقليدية واستخدام التكنولوجيا البسيطة.

ينظر آخرون إلى تلك الخصائص مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وقيمة الحياة مثل، سوء التغذية، تدني المستوى الصحي، ارتفاع نسبة الأمية، و سوء حالة السكن والخدمات، ازدياد معدل الوفيات عند صغار السن¹.

بينما يرى آخرون أن الخصائص الاقتصادية للدول النامية تشمل الآتي:

"نقص رؤوس الأموال وعدم استثمارها، عدم التحكم في التكنولوجيا، ضعف الإنتاج الزراعي بسبب إتباع وسائل وطرق تقليدية، الإفتقار للتكنولوجيا التي يمكن توظيفها في جميع المجالات، وتفاقم الديون الخارجية بنسب متفاوتة بين القارات والدول"².

الخصائص التكنولوجية: تمثل نوعية التكنولوجيا المستخدمة جانباً هاماً ومتكاملاً للخصائص الاقتصادية فهي توضح مدي التقدم الذي أحرزه ذلك الاقتصاد بين الاقتصاديات المختلفة، لذا ينظر الاقتصاديون لهذه الخصائص من نظرتهم للخصائص التكنولوجية المشتركة التي تتميز بها الدول النامية على النحو التالي³:

أ. الاستخدام السائد للتكنولوجيا التقليدية في إنتاج كثير من المنتجات لا يساعد على زيادة الإنتاج والانتاجية.

ب. الإفتقار لبرامج التدريب الضرورية والكافية التي تساعد على رفع كفاءة الفرد.

¹ موقع www.alqnas.com

² منتدى الجزائر، مرجع سابق، ص 3 - 4

³ عثمان إبراهيم السيد، مرجع سابق ص 16

ت. تفاعل العيد من العوامل السائدة في الاقتصاديات النامية، يؤدي إلى خفض الإنتاجية بقدر كبير.

الخصائص السياسية: تشمل حداثة الاستقلال التبعية الاقتصادية والسياسية مثل " منظمة الكومنويلث ومنظمة الفرنكوفونية " تدخل الدول المتقدمة بعرقلة التنمية في هذه الدول، إنعدام الاستقرار السياسي والحروب والنزاعات¹.

ثانياً: الدول المتقدمة:

يمكن تعريف الدول المتقدمة بأنها مجموعة من الدول التي حققت تقدماً في المجال الاقتصادي أساسها الصناعة وتتميز بارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع الناتج القومي الإجمالي على عكس الدول النامية². فكلما كان الحال بالنسبة للدول النامية فإن الدول المتقدمة هي الأخرى تشترك في مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الدول النامية يمكن توضيحها على النحو التالي:

1/ الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول المتقدمة:

- أ. المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- ب. المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- ت. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد بالتحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، كالتحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي المصحوب بتغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية.
- ث. المعدلات المرتفعة للتحول الأيدلوجي الاجتماعي.
- ج. الميل للوصول إلى السيطرة على الأسواق العالمية والمواد الخام بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال بفضل البحوث العلمية التكنولوجية التي تتطلع إلى توفير

¹ منتدى الجزائر، نفس المرجع السابق

² موقع ويكيبيدا الموسوعة الحرة www.ar.wikipedia.org

عنصر العمل والارتقاء بجودته ومهارته وليس رأس المال، بهدف طرد عنصر الإنتاج كثيف العمل.

ح. التحكم في النمو السكاني عن طريق ما يعرف بالقيود المعنوي الهادف إلى تقليل الإنجاب وتحديد النسل والمسمى المصيدة السكانية وفقاً لنظرية مالتس للسكان التي طرحها عام 1798م وأيضاً الحد من الهجرة وتقنياتها.

خ. اعتماد أسلوب انتاج الحجم من أجل الأسواق الكبيرة بدلاً عن الإنتاج للأسواق الصغيرة الضعيفة.

د. ارتفاع معدل التبادل التجاري القائم على مقارنة الأسعار النسبية للصادرات بالأسعار النسبية للواردات.

ذ. استهداف تحقيق رفاهية المجتمع.

2/ الخصائص الاقتصادية:

تتمثل أبرز مظاهر التطور في الدول المتقدمة في النمو الأنشطة الاقتصادية التالية¹:

أ. الإنتاج الضخم "إنتاج الحجم" حيث تساهم الدول المتقدمة بنسب وافرة من مجموع الإنتاج العالمي، فمثلاً في الغاز الطبيعي تنتج الدول المتقدمة حوالي 78% من مجموع الإنتاج العالمي، وفي السيارات تنتج أكثر من 78% من مجموع إنتاج العالم.

ب. الإنتاج المتنوع، ومن ذلك مثلاً إنتاج الطاقة حيث تنتج الدول المتقدمة الغاز الطبيعي، الكهرباء اليورانيوم، وفي المجال الصناعي تنتج الفولاذ، السيارات، النسيج الصناعي. كما تنتج القمح، الذرة، والصويا في المجال الزراعي.

ت. ارتفاع معدلات الاستهلاك حيث تستهلك الدول المتقدمة حوالي 96% من مجموع الإنتاج العالمي لليورانيوم و84% من مجموع إنتاج العالم للغاز الطبيعي. المكانة المتميزة في التجارة العالمية، حيث تحتكر الدول المتقدمة أوفر نسبة من مجموع المبادلات العالمية في الصادرات والواردات.

¹ موقع وكبيدا الموسوعة الحرة، المرجع السابق.

ث. توفير فوائض الإنتاج، تتميز الدول المتقدمة بفائض إنتاجها الذي يتم تحويله إلى التصدير، وذلك بفضل المؤسسات الضخمة متعددة الأنشطة والمعاملات، فالدول الصناعية تنتج وتصنع وتروج في الأسواق العالمية ولها انتشار عالمي، مثال لذلك شركة جنرال موتورز الأمريكية، وتويوتا اليابانية في مجال صناعة السيارات، وشركة مايكروسوفت في مجال الحواسيب والبرمجيات.

ج. تشجيع البحث العلمي الذي تنتهجه الدول المتقدمة لتحسين الجودة وترفع الإنتاج باعتماد تقنيات حديثة لإنتاج متطور كما ونوعاً.

ح. تكامل الأنشطة الاقتصادية، تتميز الدول المتقدمة بتكامل أنشطتها الاقتصادية مما يجعل لها وزن تجاري، اقتصادي، سياسي، وعسكري كبير في العالم.

3/ الخصائص الديمغرافية:

تتمثل الخصائص الديمغرافية في الآتي¹:

أ. نمو بطيء للسكان أي أقل من 1% سنوياً لكنه يتفاوت بين أقطار الدول المتقدمة، فهناك أقطار لها نمو سلبي مثل السويد، روسيا، وألمانيا، واقطار أخرى لها نمو ضعيف جداً مثل فرنسا، واقطار لها نمو ضعيف مثل كندا، ومن عوامل النمو البطيء للسكان التراجع المتواصل لنسب الولادات بسبب ارتفاع نسبة النشاط لدى النساء بالإقبال على العمل والوعي الثقافي والاجتماعي وارتفاع مصاريف تربية الأطفال، بالإضافة للتنظيم الإداري للنسل، وانتشار الضعف الجنسي لدى الرجال والنساء لانتشار شرب الخمر.

ب. تهرم السكان لارتفاع أمل الحياة عند الولادة وعدم تجديد الأجيال.

ت. ارتفاع نسبة الحضر وأهمية المدن المليونية مثل طوكيو، باريس نيويورك، لندن، حيث تلاصقت المدن بعدد من الأقطار المتقدمة وأصبحت تمثل تجمعات مدنية ضخمة، مكونة مجالات حضرية ممتداً كالشمال الشرقي الأمريكي، والجنوب الياباني.

¹ موقع وكبيديا، مرجع سابق

كيف تستطيع الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في برامجها:

هناك عدة طرق تستطيع بها الدول المتقدمة والوكالات المانحة للمعونات مساعدة حكومة الدول النامية لكي تحقق أهداف سياساتها السكانية في فترة قصيرة من الزمن . إن أهم شئ لتحقيق هذا الهدف هو وجود رغبة من جانب الدولة المتقدمة في مساعدة الدول النامية في جهود التنمية، وهذه المساعدات التي تقدمها لا تكون فقط في شكل المساعدات المالية العامة والخاصة، ولكن من خلال العلاقات التجارية و إنتقال التكنولوجيا والمساعدة في مجال ابحت العلمي وإعطائهم نصيب عادل من الموارد الطبيعية العالمية¹.

مظاهر تصنيف دول العالم:

تصنف الدول النامية وفقاً للعديد من المظاهر التي تستخدم كمعايير لتصنيفها بجانب الخصائص الاقتصادية المشتركة ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. التصنيف وفقاً للمجال الجرافي:

كان العالم يقسم إلى عالم أول وثاني وكانت دولة متشابهة من حيث الفقر والتخلف والإنفجار السكاني، أما اليوم فنقسم الدول على أساس أفقي تعرف دوله بدول الجنوب ويقصد بها الدول الواقعة جنوب خط الولايات المتحدة الأمريكية وتشمل: أمريكا اللاتينية، كل قارة أفريقيا، قارة آسيا وتضم دول جنوب قارة آسيا ووسطها باستثناء روسيا الإتحادية، نيوزيلنده، واليابان التي تنتمي للعالم المتقدم، هذه الدول متخلفة ومتباينة في مسارها التنموي، وتتمثل خصائصها الطبيعية في الجفاف جنوب خط الاستواء "المنطة الحارة" المناخ الحار، التضاريس، الصحاري، والتلوث لأن أرضيها تحولت إلى أماكن نفايات للدول المتقدمة.

2. التصنيف وفقاً للخصائص الديمغرافية:

ويحصرها البعض في الخصائص الاجتماعية والثقافية التالية: انتشار ظاهرة الفقر، انتشار البيوت القصديرية، سوء الأوضاع المعيشية بسبب إنخفاض دخل الفرد، ضعف

¹ ميشيل ب تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريح، السعودية، 2009م، ص306.

الخدمات الصحية، عجز الدول عن تلبية متطلبات السكان، سوء التغذية، إنعدام المؤسسات التربوية وإنعدام الحاجيات الضرورية للخدمات كالمياه بالإضافة للبطالة¹.

3. التصنيف من حيث التنمية:

يقسم الاقتصاديين والباحثين دول العالم من حيث التنمية إلى ثلاثة مجموعات هي: الأولى: مجموعة الدول الأكثر تقدماً:

تعتبر كلاً من دول أوروبا الغربية أمريكا الشمالية، استراليا، نيوزلنده، اليونان، فلسطين المحتلة "إسرائيل" والدولة الآسيوية الوحيدة هي اليابان، وتتصف هذه المجموعة بأنها قلب العالم الصناعي والاقتصادي، وهي من الأمثلة على الدول المتقدمة صناعياً وتنموياً، و متوسط دخل الفرد فيها بلغ 37,665 دولاراً في السنة في عام 2008، وتتوفر في هذه الدول أعلى المستويات في العالم من حيث البحث العلمي ودخل الأفراد والحصول على مياه الشرب النقية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم والمحافظة على البيئة والوقاية من التلوث، أضيف إليها فيما بعد معايير إضافية كالديموقراطية، وحقوق الإنسان وغيرها

المجموعة الثانية: مجموعة الدول متوسطة التقدم:

تتمثل في دول شرق أوروبا، وتايوان، سنغافوره، أمريكا الجنوبية "تشلي"، الأرجنتين، أوروغواي والمكسيك" وبعض الدول العربية سواء بترولية أو غير بترولية، وهي السعودية، البحرين، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، ليبيا، وأيضاً دول غير عربية مثل: ماليزيا، إيران، تركيا، تضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من الدول تبلغ حوالي 86 دولة.

الثالثة: مجموعة لدول الأقل تقدماً:

وتسمى أحياناً بالعالم الرابع، تمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضاً لمستوى المعيشة والتنمية والدخل القومي الإجمالي وتملك قاعدة صناعية بدائية ومتخلفة ومن

¹ موقع منتدى الجزائر، مرجع سابق ص 2-3

أشهرها: أفغانستان واليمن والصومال ومالي وبنغلاديش. هذه مجموعة تقليدية في الغالب تتباين ظروف التنمية البشرية والاقتصادية فيها تبايناً كبيراً لدرجة يمكن تقسيمها إلى فرعين: مجموعة دول نامية عليا مثل: مصر، المغرب، العراق، ومجموعة دول نامية دنيا مثل: أوكرانيا، الفلبين، اندونيسيا¹.

التخلف الاقتصادي:

التخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعاريف²:

أولاً: التخلف يعني الفشل في الإستفادة الكاملة من الانتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الإجتماعية.

ثانياً: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

ثالثاً: قد يعني التخلف الفقر الإقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

أسباب التخلف الاقتصادي:

1. الإتجاه الماركسي

الإتجاه الماركسي الذي ينسب، على أساس النظر إلى الامبريالية بصفتها مرحلة تاريخية في تطور الرأسمالية، إلى العوامل الخارجية العالمية، دوراً حاسماً في تكوين البنية الحالية للبلدان المتخلفة.

2. دور العوامل الخارجية

الاتجاه الذي يؤكد دور العوامل الخارجية، ولكن من دون أن يحلل منبعها التاريخي والاجتماعي، ومن دون إنتقاد الأثر الاستعماري والتقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، بنقد منبعهما أي النظام الرأسمالي العالمي.

¹ www.algnas.com

² <https://www.marefa.org/>

3. عدم الأهمية بالعوامل الخارجية

الاتجاه الذي ينظر إلى بعض العوامل الخارجية بوصفها من عوامل التخلف، ولكن من دون أن يعطي هذه العوامل الأهمية الحاسمة، بل يُرجع دور العوامل الخارجية وتأثيرها السلبيين إلى عوامل داخلية صرفة.

4. انخفاض الدخل القومي القومي

تواجه الدول النامية ضعفا في الجهاز الانتاجي و عدك كفاءته مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي القومي و نصيب الفرد منه و وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة و في حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل

5. الزيادة السكانية

تشكل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة كبيرة في الدول النامية علي عكس الدول المتقدمة و يرجع ذلك إلى زيادة نسبة المواليد و انخفاض الوفيات نتيجة للزواج المبكر

6. الفن الإنتاجي

أدت الثورة الصناعية في الدول الأوروبية إلى زيادة التقدم الانتاجي مما أدى إلى رفع مستوى الإنتاجية لإعتماد هذه الدول علي الآلات المتقدمة في الإنتاج بينما الدول النامية لا تزال تعتمد علي العمل اليدوي وينقصها الفنيين ذوي الخبرة مما يؤدي إلى تأخر إنتاجية العمل وانخفاض الدخل القومي

7. البطالة

تشكو الدول النامية من العديد من أنواع البطالة أهمها:

أ. البطالة البنائية وهي البطالة التي تتولد عن أختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين

مختلف عناصر العملية الانتاجية وخصوصا عنصر العمل ويرجع شيوع البطالة

البيائية في الدول النامية إلى توافر الأيدي العاملة غير مدربة.

ب. البطالة المقنعة وهي تطلق على العمال الذين يعملون في أعمال تافهة أو معدومة

القيمة اقتصاديا

ت. البطالة الموسمية ويقصد بها العمال الذين يظلون بلا عمل في بعض المواسم و يعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية في الطلب على العمال وينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد الزراعية.

8. سيادة الثقافات غير الاقتصادية

يسود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل بسبب بعض معتقدات الاتكال والنظر إلا العمل نظرة متدنية تقفد المكانة الاجتماعية و سيطرة العادات والتقاليد وضعف الحافز لكسب النقود.

9. تخلف البيان الاجتماعي

يوجد الكثير من العادات و التقاليد الاجتماعية التي تؤدي إلى التخلف الاقتصادي مثل:

- ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم
- تأخر المرأة في كثير من المجالات.
- فساد البيئة السياسية.
- وجود ظاهرة عمل الأطفال.
- الإنفاق البذخي وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل.

نظرية التبعية:

بدأت منذ الستينيات تتجمع بعض العناصر من الفكر الماركسي الكلاسيكي مع بعض الاجتهادات المتنوعة المستجدة لتشكل ما سُمي بأطروحات الماركسية الجديدة-Neo Marxist أو الإطار الأوسع لما سُمي بالاقتصاد السياسي الراديكالي Radical Political Economics، لتنتج في إطار التنمية ما اشتهر بنظرية التبعية¹.

وقد تجسدت في أطروحات «بول باران» عن الثنائية الاقتصادية والرأسمالية الاحتكارية، و«شارل بتلهاميم» حول الاختلافات التاريخية المعيقة لتكرار النمو الرأسمالي التاريخي، و«أندريه جوندرفرانك» عن المراكز والتوابع، و«سمير أمين» عن الرأسماليات

¹ <https://www.ida2at.com/dependency-theory-why->

المركزية والطرفية، و«أليغري إيمانويل»، و«جيوغري كاي» عن معدلات التبادل اللامتكافئ، و«فيرناندو كاردوسو»، و«دييتر سنغاس»، و«أولريتش منزال» عن العوامل الداخلية المحركة لطبائع الاقتصادات، و«إيمانويل فاليرشتاين» ونظريته في الأنظمة العالمية، و«بيل وارين» وطرحه عن التصفية الذاتية للنظام الإمبريالي.

فأكد بول باران سمة الثنائية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ما بين قطاع زراعي أو أولي كبير ذي إنتاجية عمل منخفضة تقترب من الصفر وقطاع صناعي صغير بإنتاجية عمل مرتفعة، كما أكد مصلحة الطبقات الرأسمالية في العالم الأول في قدرتها على إدامة حالة التخلف في بلدان العالم الثالث؛ سواء باستنزافها الفائض الاقتصادي المُنتج في تلك البلدان أو بتوجيهها لطرائق تخصيصه من خلال مصالحها المشتركة مع الطبقات الطفيلية المهيمنة على تلك البلدان، أو من خلال كبح التصنيع بها لصالح حاجاتها الاحتكارية من المواد الخام وصادراتها من السلع المصنوعة بالتواطؤ مع نفس تلك الطبقات الطفيلية التي ليست لها مصلحة في تصنيع تلك الدول وتطوير اقتصاداتها، أو من خلال ما تصدره لتلك البلدان من نظريات تنمية ومقولات فكرية لا تحقق مصالحها الفعلية، كما لم يغفل باران العوامل الداخلية في تخلف البلدان المتخلفة، فأشار لاختلال موازين القوة لصالح الطبقات الطفيلية السابقة وهيمنتها على الفائض الاقتصادي بما يمكنها من تبيده وعدم توظيفه بالشكل الأمثل.

يرى بتلهام أن عوامل استمرار تخلف الدول النامية تكمن في التبعية السياسية والاقتصادية، والاستغلال الإمبريالي التجاري، وكبح التطور الاقتصادي لتلك الدول

وقد اقترح باران استراتيجية تنمية تقوم على تدخل الدولة بشكل قوي وكثيف لدعم التصنيع واسع النطاق على المستوى القومي، ورفض أي استراتيجية تنمية تدريجية؛ لأنها لن تفلح في تحقيق الهدف كون نتائجها لن تجاري معدلات نمو السكان من جهة، ولأنها تعني استمرار هيمنة الطبقات الطفيلية على الفائض الاقتصادي ومن ثم استمرار تبيدها له.

بينما أكد شارل بتلهام جوهرية دور التطور التاريخي الذي فرض على البلدان التي أُستعمرت في تخلفها، وكيف أن اختلاف تجربتها التاريخية عن البلدان المتقدمة يوم كانت

تبدأ ثورتها الصناعية يعوق كليا تكرار نموذج النمو الرأسمالي التقليدي كما تزعم بعض نظريات التنمية الرأسمالية وعلى رأسها نظريات مراحل النمو التي تنصدها نظرية «ويتمان روستو».

وأجمل عوامل استمرار تخلف البلدان النامية في التبعية السياسية والاقتصادية، والاستغلال الإمبريالي المالي والتجاري، وكبح التطور الاقتصادي لتلك البلدان باستنزاف فوائدها وكبح نمو قواها الإنتاجية والعمل على إدامة عوامل تخلفها داخلية الطابع؛ وبنى على ما سبق أن شروط أي تنمية في تلك البلدان إنما تبدأ في مواجهة الخارج بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وفي مواجهة الداخل بالقضاء على الطبقات الطفيلية التي تبدد الفائض وترتبط بمصالح مع الخارج.

وقد عمّق أندريه جوندرو فرانك تحليل باران، معتبرا التخلف عملية تاريخية نتجت عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الاستغلالية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واصفا النظام الرأسمالي العالمي باعتباره شبكة واحدة من العلاقات بين المراكز والتوابع، تتجسد عبر سلاسل تتصل بها المراكز الرأسمالية الكبرى بتوابعها في الدول المتخلفة، التي تعمل بدورها كمراكز في تلك الدول تستخلص من توابعها في الريف والمدن الصغيرة ما يُنتج فيها من فائض اقتصادي؛ لتحوّله إلى المراكز الأولى بعد أن تأخذ منه نصيبها كشريكة وحليفة استغلال.¹

وهكذا فالتوابع مُقيّدة بالمراكز، ولا يمكنها أن تنمو إلا في إطار وفي حدود مصالح الأخيرة، بل إنه كلما ضعفت الروابط بين التابع والمركز كان أفضل للأول، بدليل أن أكثر التوابع تخلفا هي التوابع التي كانت أكثر ارتباطا بمراكزها؛ وعليه يقترح فرانك استراتيجية تنمية محورها فك الارتباط بالنظام الرأسمالي وسوقه العالمية.

وأخذ سمير أمين² خطوة أبعد في تطوير وتفصيل نموذج المراكز والأطراف بدرجة أكبر، دارسا علاقات وشروط الإنتاج ليميّز بين نموذجين اجتماعيين، أحدهما يوازى المركز

¹ <https://www.ida2at.com>

² <https://www.ida2at.com> مرجع سابق

وهو الاقتصاد المُتمركز حول ذاته، الذي يستطيع تجديد نفسها اجتماعيا كونه معتمدا على ذاته باعتباره يمتلك قطاعا صناعيا لكل من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، لكنه ليس مكتفيا بذاته.

يرى سمير أمين أهمية وضع استراتيجية تنمية تتمحور حول التعاون الإقليمي بين البلدان النامية باتجاه تنمية ذات توجه اشتراكي، لمواجهة الهيمنة الرأسمالية أما الآخر فيوازى الطرف وهو الاقتصاد الطرفي المحيطي التابع، الذي يهيمن عليه قطاع تصدير متقدم وصناعة استهلاكية دون صناعة للسلع الإنتاجية توفر شروط تجدها محليا؛ ما يجعله اقتصاداً غير مُعتمد على ذاته، بل معتمد على السوق الدولية وعلى الارتباط إنتاجيا ورأسماليا بالمراكز الرأسمالية.

وهذه الهيمنة الرأسمالية على الأطراف لا تمتد بالضرورة لتتجاوز نطاق التبادل إلى نطاق الإنتاج؛ فيمكن أن تتضمن الاقتصادات الطرفية أشكالاً للإنتاج ما قبل الرأسمالي ضمن هياكلها المشوهة نتيجة تاريخها الاستعماري الذي أقحم العلاقات الرأسمالية على ما قبلها من علاقات إنتاج غير رأسمالية، كما كبح نمو تلك البلدان إنتاجياً وصناعياً؛ وعليه يحدّ سمير أمين استراتيجية تنمية تتمحور حول التعاون الإقليمي بين البلدان النامية باتجاه تنمية ذات توجه اشتراكي.

أما إيمانويل أرغيري فركّز على أسباب تدهور شروط التجارة للدول المتخلفة بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة لكارل ماركس، حيث تستطيع البلدان الصناعية شراء السلع بأسعار أقل من تكلفة إنتاج مثيلاتها لديها؛ بسبب الانخفاض الشديد في الأجور في البلدان المحيطية، ما يمثل نوعاً من الاستغلال المفرط للبلدان التابعة والفقيرة بما يتجاوز حتى الاستغلال المرتبط بنهب الفائض الاقتصادي منها من خلال احتكار التجارة.

بينما يرى جيوفري كاي أن ذلك الشكل من التبادل اللامتكافئ كان الآلية المُفضلة لاستخلاص الفائض الاقتصادي لدى طبقة اجتماعية محددة هي البرجوازية التجارية ما قبل الرأسمالية، التي تستفيد من تشوهات الأسعار لا من فائض القيمة الناتج عن العمل؛ وعليه

فبناء رأسمالية صناعية في البلدان المحيطة سيمهد الطريق لنمو برجوازية رأسمالية عادية، يغدو معها التبادل اللامتكافئ غير ضروري.

وفي المقابل رفض فيرناندو كاردوسو معاملة البلدان الطرفية كمجموعة واحدة من الاقتصادات التابعة؛ حيث إن العوامل الداخلية المتنوعة والمختلفة بين بلد وآخر هي الأكثر أهمية وليس العوامل الخارجية شبه المشتركة، والتي تتفاوت وتتنوع آثارها بحسب تفاوت وتنوع العوامل الداخلية، كما أكد الدور المحوري للعوامل السياسية من طبقات اجتماعية وتوزيع للسلطة وشكل للدولة، وحاول إدماجها مع العوامل الاقتصادية، وانتهى إلى إمكانية وجود تنمية تابعة تعتمد على وترتبط بالسوق الدولية والمراكز الرأسمالية.

وعلى المنوال نفسه سار دييتر سنغاس، وأولريتش منزال نحو التأكيد على العوامل الداخلية التي قادت لمسارات وتفرقات الاقتصادات عالميا ما بين التمرکز والتطرف؛ وقدّمَا عددا من التوصيات بخصوص كيفية مساهمة العوامل السوسيواقتصادية الداخلية والمؤسسات السياسية المحلية في تحديد إمكانية تحوّل اقتصاد تصدير تابع إلى اقتصاد متمركز حول ذاته، ومُتكامل مع نفسه.

يرى بيل وارين أن المنافسة بين الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات، ستساهم مع تنمية نماذج قومية أكثر استقلالا في القضاء علي التبعية في الأجل الطويل وقد رفض إيمانويل فاليرشتاين صاحب نظرية الأنظمة العالمية تقليل كاردوسو ورفاقه من أهمية العوامل الخارجية لحساب العوامل الداخلية، عاكسا الموقف لصالح الأولى؛ حيث يرى أن تخلف وركود البلدان التابعة والفقيرة يتطلب فهم الإطار العالمي وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي بأكثر من فهم الهياكل الداخلية للبلدان المتخلفة؛ وعليه فآفاق التنمية تتحدد بحسب الموقع الوطني من النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، مُفصّلا تنوعات ذلك الموقع إلى ثلاثة مستويات: مراكز وأشباه أطراف وأطراف؛ بما وضع آفاقاً مسدودة شككت في الفاعلية الداخلية لأي استراتيجية تنمية محلية في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

أما بيل وارين فيطرح طرحًا أكثر تفاؤلاً، يرى بموجبه أنه كما خلقت الإمبريالية نظامًا استغلاليًا وغير عادل، فإنها أيضًا خلقت الظروف الملائمة لانتشار الرأسمالية في العالم الثالث، كما ارتأى ماركس في وقت ما، وستساهم المنافسة بين الدول الصناعية المختلفة والشركات متعددة الجنسيات، مع تعزيز نماذج تنمية قومية أكثر استقلالاً، في القضاء على التبعية في الأجل الطويل، وربما لا يكون هناك عائق، اللهم إلا العوامل الداخلية الخاصة بكل بلد.

يرى الباحث أن الاقتصاد السوداني يُصنّف على أنه مزدهرٌ ونامٍ بالنسبة لدول العالم، وأنّ وفرة الثروات الطبيعيّة، والحيوانيّة، والمعدنيّة قد ساهمت في تقدّم الاقتصاد السودانيّ، وبشكل أدقّ فإنّ القطاع الزراعيّ يستحوذ على الجزء الأكبر من نشاطات السكان ويأتي بعدها القطاعُ الصناعيّ، ويشغلُ القطاع الزراعيّ ما نسبته 80% من حيث القوى العاملة .
أهم ما يمكن أن يكون سببا لحل جميع مشاكل الدول النامية ويضعها على بداية طريق التقدم وسط الأمم و هو الأهتمام بالبنية الأساسية لأي دولة في العالم حيث ينبغي على أى دولة أن تضع في أولوياتها كل من الثلاث مقومات الأتية (التعليم والصحة والزراعة).

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد السوداني

المبحث الثاني: خطط التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في السودان

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد السوداني

يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة الثروة الحيوانية والثورة السمكية والمياه الوفيرة والغابات والإحتياطي النفطي وغيرها ويعتمد السودان إعتماً رئيسياً على الزراعة حيث تمثل حوالى 80% من نشاط السكان إضافة إلى الصناعات التحويلية التي المنتجات الزراعية.

أما من ناحية علاقة تنمية الموارد الطبيعية بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة، فإن ذلك يتضح من ان التنمية الاقتصادية تقوم علة شقين¹:

أحدهما: تنمية الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة ورفع كفاءته وتحسين جودته، وهو ما يسمى بالتنمية الرأسية، أي زيادة إنتاج الوحدة الإنتاجية.

والآخر: هو تنمية الموارد بزيادة كمية الموارد المتاحة للاستخدام الاقتصادي، وهو ما يعرف بالتنمية الأفقية.

حتى يتسنى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يتوفر الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والخدمات الصحية وفرض العمل الشريف لكل مواطن قادر على العمل وراغب فيه، هذه الخطوط وهي التحرير الاقتصادي، الإعتماد على الذات، اشباع الحاجات الأساسية، التكنولوجيا الملائمة².

القطاع الزراعي:

إن أبرز مقومات الاقتصاد السوداني هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فقطاع الزراعة والغابات هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ويساهم بنسبة تتراوح ما بين 35% - 40% ويستوعب قرابة 68% من الأيدي العاملة السودانية³.

يعتبر القطاع الزراعي الرائد في الاقتصاد السوداني، حيث تساهم الزراعة 31.6% من الناتج القومي وتسهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية، وتستوعب 80%

¹ محمد عبد المنعم غفر، تنمية وتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الاسلامي، ط1، بيروت: دار الوفاء للطباعة النشر، المنصورة، 1992م، ص 185.

² عبد الرحمن زكي إبراهيم، قضايا التخلف والتنمية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 2004م، ص85.

³ قسم خيري بلال خيري، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2013م، ص86.

من السكان كعمالة وتبلغ المساحات الكلية للأراضي الزراعية في السودان 600 مليون فدان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الكلية حوالي 200 مليون فدان أما المستغلة فعلياً فهو 40 مليون فدان.

ينقسم القطاع الزراعي في السودان إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. الزراعة (القطاع المروى و القطاع المطري).

2. الثروة الحيوانية.

3. الثروة الغابية.

زراعة المحاصيل:

يعتبر القطاع الزراعي المروى من أهم الاقطاعات الزراعية في السودان حيث إنتاج البلاد من المواد الخام للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادرات ومحاصيل الأمن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروى وتبلغ المساحة التي تزرع (4.69) مليون فدان.

اما القطاع المطري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ولهذا القطاع أهمية لمساهمته بنحو 95% من إنتاج محصول الدخن و 48% من إنتاج الفول السوداني والسمسم و 28% من إنتاج الصمغ العربي، ويسهم بقصد وافر من توفير المراعي للثروة الحيوانية بالإضافة للقطاع المطري الألى في منطقة القضارف، وتوسعت بعد ذلك في مناطق متعددة في أواسط السودان وتعتمد الإنتاجية في هذا القطاع على معدلات هطول الأمطار.

إنتاج المحاصيل الرئيسية:

وتتكون المنتجات الزراعية الهامة في السودان من محاصيل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقمح والفواكه والخضروات وقصب السكر بالإضافة إلى الأرز الذي يعتبر محصولاً جديداً في السودان حيث بدأ إنتاجه في السنوات الأخيرة، وكذلك محصول بذرة زهرة الشمس الذي يعتبر أحدث المحاصيل النقدية في السودان والذي بدأ يجد إهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة بإعتباره محصولاً نقدياً أثبتت

التجارب نجاح زراعته في مساحات كبيرة كما يمكنه أن يجد موطناً قدام ثابت في الأسواق العالمية.

ويحتل القطن مرتبة الصدارة بالنسبة للمحاصيل النقدية إذ أنه المحصول النقدي الرئيسي للبلاد حيث يصدر إلى الخارج ولايستعمل منه في صناعة الغزل والنسيج التي بدأت حديثاً إلا أن نسبة صغيرة منه، وتجيء محاصيل الفول السوداني والسمسم والصبغ العربي في مقدمة بقية المحاصيل النقدية التصديرية، أما من ناحية المساحة المزروعة بكل محصول فيجئ محصول الذرة في الصدارة، فهذا طبيعي إذ أن الذرة يعتبر المحصول الغذائي الأول للسكان في السودان ويجئ في المرتبة الثانية الدخن ثم المرتبة الثالثة الفول السوداني أما المرتبة الرابعة القطن والمرتبة الخامسة القطن بأنواعه¹.

وبالرغم من أن الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني فإن نشاط القطاع الخاص فيه كان الأسبق والأوفر حركة وإنتشاراً منذ القدم، وما زال القطاع الخاص يؤدي الدور الأكبر في الزراعة في السودان إذ أنه يغطي 56% من النشاط الزراعي، ولكن نشاط القطاع العام في مجال الإنتاج الزراعي بدأ يقوي ويتسع حتى أنه أصبح يغطي نسبة 44% من جملة إنتاج هذا القطاع . وجدير بالذكر أن نسبة 92% من جملة الزراعة المروية صناعية و 43% من جملة الأراضي المطرية تقع تحت سيطرة القطاع العام.

الثروة الحيوانية:

يأتي قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الثروة الحيوانية تتوزع في مناطق مختلفة تعتمد في غذائها على المراعي الطبيعية، بالإضافة إلى الثروة السمكية في مياه البحر الأحمر وفي المياه العذبة في نهر النيل كالنيل الأزرق والأبيض والبحيرات كبحيرة النوبة بالإضافة للحيوانات البرية و الطيور.

¹ د. عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، الطبعة الثانية، حقوق النشر لدى المؤلف، الخرطوم، 1998م، ص132.

الثروة الغابية:

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي أكثر من 120 مليون فدان وتلعب دوراً متعاضماً في حماية الأراضي الزراعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصة في دارفور و كردفان، كما تلعب الغابات دوراً أيضاً في حماية مناطق النيل الأزرق و القضارف وجنوب النيل الأبيض، وتسهم الغابات بحوالي 3% في الناتج الإجمالي المحلي وتوفر فرص عمل حوالي 14% من جملة السكان.

لذلك فإن معظم صادرات السودان تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن، الصمغ العربي، و الحبوب الزيتية، بالإضافة إلى الخضر والفواكه التي تصدر إلى الدول الأفريقية و العربية، وتساهم الزراعة بحوالي 34% من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يعاني الكثير من المشاكل طيلة السنوات الماضية والمعوقات التي يعنى منها لا زالت تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد السوداني وإذا ما تم الإهتمام به ومعالجة مشاكله فإن القطاع الزراعي في السودان من المتوقع أن يكون له دور كبير جداً في الاقتصاد السوداني و الأفريقي و العربي وهناك الكثير من المبادرات على مستوى القطاعين الخاص والعام بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية، منها مبادرة الأمن الغذائي العربي كلها تسعى إلى النهوض بالقطاع الزراعي في السودان حتى يتمكن من لعب دور كبير في الاقتصاد المحلي والعالمي إذ ما تمكنت هذه المبادرات من إزالة المعوقات التي تعترض القطاع الزراعي في السودان.

الموارد المائية:

السودان على سعة مساحته وتعدد بيئاته ومناخاته تحتوى أراضيها على مخزون جوفي وإحتياطي وفير من المياه الجوفية العذبة بجانب نهر النيل، الذي يشق البلاد طولاً بروافده ولعله السودان من البلدان النادرة التي بإمكان الإنسان فيها أن يشرب مباشرة من النيل، فالسودان ما عرف المياه المعدنية المعلبة إلا حديثاً وبقدر ضرورات محدودة، حيث يتميز نهر النيل بموارده المائية العذبة الهائلة التي تغطي حوالي 25000 كلم مربع، وأن

حصة السودان في مياه النيل 18 مليار متر مكعب، ويلعب النيل دوراً حيوياً في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وفي علاقة السودان الخارجية خاصة مع دول حوض النيل حيث يعتبر السودان بفضل موقعة في المنطقة من أهم الدول التي تلعب دوراً كبيراً في علاقات دول حوض النيل.

وتستغل مياه النيل وروافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الرصيرص و سنار وخشم القرية وسد مروى وفي النقل النهري وصيد الاسماك.بالإضافة إلى منظومة النيل يزخر السودان بالعديد من البحيرات الداخلية والأودية الموسمية التي تلعب دوراً مهماً في حياة السكان الاقتصادية خاصة في غرب البلاد و شرقها.

الموارد البشرية:

هو المورد الاقتصادي المهم الذي يتمتع به السودان، ويشكل مقوماً أساسياً من مقومات اقتصاده، وهو المورد البشري حيث يعتبر السودان من الدول المأهولة بالسكان مقارنة بدول افريقية وعربية أخرى ولكن هذا العدد مقارنة بمساحة السودان وموارده يعتبر عدد مناسب فقد بلغ تعداد السودان في التعداد الأخير حوالى 35.400 مليون نسمة. العنصر البشري له دور أساسي في الجوانب الإنتاجية من اقتصادية واجتماعية وسياسية، فمستوى التنمية يعتمد على نوعية وتركيبية الموارد البشرية بشكل عام، والقوى العاملة بشكل خاص¹.

تشكل القوة العاملة نسبة معقولة، وعلى الرغم من إنتشار نسبة الأمية وسط هذا العدد الكبير من السكان مما يؤثر على نوعية المورد البشري وعلى مدى إمكانية الإستفادة منه اقتصاديا لجهة تحقيق التنمية و التقدم الاقتصادي غير أن جهودا كبيرا قد بذل وما يزال لتحسين المورد البشري من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة و التعليم العالي بمجالاته المتنوعة و المتعددة.

¹موسى اللوزي، التنمية الادارية، المفاهيم ، الأسس، التطبيقات، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م، ص69.

تعتبر الموارد البشرية من اهم القوى التي يتطلبها التقدم والنمو الاقتصادي وحيث أن الهدف الأساسي من أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية هو الإنسان نفسه من أجل إشباع حاجاته المباشرة وغير المباشرة¹.

فإن الدولة لا تستطيع تنمية مهاراتها ومواهب أبنائها وتوظيفها التوظيف الأمثل وأن تنمية المواهب المتعارف عليها حتى الآن هي التعليم، وأن الدول النامية تخصص مبالغ طائلة للإنفاق على التعليم، وإن كان الإهتمام في هذه الجول أخذ طابع الكم وليس الكيف مما قلل من أهمية الاستثمار في التعليم كإضافة إلى جهود التنمية لاقتصادية في هذه الدول².

على الرغم مما يقال حول جودة مخرجات العملية التعليمية في السودان بمستوياتها التعليم لعام و التعليم العالي، إلا أنها تظل عملية ذات أثر فيما يتعلق بتحسين نوعية الموارد البشرية ورفع قدراته و تنمية مهاراته ولا شك ان السودان يمتلك قاعدة عريضة في مجال الموارد البشرية بدءاً من العمالة المهرة وانتهاء بالخبراء وذلك في شتى المجالات المهنية ولا يختلف اثنان حول الدور الذي لعبه السودانيون العاملين في الخارج في بناء نهضة العديد من الدول ومازال الكثيرون منهم يساهمون بكفاءة في خدمة مجتمعات تلك الدول.

الصناعة:

يشكل النشاط الصناعي مقوماً آخر من مقومات الاقتصاد السوداني، غير أن اثره ظل محدوداً على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مستوى استيعاب القوة العاملة وعلى مستوى المساهمة في هياكل الصادرات، فمنذ الاستقلال في العام 1956 وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 9% في أحسن الاحوال. حيث لا تزال الصناعة في السودان في بداية السلم وهناك الكثير من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في السودان خاصة التمويل حيث ان توفر التمويل يعنى توفر التكنولوجيا الحديثة و التدريب و القدرة على توفير المواد

¹ أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 2006م، ص119.

² محمد رمضان مقلد و احمد رمضان نعمة و عفاف عبد العزيز عائد، اقتصاديات الموارد والبنية، الإسكندرية: دار الجامعة، 2004م، ص341.

الخام حتى يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بصورة أكبر في الاقتصاد وأن أغلب البلدان التي تقدمت إهتمت بالصناعة وهي تمثل عصب التنمية.

تهدف الخطة الخمسية، فيما يختص بالإنتاج الصناعي، إلى زيادة الإنتاج وادخال أنواع جديدة من المنتجات الصناعية، وذلك بغرض مقابلة جانب كبير من الاحتياجات المحلية ولتقليل الاعتماد على الواردات من السلع المصنوعة¹.

كما ان القوة العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة مقارنة بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلا عن ان هيكل الصادرات السودانية قبل البترول خلا من صادرات صناعية (باستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة).

تتركز الصناعة في السودان في الصناعات التحويلية والتي تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة إلى الصناعات التحويلية الأخرى، ومن أهم الصناعات التحويلية الجديدة في السودان استخراج الإيثانول المنتج من مصنع سكر كنانة و المصانع الاخرى، ويسجل الأمر للسودان كأول دولة عربية منتجة له كما أنه انتشرت في السودان الكثير من الصناعات الخفيفة و الثقيلة وتجميع السيارات بأنواعها المختلفة بمصنع جياذ بولاية الجزيرة، وصناعة الطائرات بكررى، وصناعة الحديد و الصلب وكثير من الصناعات الخفيفة الاخرى.

القطاع الصناعي وتعاضم دوره في الحياة الاقتصادية يرتبط مباشرة بتكوين السوق الوطنية – على نطاق البلد الواحد أو السوق الدولية ويعتبر نشوء السوق الوطنية ظاهرة حضارية متقدمة ترتبط بعدد من العوامل الأساسية التي يمكن إجمالها في ما يلي²:

تفكك العلاقات الإنتاجية للمجتمع الإقطاعي القديم ونشوء بذور علاقات الإنتاج الرأسمالية، التطور والتوسع في الصناعات الحرفية، ومن ثم تطور وسائل الإنتاج إلى مستوى استخدام الآلة، تطور وسائل النقل والاتصالات، توسيع العمليات التجارية.

¹ محمد على الميسر، الاقتصاد السوداني، مطبوعات دار الكتب، الخرطوم، 1973م، ص120
² فتحي الحسني، وآخرون، الاقتصاد الصناعي، القاهرة: المكتبة العربية للنشر، 1979م، ص10.

الأسمنت:

صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية الهامة التي ترتبط إرتباطاً مباشراً بمشروعات التنمية والإعمار، ويعتبر مصنع أسمنت مكوار من أوائل مصانع الأسمنت بالبلاد، ثم أنشئ مصنع أسمنت عطبرة في العام 1947م، ثم مصنع أسمنت ربك 1970م. وفي ظل تنامي الطلب على سلعة الأسمنت والزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي وعدم استطاعة المصنعين من مواكبة ذلك. جاء قرار الخصخصة الكامل لمصنع أسمنت عطبرة ولأسهم الحكومة التي تجاوزت الـ 80% من مصنع أسمنت ربك وذلك لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص.

قامت بعد ذلك عدة مصانع أخرى بداية بمصنع السلام للإسمنت عم 2003م ثم تلاه مصنع اسمنت بربر في العام 2005م، ثم مصنع التكامل للإسمنت عام 2006م، ثم مصنع الشمال للإسمنت أيضاً في العام 2006م، ثم مصنع اسلان عام 2007م، وترتكز جل مصانع الأسمنت بولاية نهر النيل عدا منع واحد بولاية الجزيرة و النيل الابيض.

ظل السودان يسعى لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان ما بين حكم المستعمر و الحكم الوطني بمراحله المختلفة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الأجنبية، وقد شكل استيراد المواد البترولية عبئا ثقيلا عن ميزان المدفوعات السوداني الذي استمر طويلا.

هنالك أسباب رئيسية جعلت الإهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة وتكمن في وضع الحكومات للنفط ضمن المرتكزات الأساسية في استراتيجياتها الاقتصادية، وفتح المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط.

بلغت معدلات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2011 و 2012 و 2013م تقديرات العام على التوالي، 2.4%، 2% و 1.5% بمتوسط مساهمة قدره 2% للأعوام الثلاث. اما معدل نمو النمو فقد بلغ (11% و صفر %). اما متوسط مساهمة

قطاع البترول بالأسعار الثابتة لنفس الاعوام المذكورة على التوالي فقد بلغ 2%، و1.9% و1.9% (بمتوسط مساهمة قدره 2%). ويعزى انخفاض مساهمة قطاع البترول لخروج نسبة مساهمة الاقليم الجنوبي من تركيبة الاقتصاد السوداني.

قطاع السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يمتلك السودان إمكانيات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة)، و شماله (البحر الأحمر و المناطق الاثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس و الحدائق المرجانية و سواحل البحر الأحمر). هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير حيث يلعب دور كبير و تمثل مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي نسبة مقدره.

تعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير البلدان. وقد ازدادت أهميتها كصناعة وحرفة من خلال وسائل الإعلام كافة، خصوصاً بعد أن تم استحداث وزارات للسياحة في معظم دول العالم وإفتتاح جامعات وكليات ومعاهد تقنية متخصصة بالسياحة والفندقة، وكذلك الإلتشار الواسع للكتب والدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالشؤون السياحية¹.

1. السياحة والتنمية الاقتصادية.

2. السياحة والتنمية الاجتماعية.

3. السياحة والتنمية الاقتصادية.

تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما حدث في إيطاليا وأسبانيا واليونان والمكسيك، وغيرها من البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال.

د.روؤف محمد علي، السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، <http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/>

السياحة والتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الأضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية.

وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً.

وتسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية. على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة والتواصل السياحي. وفي أواخر عام 1997م دعت منظمة السياحة العالمية إلى عقد مؤتمر لوزراء السياحة لآسيا والباسفيك عن السياحة والبيئة، وقد غطى المؤتمر بكثافة مواضيع فنية واسعة تتعلق بالسياحة المستدامة، وصدر عن المؤتمر بيان أوضح الاهتمام العالمي الرسمي بمبدأ الاستدامة. وأشار إلى أن هناك إحساس وإلحاح لبذل الجهود لحماية البيئات الطبيعية في المقاصد السياحية¹.

إن الاهتمام بالسياحة كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً لحفز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية، وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف منظمة السياحة العالمية.

إن مبادئ الإدارة تؤكد على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية لقطاع السياحة كمصدر مهم للدخل المتزايد بإعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد.

¹ المصدر السابق، <http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/>

لذلك يتوجب من أجل استمرار السياحة كمصدر مهم للدخل الالتزام بتحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف. وحماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد، واحترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح، والتأكيد على الخطط السياحية الطويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر، وإن تطوير السياحة كمصدر دائم للدخل يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند الحكومة وعند المجتمع، وإن تأمين تطور القطاع السياحي هو عملية متواصلة وتحتاج إلى الإشراف والإدارة الدائمة الكفوءة من قبل كوادر متخصصة بالسياحة، وتقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات السياحية بالشكل المناسب للسياح والزوار.

قطاع البترول والتعدين:

السودان كغيرة من البلدان النامية ظل يعاني من مشاكل التي تعرضت لها صادر الطاقة على المستوى العالمي خاصة أزمة النفط، بعد حرب أكتوبر في عام 1973م والتي نتجت عنها الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، إن أزمة الطاقة كلن لها الأثر المباشر على الاقتصاد السوداني ، ذلك لأن استيراد البترول يكلف الدولة أموالاً طائلة وبالعملة الصعبة، الأمر الذي يؤثر على سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية ، بالإضافة إلى عدم توفر الطاقة للقطاعات المختلفة كالزراعة¹.

الواقع أن كون النفط ثروة ناضجة، وكونه رأسماً وطنياً عاماً، كما أن كون عائداته إيرادات راس مائة عامة غير متكررة.. كل هذا يتطلب وجود نظرة جديدة إلى مرتكزات السياسية المتعلقة بإنتاجة واستخدامه، وكيفية استثمار عائداته والاستفادة منها، بشكل يحفظ الأجيال وللجيل الحالي حق الانتفاع².

¹ محمد درار الخضر، اقتصاديات البترول في السودان ، الخرطوم: دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، 2009م ، ص98.
² علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، الكويت: دار عالم المعرفة للنشر ، 1981م، ص25.

ان قطاع التعدين يعتبر من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثيرة، باعتبار الامكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان، حيث تشير الدراسات و الأبحاث الأولية التي أجريت في هذا المجال إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأرض السودانية أبرزها الذهب و اليورانيوم.

بالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينيات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة ارياب الفرنسية، ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية، إنتشر نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل و الشمالية و كردفان وبعض ولايات دارفور. وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن صادرات السودان من الذهب أخذت في التصاعد بشكل ملموس، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء إحتياطي من النقد الأجنبي في المرحلة المقبلة.

اما اليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفيره بكميات اقتصادية في أرضى دارفور الواسعة. وتزعم بعض الأوساط التي تناولت أزمة دارفور الأخيرة إن الإهتمام الدولي بتلك الأزمة، وما شهدته من تدخلات بعض الدول الكبرى فيها، ما كانت الا بسبب الاعتقاد السائد لدى الكثيرين حول كميات اليورانيوم وبعض المعادن الاخرى التي يزخر بها اقليم دارفور).

العوامل المؤثرة في النشاط التعديني هي¹:

أ. نوعية الصخور الحاوية للمعدن.

ب. التاريخ الجيولوجي للمنطقة.

ت. حركات القشرة الأرضية

ث. عوامل التعرية.

¹محمدي فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عائد، مقدمة في الموارد واقتصادياتها، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م، ص88

قطاع الخدمات الاقتصادية:

القطاع الثالث المشكلة لتركيبية الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع الخدمات الاقتصادية كالنقل و الاتصالات و المصارف. وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقد الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلا يلاحظ انه على الرغم من الترددي الواضح في مجالات السكك الحديدية و البحرية إلى حد ما إلا أن تحسناً واضحاً حدثت في مجال النقل البري حيث تم إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب و البضائع (بصات و شاحنات)، كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولائية (دنقلا، نيالا، بورتسودان)، ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي، فضلا عن عودة شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي.

قطاع الإتصالات:

أما قطاع الإتصالات فهو الاستثناء الأكثر وضوحا من حيث التطور الذي حدث فيه، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي و المحلي منذ منتصف التسعينيات. حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل و الأكثر تطورا مقارنة بعدد من الدول العربية و الإفريقية.

قطاع الخدمات المالية:

أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطورا ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن و أقاليم السودان المختلفة.

المبحث الثاني: خطط التنمية الاقتصادية في السودان:

عرف السودان العديد من تجارب التخطيط من أجل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي . لم تكن تلك التجارب مقتصرة على حقبة ما بعد الاستقلال وأما بعد منذ الفترة الاستعمارية التي شهدت جهوداً محددة الأهداف ومحدودة الأثر والنتائج في إطار ما كانت رتمي إليه تلك الجهود سعياً وراء تحقيق مصالح المستعمر غير أن حقبة ما بعد الإستقلال (فترات الحقب الوطني) شهدت جهداً تخطيطياً أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً من حيث الأهداف والمرامي والغايات¹ . فقد ظل الهم التنموي حاضراً في تفكير وخطاب وفعل الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان عبر الحقب المختلفة، مع إختلاف طبيعة ودرجة تفاعل تلك الحكومات مع هذا الهم، فمن تفاعل عبر نفسه من خلال موازنات وبرامج تنمية سنوية إلى آخر عبر عن نفسه من خلال برامج وخطط متوسطة المدى إلى ثالث عبر عن نفسه من خلال خطط واستراتيجيات تنموية طويلة الأجل . وقد شكلت كل تلك التفاعلات رسداً وجهداً يرفد تجربة السودان في مجال التخطيط من أجل التنمية .

الجهد التخطيطي المبذول في السودان :

مرت جهود التخطيط التنموي في السودان بعدة مراحل شملت فترة ما بعد الاستقلال وفترة ما بعده عبر عقود الحكم الوطني المختلفة التي شهدت تعاقباً بين الأنظمة المدنية والعسكرية . وعلى الرغم من إختلاف المنظمات الفكرية والسياسية التي أسست إليها تلك الأنظمة (الاستعمارية منها الوطنية). إلا أنه لا يمكن رصد الجهد التخطيطي المبذول في السودان خلال تلك الفترات على أساس ذلك الاختلاف، بسبب عدم وجود فروق جوهرية يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين أنماط تخطيطية مختلفة، مرتبطة بالمنطلقات الفكرية والسياسية لأنظمة الحكم التي مرت علي السودان . ويمكن تقسيمة إلى حقبة زمنية ممتدة تداخلت فيها الجهود التخطيطية للحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد وإدارة شئونها بمختلف توجهاتها الفكرية، وذلك كما يلي:

¹المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الأول - العدد الثاني، 6376، جامعة النيلين ، 2012م

1. حقبة ما قبل الإستقلال

تشير المصادر التي تطرقت لموضوع التخطيط التنموي في السودان إلى أن أولى المحاولات التي جرت في هذا الشأن، إنما تعود إلى الحقبة الاستعمارية خلال النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، وذلك عبر ما سمي ببرنامج خطة التعمير الخمسية الأولى (1946-1951م) والتي استهدفت مشروعات متعلقة بإعادة البناء والتعمير بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد تضمنت تلك الخطة 193 مشروعاً نفذت جميعها، ما عدا مشروع واحد هو مشروع مياه الفاشر¹. وقد ألحقت بتلك الخطة خطة خمسية أخرى هي خطة التنمية الخمسية الثانية (1951-1956م) والتي جعلت من تحسين مستوى معيشة السكان هدفاً رئيسياً لها، وذلك من خلال زيادة الإنتاج والدخل. ولذلك فإن برنامج تلك الخطة تضمنت 312 مشروعاً، نفذ منها 228 بحلول منتصف العام 1957م وقد تم التركيز في تلك الخطة على المشروعات الإنتاجية خاصة في مجال الزراعة، وبالتحديد زراعة القطن الذي كان بمثابة المحصول النقدي الرئيس والمصادر الأكبر للإيرادات الحكومية.

2. حقبة ما بعد الإستقلال (1956-1970)

يمكن رصد الجهد التخطيطي الذي بذل خلال تلك الحقبة من ناحية تاريخية عبر مرحلتين، الأولى منها تغطي الفترة (1956-1960م) بينما تغطي المرحلة الثانية فترة الخطة العشرية (1961-1970م).

المرحلة الأولى: الجهد التخطيطي في الفترة (1956-1960م) :

في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين جرت محاولات لوضع خطة خمسية الفترة (1958-1963م) غير أنها فشلت بسبب الضغوط المالية التي تعرضت لها الحكومة السودانية في ذلك الوقت، الأمر الذي ألجأها خلال السنوات (1958-1960م) إلى اعتماد خطة العام الواحد.

¹ عبد الكريم ميرغني، التخطيط الإنمائي في السودان في الستينات، ترجمة عوض حسن محمد أحمد، أمدمان، السودان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي 2002م، ص9-11.

لقد كانت الطريقة والآلية التي تتم من خلالها عملية التخطيط في تلك الفترة طريقة عميقة وقاصرة عن أن تنجز عملاً تخطيطياً مكتملاً وشاملاً، فقد كانت مهمة التخطيط موكلة لى قسم التنمية التابع لوزارة المالية والاقتصاد، حيث كانت تلك المهمة تتحصر في النظر في المشروعات التي يمكن تضمينها في خطة التنمية السنوية أو الخطة بعيدة المدى، والتي كانت تتقدم بها الوحدات الحكومية المختلفة فتعرض على القسم ليقوم بدراستها ورفعها للجنة القومية للتنمية لقبولها أو رفضها أو إعادة تقديمها لقسم التنمية لمزيد من الدراسة . ولم تكن ممكناً في ظل ذلك الوضع التخطيطي القائم على المبادرات الصادرة من الوزارات والوحدات الحكومية إعداد خطة تنموية أو برنامج تنموي يتصف بالشمول.

المرحلة الثانية: الخطة العشرية (1961- 1970م):

شهدت فترة الستينيات من القرن الماضي نقلة نوعية حقيقية في مجال التخطيط من أجل التنمية في السودان، وقد تمثلت تلك النقطة في الخطة العشرية (1961/60- 1971/70م) التي برزت كأول خطة للتنمية الاقتصادية في البلاد تتلاءم في مضمونها مع مضمون التخطيط الاقتصادي الذي يعرف على أساس أنه "عملية حصر وتجميع موارد المجتمع المادية والبشرية وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة من خلال أقصر فترة زمنية ممكنة"¹ حيث بذل جهد كبير في إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية بواسطة فريق الخبراء الوطنيين والأجانب وبمساعدة مصلحة الإحصاء والوحدات الحكومية المختلفة التي تقدمت بمقترحاتها حول ما يجب أن تتضمنه الخطة من مشروعات وبرامج، وقد مرت عملية إعداد الخطة العشرية بثلاث مراحل، في الأول منها تم تخطيط الأهداف المراد تحقيقها للخطة كمؤشرات كمية ونوعية، حيث تتم صياغة أهداف الخطة بطريقة عامة، فيما تتم المرحلة الثانية تحليل منفصل للمشروعات والإيرادات الحكومية المستقبلية وحجم الإنفاق الحكومي ومشاكل ميزان المدفوعات، أما المرحلة الثالثة فقد تم التركيز فيها على

¹ محمد عبيد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها، الإسكندرية، دن، 2004م، ص180.

التبوء بتطور المتغيرات الاقتصادية في إطار الاقتصاد السوداني. لقد تمثلت الأهداف العامة للخطة العشرية فيما يلي¹:-

الزيادة المقدره في الدخل الحقيقي للفرد عبر نمو مرضٍ في إجمالي الإنتاج المحلي.
أ. تطوير وتوسيع هيكل الاقتصاد السوداني.
ب. الزيادة المقدره للصادرات مع إيجاد البدائل للواردات.
ت. مزيد من التحسن في الأحوال الاجتماعية والخدمات بما في ذلك التعليم العام والفني وإيجاد المزيد من فرص العمالة المنتجة.
ث. الحفاظ على مستوى ثابت نسبياً للأسعار.
فضلاً عن أن هدف تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية وزيادة فرص العمل يتحقق من خلال تحقيق نمو الناتج الإجمالي وتوسيع هيكل الاقتصاد وتطويره والسعي نحو زيادة الصادرات وإحلال الواردات.

لقد وجهت للخطة العشرية بعض الانتقادات أهمها²:-

أ. أنها سعت إلى تنمية القطر عبر التوسع في المناطق التي سبق تطويرها، وليس عبر الجهود اللإرتقاء بكل أجزائه بصورة متوازنة.
ب. مالت الخطة إلى تركيز موارد البلاد ومدخراتها وإلى تحسين وتوسيع القطاع الحديث دون النهوض المتكافيء في القطاعين الحديث والتقليدي.

3. حقبة السبعينيات والثمانينات (1971 - 1988م)

شهدت تلك الحقبة ثلاث تجارب تخطيطية تمثلت في الخطة الخمسية (1971/70-1975/74م) والتي تم تعديلها لتمتد حتى العام 1977م، وفي الخطة الستية (1977/78-1983/82م)، والتي كانت تمثل المرحلة الأولى من خطة طويلة الأجل مداها ثمانية عشر عاماً (1976/77-1995/94م) لم يكتب لها الاستمرار بسبب تغير نظام الحكم في أبريل

¹ علي أحمد سليمان، خطط وبرامج التنمية في جمهورية السودان، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م، ص 85.
² يسن الحاج عابدين وأحمد إبراهيم عبد الله، التخطيط الاستراتيجي في السودان، الخرطوم، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005م، ص 32.

1985م، ثم البرنامج الرباعي للإنقاذ والتنمية (1989/88-1992/91م) والذي لم يكتب له التطبيق بسبب تغير نظام الحكم أيضاً في يونيو 1989م.

1.3: الخطة الخمسية (1971/70-1975/74م)

حاولت الخطة الخمسية تجنب بعض العيوب التي تضمنتها الخطة العشرية مثل غياب الأهداف الاجتماعية وتجاهل دور القطاع الخاص في إطار التخطيط للتنمية، وهذان الأمران انتبعت لهما الخطة الخمسية بشكل واضح وأقرت لهما حيزاً ضمن أهدافها التي جاءت بشكل تفصيلي على عكس أهداف الخطة العشرية التي جاءت بشكل عام ومجمل . ذلك أن الخطة الخمسية حددت أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها بنهاية مداها الزمني في ستة عشر هدفاً إشملت على أهداف اقتصادية تتضمن زيادة الناتج المحلي بمعدل سنوي 7.6% وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الإنتاج السلعي والخدمي، وذلك من خلال التوسع في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وزيادة الإنتاج الصناعي وتنويعه، وزيادة حجم وسائل النقل المختلفة وكذلك التوسع في شبكة الكهرباء في المدن والأقاليم، وفي الإمداد المائي بالمناطق الحضرية والريفية . وفي الجانب الاجتماعي اشتملت أهداف الخطة على أهداف إجتماعية تضمنت تنفيذ برنامج شامل لاستثمارات القطاع العام في مجال الخدمات الاجتماعية وزيادة حجم تلك الاستثمارات في قطاع التعليم والثقافة وفي قطاع الخدمات الصحية والمرافق العامة. وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية فقد استهدفت الخطة الخمسية إشراك رأس المال الوطني الخاص في الاستثمارات الرأسمالية للخطة بما يبلغ حجمه حوالي 170 مليون جنيه في مقابل 215 مليون جنيه لاستثمارات القطاع العام . وهذا يعني أن جملة الاستثمارات الرأسمالية التي أتمتها الخطة بلغت 385 مليون جنيهاً، وأن نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها تجاوزت الـ 44%¹.

¹ عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، ط3، الخرطوم، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، 2002م، ص ص 370-371.

الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1978/77 - 1983/82م):

جاءت الخطة الستية في إطار أول تجربة للتخطيط طويل المدى في السودان، حيث مثلت المرحلة الأولى من ثلاث مراحل لخطة مداها الزمني ثمانية عشر عاماً، كان من المقرر لها أن تغطي الفترة (1977/76 - 1995/94م)، وتستهدف تحقيق ستة أهداف رئيسية تمثل إطاراً عاماً لجملة من الأهداف التفصيلية التي يتم تحقيقها في كل مرحلة من مراحل الخطة طويلة الأجل، ومن أبرز تلك الأهداف الرئيسية هو تحقيق متوسط نمو سنوي للنواتج القومي المحلي يبلغ 5.8% وتخفيض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى والتوسع في الخدمات الاجتماعية وتحسينها، وتوزيع الاستثمارات على أقاليم السودان المختلفة بصورة أكثر عدلاً، وتحسين ميزان المدفوعات . وفي سياق هذه الأهداف العامة جاءت أهداف الخطة الستية بشكل أكثر تفصيلاً، متضمنة أهدافاً اقتصادية واجتماعية متكاملة، وواضحة في الاعتبار التوازن التنموي قطاعياً وجهويماً من خلال الإهتمام بزيادة إنتاجية مختلف قطاعات الاقتصاد، الإنتاجية منها والخدمية، ومن خلال الإهتمام بالتخطيط الأقليمي وبتنمية وتطوير المناطق المختلفة وتشجيع سكانها للإسهام في رفع مستوى المعيشة فيها، وذلك في إطار من التخصص والتكامل الإقليمي¹ .

3.3: البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية (1989/88 - 1992/91م)

مثل هذا البرنامج آخر الجهود التخطيطية خلال حقبة الثمانينات من القرن العشرين، وقد تضمنت عدة أهداف رئيسية ركزت بشكل أكبر على الأبعاد الاجتماعية للتنمية حيث شملت تلك الأهداف توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والماء والملبس والأمن والصحة والتعليم، وتحقيق الأمن لسكان الريف والمدن، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تخفيض الفوارق في الدخل والثورة، فضلاً عن العمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة والتركيز على المناطق الأقل نمواً، وصياغة برنامج تنمية ما بعد الحرب الإقليم الجنوبي . وإمعاناً في

¹ المرجع السابق، ص ص 370 - 371.

التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية فقد خصصت اعتمادات البرامج ما نسبة 28.5% من استثمارات القطاع العام لقطاع الخدمات.

لم يجد هذا البرنامج التنموي حظه فب التنفيذ بسبب ما تعرضت له البلاد من كارثة السيول والفيضانات التي حدثت في عام 1988م، حيث تم توجيه الجهود وتكريسها في إعادة إعمار ما دمرته تلك الكارثة الطبيعية، وذلك من خلال البرنامج الإسعافي الذي وضع لهذا الغرض في ذلك الوقت .

4. حقبة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة (1991-2009م)

شهدت هذه الحقبة تحولاً جذرياً في التوجهات الاقتصادية للسودان، حيث تحول النظام الاقتصادي فيه من اقتصاد التخطيط المركزي الذي يسيطر عليه القطاع العام إلى اقتصاد السوق الذي يتيح للقطاع الخاص المجال واسعاً ليقود حركة النشاط الاقتصادي، ولذلك فإنه من المفترض أن يستوعب الجهد التخطيطي المبزول في هذه الحقبة هذا المعطى الجديد، حيث يكون التخطيط يخططاً تأشيرياً موجهاً وليس تخطيطاً إلزامياً يتم من خلال وضع خطط وبرامج تنموية تصاغ لتطبيق تحت إشراف ورقابة ومتابعة سلطة إدارية مركزية .

1.4: الاستراتيجية القومية الشاملة (1992 - 2002م) :

لقد اشتملت الاستراتيجية القومية الشاملة على مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية من بينها الاستراتيجية الاقتصادية التي قام اطارها الكلي على عدد من الموجهات، تمثلت في¹:-

- التمسك بنهج الرسالة الخالدة وعمران الروح والإيمان.
- توخي العدالة والمساواة وإتخاذ الترتيبات لتوزيع الثروة، والعمل على تمكين العاملين بعقولهم وأيديهم من الحصول على ثمرات كدهم.
- الإعتماد على النفس.

¹ المرجع السابق، ص 372

- تبني استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد الوطني والسماح للأليات السوق لتعمل.

في إطار هذه الموجهات العامة تبنت الاستراتيجية الاقتصادية أهدافاً عامة وأخرى تفصيلية، حيث تمثلت الأهداف العامة في ما يلي:-

- تحقيق العدالة والمساواة وتوزيع الدخل والثروات.

- القضاء على أشكال البؤس والفقير.

- إحداث تنمية متوازنة.

- إخراج الاقتصاد من القيود التبعية.

- تشجيع المبادرات الخاصة وتأسيس أشكال واسعة من الملكية الخاصة .

- تشجيع الاستثمار في المشروعات الإنتاجية، الصغيرة والوسيطية والتعاونية.

- إستبدال قطاع رأسمال الدولة بصيغ الملكية الشعبية الخاصة والفردية.

أما الأهداف التفصيلية فقد جاءت، وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية، مرتبطة بالأداء الاقتصادي، وذلك على النحو التالي¹:-

أ. مضاعفة الدخل القومي عشرون ضعفاً.

ب. تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

ت. تحقيق استقرار قيمة العملة.

ث. زيادة الصادرات لتمويل الواردات.

ج. زيادة معدل الاستثمار بنسبة تتفق مع النمو المستهدف للدخل القومي.

ح. تمويل الإنفاق الحكومي بما يتوافق مع أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار الانقدي ومكافحة التضخم.

خ. مضاعفة شبكات الوحدات المصرفية خمسون ضعفاً.

د. زيادة حجم التامين عشرة أضعاف .

¹ المرجع السابق، ص 373

د. زيادة موارد الزكاة وصناديق التأمين والتكافل عشرون ضعفاً.

ر. مضاعفة ودائع الاستثمار والادخار خمسون ضعفاً.

لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل في شكل برامج تشغيلية، بحيث يغطي البرنامج الأول الثلاث سنوات الأولى من عمر الاستراتيجية ويغطي البرنامج الثاني الثلاث سنوات التالية، بينما يغطي البرنامج الثالث الأربع سنوات المتبقية . وفيما يلي استعراضاً لمحتوى كل برنامج من البرامج الثلاث :-

المرحلة الأولى: البرنامج الثلاثي الأول:

غطى هذا البرنامج الفترة (1994/93 - 1996/95م) وقد صمم في ظروف بالغة التعقيد بالنسبة للاقتصاد السوداني الذي كان يواجه ضغوطاً داخلية وخارجية عديدة، كالتضخم والمقاطعة الاقتصادية وارتفاع تكلفة الإنتاج وغلاء المعيشة وحرب الجنوب. وبطبيعة الحال جاءت الأهداف العامة للبرنامج مطابقة لأهداف الاستراتيجية الاقتصادية العشرية، بل ومستخدمه نفس عباراتها، مثل زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحسين الخدمات الأساسية في مجال تنمية الموارد البشرية، وغيرها . كما حدد البرنامج أولوياته في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج فيه، وزيادة عمليات استكشاف واستغلال البترول والمعادن، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وتأهيل المشروعات الصناعية والمناطق الصناعية، وإكمال المشروعات الجارية، وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحبوب والسلع.

لقد وجه البعض إنتقاداً صريحاً لوضع أهداف عامة وبهذا القدر من التعميم للبرنامج الثلاثي الأول الذي هو في الأصل برنامج تشغيلي يأتي في إطار برامج تشغيلية أخرى لخطة استراتيجية عامة، وكان بالإمكان الإكتفاء بالأهداف الكمية التي تضمنها البرامج، التي تمثلت في الآتي¹:-

- مضاعفة دخل الفرد خلال فترة البرنامج.

¹ المرجع السابق، ص 374

- زيادة معدل نمو الصادرات.

- زيادة نسبة المدخرات الإجمالية إلى الناتج الإجمالي المحلي

- زيادة معد الاستثمار خلال فترة البرنامج.

على الرغم من الوضوح الذي اتسمت به تلك الأهداف إلا أنها اتسمت أيضاً بقدر كبير من الطموح وعدم الواقعية، وهذا ما حدث بالفعل، فقد إزدادت الأوضاع الاقتصادية فس السودان سواءاً بنهاية فترة البرنامج ولتأكيد ذلك يكفي فقط أن نشير إلى ماحدث من إرتفاع جنوني في معدلات التضخم والتي بلغت 166% عام 1996م، كأعلى معدل تضخم يشهده الاقتصاد السوداني طوال تاريخه¹.

المرحلة الثانية : البرنامج الثلاثي الثاني:

غطى هذا البرنامج الفترة (1996-1998م)، وقد صمم بطريقة تستوعب فكرة التحرير الاقتصادي القائم على مبداء إتاحة الفرصة بشكل واسع للقطاع الخاص ليقود حركة النشاط الاقتصادي في البلاد . وقد جاءت الأهداف الرئيسية للبرنامج الثلاثي الثاني مشتملة على أهداف عامة وأخرى تفصيلية في حزمة واحدة، وذلك على النحو التالي:-

1. إشاعة العدالة الإجتماعية .
2. تخفيض معدلات التضخم إلى مستوى يقل عن 10% عند نهاية مدة البرنامج.
3. تحقيق معدلات نمو سنوية في حدود 10% في المتوسط.
4. زيادة الموارد الأجنبية بما يوازي أهداف الاستراتيجية القومية، بالإهتمام بقطاع الصادرات، وتشجيع العاملين بالخارج على حشد مواردهم لخدمة التنمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد.
5. زيادة الموارد المحلية بتشجيع الاستثمار وإستمرار الإصلاح الضريبي.
6. الإهتمام توسيع التعليم المهني والحرفي والفني.
7. زيادة إيرادات الدولة عند نهاية البرنامج.

¹ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم ، شركة مطابع العملة المحدودة، 2001م، ص46

8. خفض الإنفاق الحكومي .

9. إعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة.

10. الإهتمام بمشروعات النقل والبنيات الأساسية.

11. رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

المرحلة الثالثة: البرنامج الثالث (الفترة من 1999 - 2002م)

يمثل هذا البرنامج الفترة الأخيرة من مراحل تطبيق الاستراتيجية الاقتصادية التي تضمنتها الاستراتيجية القومية الشاملة، لتغطي السنوات الأربع المتبقية من عمر تلك الاستراتيجية، وقد حدد البرنامج أهدافه في ما يلي¹:-

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من حوالي 11.8% مليار جنيه عام 1998م كسنة أساس إلى 15.8% مليار جنيه عام 2002م.

2. زيادة معدل نمو القطاع الصناعي من 4.5% عام 1998م كسنة أساس إلى 10.6% خلال سنوات البرنامج.

3. أن ينمو القطاع الزراعي بمعدل 9.4% في المتوسط خلال سنة البرامج.

4. أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل ثابت يبلغ 4.1% خلال سنوات البرنامج.

5. تحقيق معدل إيدار كلي يصل في المتوسط إلى 18.1% خلال فترة البرنامج.

6. رفع معدل الاستثمار إلى نسبة 18.6% من إجمالي الناتج المحلي عام 1999م وإلى 20.3% في بقية سنوات البرنامج.

7. خفض معدلات الاستهلاك الكلي بصورة تدريجية.

2.4: الاستراتيجية القومية ربع القرنية (2002 - 2027م)

تمثل هذه الاستراتيجية إمتداداً لنهج التخطيط الاستراتيجي الذي إتخذت به الحكومة السودانية منذ عام 1992م حينما وضعت الاستراتيجية القومية الشاملة كخطة عشرية عملت على تنفيذها خلال الفترة من (1992 - 2002م) . وقد أولت الاستراتيجية ربع القرنية

¹ المرجع السابق، ص 47

إهتماماً خاصة للجانب الاقتصادي، حيث طرحت ضمن التحديات التي رفعتها أن تحقق التوافق بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بحيث يكون الإنسان هو محور عملية التحديث والتطور ذلك يخفف منابع الفقر ومحاصرة بؤرة البطالة وإزالة مظاهر التخلف، وأن تستكمل عمليات التأهيل الكامل للاقتصاد الكلي في إطار الإصلاح الهيكلي وذلك بتطوير مؤشرات الاستقرار والنمو والتوازن.

في السياق نفسه حددت الاستراتيجية أهدافاً اقتصادية ضمن أهدافها الكلية، تمثلت في الآتي¹:-

1. التجاوز بآثار اقتصاد التحول إلى مرحلة الإقلاع والإنطلاق.
 2. إستدامة الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي والتوازن الهيكلي والإرتفاع بها إلى معدلات نوعية.
 3. إحداث الترابط العضوي بين مراكز البحوث والتطبيقات التقنية من جهة، وبين مؤسسات التعليم ومواقع الإنتاج وسوق العمالة من جهة أخرى.
 4. الإرتقاء بالبعد الاجتماعي للنمو الاقتصادي عن طريق التنمية الاجتماعية الشاملة.
 5. التعدد والتنوع في قطبيات التنمية الاستثمارية جغرافياً بما يحقق أهداف التنمية المتوازنة ويمنح الاقتصاد السوداني ميزات التنوع الانتاجي والتصديري ويحفظ التوازن السكاني والأمن.
 6. تأهيل البلاد لاقتصاديات الموارد الحرجة كماء والطاقة والغذاء.
 7. تطوير الأولويات بين قطاعات النشاط الاقتصادي بوضع القطاع الخاص، الإنتاجي والخدمي، في موضع الريادة والمبادرة مع الإرتقاء بأشكال المشاركة القطاعية الأخرى.
- يلاحظ على هذه الأهداف أنها تتسم بالعمومية والطموح، وهذا أمر طبيعي في الاستراتيجيات طويلة المدى، ولا بد أن تكون هنالك أهداف تفصيلية تتضمنها البرامج التشغيلية لتنفيذ الاستراتيجية ربع القرنية تحقيقاً لأهدافها الكلية . غير أن واقع الحال يشير إلى أن تلك

¹ المرجع السابق، ص48

البرامج لا يسير في اتجاه تحقيق تلك الأهداف، فعلى الرغم من إنقضاء ثلث المدة الزمنية المحددة لإنقاذ الاستراتيجية ربع قرنية (حوالي التسع سنوات) فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السودان تشهد تراجعاً كبيراً نحو الأسوأ . ومع ذلك لا يمكننا التحكم بشكل نهائي ومطلق على الاستراتيجية ربع سنوية، فشلاً أو نجاحاً، وهي ما زالت قيد التنفيذ وقد تبقى لعمرها حوالي الستة عشر عاماً .

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في السودان

على الرغم من أن هناك الكثير من معوقات التنمية الاقتصادية لكن سوف يتم التركيز على المعوقات ذات الأثر المباشر على مكونات الدخل القومي ودخل الفرد مثل المعوقات على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي.

أولاً: معوقات التنمية الزراعية في السودان:

1. سوء إدارة القطاع الزراعي:

يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقاً أساسياً يحدد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلاً دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستورد. فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل ناحية وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها و حسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرة على القيام به و رغبته في إتمامه وإنجازه¹.

وهذا الأمر قد أضر بالكثير من المشروعات الزراعية في السودان وأن إدارة هذه المشروعات لم تكون بالصورة العلمية السليمة.

¹ محمود أحمد محمدينور، الإصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة السودان، العدد الخامس، يناير 2005م، ص110.

2. معوقات طبيعية:

هذا النوع من المعوقات يتعلق منها بمعدلات هطول الأمطار خاصة في المناطق التي تمارس الزراعة المطرية في السنوات الأخيرة، هناك إنخفاض في معدلات هطول الأمطار ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزحف الصحراوي بسبب قطع الأشجار، وضعف ثقافة المزارع نفسه حيث أن غالبية الإنتاج تكون موجهة للإكتفاء الذاتي إضافة إلى إنتشار الأمراض والآفات الزراعية نسبة لعدم وجود الإهتمام الكافي من قبل المختصين حيث أن أغلب الإهتمام يكون موجه للقطاع المروي مما يجعل اغلبية مناطق الزراعة المطرية تعني إنخفاض الإنتاج وبالتالي ضعف مساهمتها في الإنتاج الكلي.

3. معوقات الري:

في القطاع الزراعي المروي تعاني أغلب المشاريع من مشاكل الري وعدم وجود المياه بالقدر الكافي وذلك بسبب مشاكل الطلمبات والحشائش وعدم تطهير الترعة مما يؤدي ذلك إلى إفسار الكثير من المزارعين خاصة في المشاريع التي تخضع لإدارة الحكومة وهذه المشكلة تعتبر واحده من أكبر مشاكل مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى.

4. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي:

ان القطاع الزراعي في السودان يحظى بالقليل من فرص التمويل، أي أن المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي تعتبر ضئيلة جداً في مقابل ما يحتاجه القطاع الزراعي للنهوض، حيث أن الزراعة الحديثة تحتاج إلى رأس مال كبير جداً لإستيراد المعدات الزراعية والمكيبة الزراعية والتقاوي والمبيدات وهو أمر مكلف ويحتاج إلى إستثمارات ضخمة جداً حتى يحقق القطاع الزراعي الأهداف المخصصة له وقيادة مساهمة في الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج والأنتاجية، ولكن التمويل الزراعي في السودان يعتبر ضعيفاً جداً ولم تجد الزراعة الإهتمام الكافي من قبل الدولة ومؤسسات التمويل الخاصة والعامة¹، وأن أغلب هذه المؤسسات توجه الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات العائد السريع نسبة إلى

¹المرجع السابق، ص91.

إرتفاع مخاطر التمويل في القطاع الزراعي، وعلى الرغم من أن الدولة في السنوات الأخيرة بعد انفصال الجنوب وخروج أغلب عائدات النفط توجه إلى القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج خاصة محاصيل الصادر لتعويض فاقد الإيراد من خلال البرنامج الثلاثي والخماسي إلا أنها لم تستطع النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعاني منذ سنوات عدة بسبب تلك المعوقات.

5. معوقات أخرى:

عدم الإهتمام بنوعية البذور المحسنة حيث أصبحت مشكلة النقاوي الفاسدة في السودان مسار جدل في كل موسم زراعي. من المعوقات الأخرى أيضاً ضعف السياسة الزراعية التي تقوم الدولة بوضع هذه السياسات تعاني من عدم التحفيز السليم سواء كان الأمر من قبل الدولة أو عدم إهتمام المزارع بها، وعلى الرغم من وجود بضع المبادرات في القطاع الزراعي من جانب القطاع الخاص إلا أن القطاع الزراعي في السودان يعاني منذ سنوات من كمية المعوقات التي تعتبر عقبة حقيقية في سبيل النهوض بهذا القطاع¹.

ثانياً: معوقات التنمية الصناعية في السودان:

إن أغلب الدول التي تقدمه في مجال الاقتصاد وحققت رفاهية شعوبها كانت من خلال الصناعة وتطور القطاع الصناعي فيها والسودان من إحدى دول العالم الثالث التي طرقت المجال الصناعي من سبعينات القرن الماضي بدأت بخطى ثابتة وصلت لمرحلة متقدمة جداً، وكانت سوف تكون في مصافي الدول المتقدمة وتحدث نهضة اقتصادية كبرى لترد الاقتصاد السوداني بالعملة الصعبة من خلال الصادرات رغم إمتلاك السودان للعديد من الموارد والكفاءة والخبرات إلا أن هناك الكثير من العقبات والمشكلات التي أهدت القطاع الصناعي في السودان وأدت إلى تدهوره بشكل كبير جداً، إن من أبرز المشكلات الصناعية في السودان هي قوانين الاستثمار والسياسات الخاطئة وخروج الدولة من القطاع

¹ المرجع السابق، ص 92

وأيلولته إلى القطاع الخاص وتضارب الإختصاصات بين المركز والولايات بجانب الرسوم الجمركية والضرائب والتمويل وسوء الإدارة.

كشفت بعض التقارير أن نسبة المصانع التي توقفت في السودان عن العمل تقدر بـ (40%) من جملة المصانع العاملة في البلاد وأن ولاية الخرطوم التي تمثل القل الصناعي في السودان بها (36%) من جملة المصانع المتعطلة عن العمل¹.

أبرز معوقات القطاع الصناعي تتمثل في الآتي:

1. القوانين الاستثمارية في السودان:

إن الاستثمار في السودان يعاني من تداخل القوانين بين المركز والولايات لعدم وضوح الخارطة الاستثمارية في السودان سواء كان ذلك بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي الشئ الذي أدى إلى إجمام المستثمرين عن الدخول في القطاع الصناعي باستثمارات كبيرة كل ذلك لعدم ملائمة القوانين الموجودة للإستثمار الأجنبي والمحلي على الرغم من محاولة الدولة مراراً وضع قوانين للإستثمار ونشأة بعض المفوضيات الخاصة بذلك.

على الرغم من أن هنالك بعض المشروعات الصناعية التي قامت في مجال الصناعة الحديد وبعض الصناعات التحويلية لكنها تعتبر قليلة جداً في المجال الصناعي.

2. السياسات العامة:

أ. سياسة الدولة في السلع المحتكرة لها مثل السكر والذي عليه رسوم ضاعفت سعره مقارنة بالسعر العالمي فضلاً عن المطالبة بدفع القيمة النقدية نقداً وكذلك عدم وفائه بإحتياجات المصانع حيث تتوقف عن الإنتاج بسبب إنقطاع الإمداد.

ب. بعض المواد الخام الأولية يرض عن الصناعيين شراءها بسعر الصادر الأمر الذي يفقدها ميزة إنتاج محلي (مثل القطن) وفي ذات الوقت يحظر على الصناعة استيراد احتياجاتهم من المواد من السوق الخارجية.

¹ الصناعة في السودان الواقع المر، صحيفة الإنتباه، 12 يناير 2006م، www.Alintibaha.net

ت. تباع بعض مدخلات الإنتاج المحلية من مخلفات المحالج مثل بذرة القطن والزرغب في مزادات تؤدي إلى المضاربات ترفع من اسعارها بسبب قلة المعروض مع إرتفاع الطلب والاحتكار وحظر استيراد الحبوب الزيتية.

فتح باب الاستيراد للسلع الصناعية الأجنبية بصورة لا مثيل لها من قبل وبأسعار لا تستطيع الصناعة المحلية منافستها لأنها مرغوبة من قبل الدولة المنتجة وعناصر الإنتاج فيها أقل من 25% من تكلفة الإنتاج المحلية¹.

السياسات المصرفية والتمويل:

أ. أن الصناعة تحتاج إلى تمويل كبير جداً والقطاع المصرفي ضعيف وغير قادر على تلبية تلك الإحتياجات الصناعية إلا أن السياسات المصرفية لبنك السودان ووزارة المالية تتجنب نسبة كبيرة لاستثمار في شهادة شهامة وشمم بالإضافة إلى فرض جزء من المال المتاح لصناديق خاصة لبعض النشاط وهذا قد يستقطب نصف المال المتاح في القطاع المصرفي². هذا يعني أن ما يتوفر لتمويل الصناعة يعتبر قليل جداً وبالتالي يصبح القطاع الصناعي غير قادر على النهوض نسبة لعجز التمويل وضعفه.

ب. التمويل من القطاع المصرفي المحلي مكلف جداً فهو أولاً يحتاج إلى ضمانات في الغالب عقارية وهي نوع من تجميد رأس المال كما هو معلوم وكذلك رسوم رهن وفك الرهن منها مبالغ كبيرة وهي كلها شروط تصب في غير صالح القطاع الصناعي في حالة التقدم لطلب التمويل.

3. مصادر الطاقة:

ضعف مصادر الطاقة في السودان وإرتفاع تكلفتها العالية جداً مقارنة بالدول الأخرى وعدم استقرار التيار الكهربائي بالإضافة إلى مصادر الطاقة الأخرى الجازولين والبنزين و الفيروسين وغيرها يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية الصناعية.

¹ عبد العظيم سليمان المهل، التنمية الاقتصادية والخطيط الاقتصادي، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، محاضرات، ديسمبر 2007م، ص223.

² مرجع سابق، ص224

تسهم الصناعة في توفير فرص العمل وبذلك تقلل البطالة مما يؤدي إلى تقليل حدة الفقر وتحقيق أهداف الالفية، وبالرغم من موارد السودان الطبيعية وبنيته الصناعية التي تأسست بعد الاستقلال، فقد تدهورت الصناعة الرئيسية مثل قطاع النسيج والزيوت، حيث أن حرمان السودان من التقانة المتطورة وقطع الخيار مقروناً مع التكلفة العالية للتمويل أو عدم توفره في بعض السودان بسبب العقوبات مع نقص العمالة الماهرة بسبب نقص المهارات المنافسة للتقانة الحديثة، في ظل المنافسة العالمية أدى إلى توقف معظم هذه الصناعات مما نجم عنه ترشيد الألاف من العاملين.

هناك الكثير من الصناعات السودانية في مجال الأسمدة والبتروكيماويات والزيوت النباتية والمنتجات الجلدية والمعدات الهندسية والدواء... الخ تأثرت بالعقوبات نتيجة لتخوف الدول من العقوبات الأمريكية عليها.

4. الخدمات:

إفتقار المناطق الصناعية إلى الكثير من الخدمات كالطرق والإنارة والمياه والنظافة وصحة البيئة وغيرها من الخدمات، في المقابل تطالب المحليات المصانع بمبالغ مالية كبيرة مما يشكل عائقاً في النهوض بالإقطاع الصناعي.

ثالثاً: معوقات تنمية الصادرات غير البترولية في السودان:

واجه السودان وما زال يواجه عدداً كبيراً من المشاكل والمعوقات التي حالت دون الاستفادة من الموارد الطبيعية والمتوفرة في تحقيق الإكتفاء الذاتي ودعم حصيلة الموارد الأجنبية للاقتصاد الوطني، ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات السودانية عامة في الآتي¹:

أ. مشاكل الإنتاج والانتاجية

ب. مشاكل السياسات والتنظيم

ت. مشاكل الهياكل والبنيات والخدمات.

¹نشرة الصادرات غير البترولية، اتحاد الغرفة التجارية، 2006م، ص17.

مشاكل الإنتاج والانتاجية:

الإنتاج الزراعي في السودان يعتمد على الانتشار الأفقي والتوسع في مساحات دون الإهتمام بالانتاجية مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وعدم الإستفادة من الإمكانيات المتاحة وأصبح الصادر يعتمد على فائض الإنتاج¹ وأصبحت السمة الواضحة للإنتاج السوداني في معظم قطاعاته وهو الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي وتصدير ما تبقى، ولهذا ظلت السلع الصادرة وخاصة الزراعية منها تقليدية لم تتطور مع الزمن ومتطلبات الاسواق العالمية المتطورة بل العكس من ذلك فنجد أن بعض السلع الصادرة قد تدهورت خصائصها الأساسية وفقدت الصفات التي كانت تتمتع بها الأسواق العالمية مثال ذلك السمسم الأبيض الناصع وال فول السوداني وتدهورت الإنتاجية بصورة كبيرة مما أدى إلى إرتفاع التكلفة وبالتالي صعوبة المنافسة وانخفاض العائد على المنتج².

هناك عامل مهم ساعد على زيادة مشاكل الإنتاج والانتاجية وهو تدهور البنية الأساسية في المؤسسات الإنتاجية.
من أسباب إرتفاع تكاليف الإنتاج:

- الخسائر التي تعرضت لها المؤسسات الزراعية والمزارعين وخزينة الدولة.
- تعرض المزارعين لخسائر كبيرة أدي إلى هجرهم القطاع الزراعي.
- الزراعة لا تتم في الأماكن الجديدة التي تتمتع بالأراضي الخصبة ومياه الري المتوفرة.
- تقليدية الإنتاج وعدم إدخال تقانة كتطورة لأحداث نقلة الإنتاج
- عدم توفر التقاوي المحسنة للأصناف الموصى بها للصادر.
- عدم الإلتزام بالزراعة في المواعيد الموصى بها من قبل هيئة البحوث الزراعية.
- عدم توفر التمويل اللازم للمزارعين بالقدر المطلوب وفي الموعد المناسب.

¹ خطة عمل الصادرات غير البترولية، 2006-2010م، رئاسة مجلس الوزراء، القطاع الاقتصادي، ص10.

² مقترحات تطوير صادرات السلع الرئيسية، مرجع سابق، ص5

- عدم تطبيق الحزم التقنية الموصى بها¹.

مشاكل السياسات والتنظيم:

1. ضعف المعلومات:

- عدم توفر المعلومات والاحصائيات الدقيقة للكماليات المنتجة والمتداولة والمستهلكة لمعرفة المتاح وحجم الصادر الذي يمكن البرمجة عليه و أهمية ذلك للتعاقبات مع المستوردين والتعرف على حركة الاسعار وتوقعاته.
- عدم توفر معلومات كافية عن السوق الخارجي و ذلك لمعرفة الاسواق المحتملة للصادر السوداني.

2. غياب تنظيم الأسواق الداخلية:

- غياب السوق المنظم يحجب فرص استخدام الموازين وضبط الخودة والمواصفات المطلوبة لنوعية الصادر وهذا يفسح المجال للغش وتكبد المصدرين الخسائر بشراء نوعيات متدنية لا يسمح بتصديرها وبأسعار أعلى من سعر السوق الخارجي.
- غياب السوق المنظم يحرم المنجمين من الأسعار المجزية لإنتاجهم ويتيح الفرص لاستغلالهم بواسطة التجار المحليين والسماسة.
- غياب السوق المنظم يؤدي إلى إنعدام الكفاءة السعرية وتكون الأسعار أعلى من سعر السوق الذي يحكمه العرض والطلب.
- يحجب توفير معلومات تسويقية من كميات لعرض والسحب ومعدلات الأسعار وهذه المعلومات حيوية للمصدر والمنتج.
- حدوث مشقة للمصدرين لشراء الكميات المتعاقد عليها وهذا يكلف الزمن والجهد ويؤدي إلى صعوبة البرمجة والتخطيط لعمليات الصادر².

¹ خطة عمل الصادرات غير البترولية، مرجع سابق، ص9.
² نفرة الصادرات غير البترولية، مرجع سابق، ص18-19.

3. التمويل:

- أ. تكلفة التمويل العالية التي تفرضها البنوك
- ب. عدم وجود ضمانات مالية للمصدرين أدى إلى تعرض الكثير منهم إلى مشاكل مالية
- ت. اشتراط التمويل قصير الأجل على عمليات الصادر وإمتناع البنوك التجارية عن التمويل لمرحلة ما بعد الشحن.
- ث. ضعف حجم الموارد المخصصة لتمويل الصادر بالبنوك التجارية.
- ج. ضعف الضمانات لدى معظم المصدرين¹.

4. السياسات السعرية والمالية:

أ. سعر الصرف:

من الناحية النظرية يجب أن يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى إنخفاض الصادرات نظراً لإنخفاض الطلب الخارجي على الصادرات لقيام الدولة برفع قيمة عملاتها وبالتالي إرتفاع أسعار السلع الوارد منها، ومن ناحية أخرى إنخفاض قيمة حصيلة الصادر بالنسبة للمصدر، حيث يؤدي ذلك إلى إنتاج السلع الموجهة للصادر والحافز للتصدير.

ب. الضرائب والرسوم:

تتعدد الضرائب والرسوم وإزدواجيتها ظلاً يشكلان عبئاً على قطاع الصادرات غير البترولية وهذا العبء ظل يجعل منتجاته غير قادرة على المنافسة وأنعكاس ذلك حتى على الأسعار للمستهلك في الداخل وهذا يؤدي إلى عزوف المصدرين عن عملية التصدير حيث يرون أن من الأفضل لهم تسويق سلعهم محلياً.

ح. **الستويق الخارجي:** الصادرات السودانية لديها أسواق محددة و من الصعب في بعض الأحيان أن نتعامل مع بعض الأسواق وذاك لإرتفاع التكلفة الذي يؤدي إلى

¹ تقرير الصادرات غير البترولية، مرجع سابق، ص-19

إرتفاع الأسعار في السوق العالمي، وهذا لا يمكن المصدر السوداني من المنافسة في الأسواق لان الدخول إليها يحتاج إلى تنازلات و منها التنازلات السعرية والمصدر إذا أقدم على هذه التنازلات السعرية هذا سيعني أنه سيخسر وذلك لإرتفاع التكلفة مقارنة بالأسعار لذلك يجد المصدر نفسه مع مصدري دول تدعم هذه القطاعات الإنتاجية، وفي السودان يجد المصدر نفسه وحيداً في حين تطالبه الدولة أن يكون في نفس الوقت مصدراً للعمات الأجنبية في ظل منافسة شرسة¹. لا توجد خطة قنوات للترويج للصادر السوداني وذلك لعدم وجود دور فعال للملحقات التجارية مما يؤدي إلى ضعف المشاركات في المعارض بالإنتاج السوداني.

5. عدم وجود تنسيق بين الوزارات والجهات المرتبطة بعمليات الصادر:

الأمر الذي يربك المصدر مع من يتعامل معه هل وزارة التجار أم الجمارك أم وزارة المالية... الخ فكل جهة تفرض سياسة متعارضة مع سياسة الجهة الأخرى ولكي يمارس المصدر عملية تصدير واحدة يكلفه ذلك الكثير من الزمن نتيجة للإتصالات مع جهات مختلفة مثل: البنوك، الجمارك، المالية، الضرائب، بالإضافة إلى تدخل السلطات بين الأجهزة الحكومية خاصة الولائية والمحلية مما يربك عمل الصادر.

6. غياب دور البحوث:

صعب وإنعدام البحوث لكافة الأنشطة من مرحلة الإنتاج إلى التسويق الداخلي والتصنيع مما إنعكس سلباً على قطاع الصادر السوداني، فمجال البحوث مهم للتعرف على مشاكل وإيجاد الحلول لها للتخطيط والإنتاج.

¹ وزارة الصناعة والإستثمار، ورشة عمل الصناعات وأفاق المستقبل، عام 2002م، ص3

7. ضعف البنيات الأساسية:

- عدم توفر مواعين التخزين المطلوبة والمواصفات العملية لكل سلعية لمنع التلف مثل الضرر والفواكه من موقع الإنتاج إلى مركز الفرز والتعبئة وحتى الشحن مما يؤدي إلى فاقد ما بعد الحصاد.
- ضعف وإنعدام وسائل النقل والعبوات المستخدمة لنقل المنتجات من الحقل إلى مراكز الفرز والتدرج.
- عدم توفر مواد التغليف بالكميات المطلوبة لتعبئة المنتجات للمساعدة في تسريع عملية النقل.
- عدم توفر نظم فرز وتدرج وتعبئة للمنتجات و عدم توافر مواد التعبئة والحزم التجهيز.
- إرتفاع تكلفة النقل الجوي وعدم انتظام الرحلات الجوية ونقل البضائع عبر طائرات الركاب¹.
- تدهور وضعف البنية التحتية للإنتاج والتصدير.
- عدم كفاية الطرق التي تربط بين مناطق البلاد المختلفة والطرق الفرعية بمناطق الإنتاج.
- عدم كفاية الطاقة الكهربائية وإرتفاع تكلفة المحروقات.
- عدم توفر مدخلات الإنتاج وتكلفتها العالية التي تؤثر سلباً على الإنتاجية وأسعار المنتجات.
- ضعف الأداء لمكافحة الآفات و الوبائيات للنبات والحيوان.
- عدم وجود الكوادر الفنية والعمالة المدربة لتجهيز الصادر غير البترولي بكل أنواعه.

¹الصادرات غير البترولية، ندوة أخبار اليوم، العدد (4282)، 12 سبتمبر 2006م، ص8.

رابعاً: عدم الاستقرار السياسي في السودان وأثره على التنمية الاقتصادية:

- تعود بداية الحرب الأهلية في السودان إلى ما قبل الاستقلال حين طالب أبناء الإقليم الجنوبي بالحكم الذاتي في إطار دولة فدرالية، وهو ما رفضته الحكومة المركزية في الشمال بحجة ذلك سيؤدي إلى الانفصال النهائي للإقليم، وهو ما حدث لاحقاً.

- ينسب المؤرخين أسباب هذه الحرب للسياسات الاستعمارية البريطانية أو ما يعرف بقانون المنطق المقفولة، حسب هذا القانون منع البريطانيين أي شكل من أشكال التواصل بين شمال السودان و جنوبه، و هو ما أدى إلى إتساع الفجوة بين أبناء الوطن الواحد.

- حاول الفرقاء السودانيين في أكثر من مرة التوصل إلى إتفاق ينهي الحرب، حيث كان مؤتمر المائة المستديرة عام 1965م أول محاولة جادة لحل الأزمة، و لكن لم يثمر هذا المؤتمر في التوصل إلى إتفاق حتى جاءت حكومة النميري 1969م و وقعت مع المتمردين الجنوبيين إتفاق سلام برعاية أثيوبية 1973مصدت هذه الإتفاقية حتى العام 1983م عندما قام النميري نفسه بنقضها وإعلان قوانين الشريعة الإسلامية أو ما يعرف بقانون سبتمبر، لتشتغل الحرب مرة أخرى حتى عام 2005م عندما وقع الطرفان الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان إتفاقية سلام في نيفاشا الكينية، برعاية الأمم المتحدة و الإتحاد الاقريقي، لتنتهي بذلك أطول حرب أهلية في أفريقيا، وتضمن الإتفاق حق تقرير المصير للإقليم الجنوبي عقب فترة إنتقالية لمدة ستة سنوات، و هو مما أدى إلى إنفصال الجنوب في التاسع من يوليو 2011م بعد تصويت الجنوبيين لخيار الإنفصال¹.

- أما في غرب السودان، فقد إنطلقت شرارة الحرب بالهجوم على مطار الفاشر 2003م و بعدها تفرقت الهجمات على مناطق مختلفة في دارفور. تصف الحكومة السودانية هذه الأعمال بالمشاكل القبلية، فيما تقول الحركات المسلحة أنها تقاتل من

¹ <http://www.sasapost.com> 24 ديسمبر 2015م

أجل رفع الظلم والتهميش عن منطقة دارفور، حاول الإتحاد الإفريقي لعب دور الوسيط بين الطرفين، تم توقيع أول الاتفاقات في العاصمة النيجيرية أبوجا 2004م بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان جناح مناوي الذي انشق لاحقاً، ورفضه حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم التوقيع.

- بلغت الحرب الأهلية في عام 2008م عندما دخلت قوات حركة العدل والمساواة العاصمة الخرطوم قبل أن تتمكن قوات الحكومة من صدها، وتعتبر هذه المحاولة علامة فارقة في تاريخ الصراع بين الجانبين دعت الحكومة القطرية الجانبين إلى مفاوضات في العاصمة القطرية الدوحة، وافقت عليها حركة التحرير والعدالة فيما لا تزال حركة العدل والمساواة حركة تحرير السودان ترفضان التوقيع على وثيقة الدوحة.

- أما في منطقة جبال النوبة، فما زالت الحركة الشعبية قطاع الشمال تقاوم الحكومة ولم يتم توقيع إتفاق لإنهائها.

- بالتأكيد كانت آثار الحروب مدمرة على السودان، فقد حصدت حرب الجنوب وحدها حوالي مليونين من أرواح السودانيين، أما دارفور فحسب إحصائيات الأمم المتحدة حوالي مائتي الف.

- تجسد الحرب الأهلية التي بدأت منذ الاستقلال وتجددت في عام 1983م وما صاحبها من عدم الاستقرار السياسي جوهر المشكلة السودانية فهي ظاهرة لازمت نظم الحكم المدنية والعسكرية، و أدت إلى عدم استقرار الحكومات ومنعت تحقيق التنمية التوازنة على مستوى الإقليم السودانية وأدت الحرب الأخيرة إلى توقيع إتفاقية السلام الشامل والتي أدت إلى إنفصال الشمال عن الجنوب ومن ثم كان الصراع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ومشكلة السودان، إن كل الصراعات تدور في أكثر مناطق السودان التي تتمتع بالثروات مما يعني حرمان الدولة من الاستفادة من تلك الثروات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أدت الحرب في السودان إلى تدمير الكثير من القرى والمنشأة في مناطق الصراع بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية من مناطق و مصانع ومستشفيات ومدارس طوال سنوات الحرب وإلى الآن لا تزال الحرب مستمرة والتدمير مستمر الشيء الذي أعاق مشروعات التنمية في تلك المناطق وساهم في النزوح الألف من المواطنين من مناطقهم إلى المناطق الآمنة الشيء الذي أدى إلى تدني الخدمات في تلك المناطق وضعفها¹.

يؤدي عدم الاستقرار السياسي أي عزوف المستثمرين في دخول في مجال الاستثمار خوفاً من الحروب وضياع رأس المال وبالتالي يعتبر الاستقرار السياسي عامل ومحدد أساس للاستثمار الشيء الذي جعل أغلب الاستثمارات في السودان تتركز في وسط و شمال السودان نسبة إلى وجود استقرار نسبي مما يجعل التنمية في السودان غير متوازنة وأغلب الاستثمارات الأجنبية الكبيرة تحتاج إلى استقرار أمني وتشريعي و هو غير متوفر في السودان بسبب الحرب و الصراعات مما يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية في السودان

أثرت الحرب في السودان سلباً على الموارد المالية للدولة من خلال الإنفاق العسكري الذي يتم على حساب المشروعات التنموية و تحويل جزء كبير من ميزانية الدولة إلى الإنفاق الأمني الذي يحظى باستمرار بنصيب الأسد كل ذلك بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي مما جعل الدولة تهتم أو تقداً الجانب الأمني على التنمية الاقتصادية السبب الذي أدى إلى إنتشار الفقر في كافة أقاليم السودان وإنتشار الأمراض و الجهل و التخلف في السنوات الماضية، أيضاً تسبب وجود الحرب في أقاليم السودان إلى حرمان السودان من المنح والمبادرات المالية من قبل المؤسسات المالية الكبرى والدول الغربية وذلك لربط هذه الدول ومؤسسات المساعدات المالية للسودان بإيقاف الحرب الأهلية فيه مما زاد من معاناة المواطنين وإنهيار بعض القطاعات في الاقتصاد خاصة قطاع النقل بشكل عام بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى الحيوية مثل قطاع الصحة².

¹مقابلة مع الاستاذ أسامة عبد الرحمن، باحث في الشؤون السياسية بمركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2016/9/3م
²مقابلة مع الاستاذ أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق.

أيضاً مثلت الديون الخارجية للسودان والتي شكلت عبئاً كبيراً على السودان وعقبة في طريق حصول الدولة على قروض ومنح جديدة على الرغم من أن السودان وحسب تصريحات المسؤولين قد استوفى شروط الإعفاء الكامل لتلك الديون، وحسب وعود المجتمع الدولي عند توقيع إتفاقية السلام الشامل ولكن إلى الآن لم يوفي المجتمع الدولي بوعوده وربط ذلك بشروط أخرى إرتبطت بالحرب في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وحصول تقدم في ملفات أخرى مثل الحريات وغيرها، بالإضافة إلى الديون الخارجية هنالك الحصار الاقتصادي المفروض على السودان و وجود السودان على القائمة السوداء كل ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي.

أيضاً مثلت الحرب في دارفور دوراً كبيراً في حرمان الدولة من الموارد البترولية المتوقعة حيث كانت الاستكشافات البترولية في السودان محددة إلى حد كبير في منطقة وسط البلاد والوسط الجنوبي كانت تمثل حوالي 15% من الاحطياطي القومي للبتروول.

يبلغ الإجمال الإحطياطي 300 بليون برميل، ونتيجة للاستكشافات البترولية في إقليم دارفور أعلن السودان رسمياً في عام 2002م ان مشروع الاستكشاف البترولي الجديد سوف يبدأ في شمال غرب السودان ولكن معاناة هذا الاقليم من الصراعات و الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والذي أدى إلى عزل إقليم دارفور و وجود مشكلات بالبنية التحتية وكذلك البنية الغير ملائمة أثر على عمليات الاستكشاف و التنقيب ما يعني خسارة الدولة للعوائد البترولية المتوقعة والتي كانت ستوجه للتنمية وتحسين الاوضاع في دارفور والسودان كله.

بالإضافة إلى ذلك هنالك الكثير من الآثار للحرب في السودان سواء كان ذلك على مشروعات البنية التحتية التي تمثل العمود الفقري لا مشروع تنموي أو على قطاع الخدمات الذي تأثر هو الآخر بتلك الحروب وأيضاً الآثار الاجتماعي الأخرى.

الخاتمة
النتائج و التوصيات

النتائج:

1. ضعف التنمية الاقتصادية في السودان بسبب المعوقات والمشكلات الاقتصادية خاصة الديون الخارجية.
2. هنالك معوقات تقف عائقاً أمام القطاع الزراعي في السودان مما أدى إلى تأخير العملة الإنتاجية ذلك بسبب ضعف التمثيل وبدائية الأساليب الإنتاجية.
3. ضعف القطاع الصناعي وذلك بسبب معوقات التمويل وقطع الغيار وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على السودان وضعف الخطط مما أدى إلى تأخر الصناعة في السودان.
4. عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي يعيشها السودان منذ عام 1955م إلى يومنا هذا كان لها أثر سالب على التنمية الاقتصادية في السودان.
5. الحصار الاقتصادي المفروض على السودان منذ عام 1989م أدى إلى تدهور قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات مما كان لها أثر سلباً على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد في السودان.
6. الديون الخارجية لها أثر سالب على التنمية الاقتصادية في السودان.

التوصيات:

1. استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها.
2. الإهتمام بالتنمية الاقتصادية في السودان.
3. الإهتمام بالقطاع الزراعي في السودان والذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد، وإزالة الموقات التي تعترض تقدمة.
4. الإهتمام بالقطاع الصناعي وتوفير التمويل الكافي واستيراد التقنيات الحديثة للاستفادة من مخرجات القطاع الزراعي.
5. معالجة الديون الخارجية للسودان بالتعاون مع الشركاء الدوليين للسودان.
6. إيقاف الحرب وإجراء معالجات سياسية تؤدي إلى الاستقرار السياسي فس السودان حتى تتمكن الدولة من توجيه كافة الموارد للتنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع و المصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: مراجع باللغة العربية

1. أحمد الدوري، (التخلف الاقتصادي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
2. أحمد فريد مصطفى، (الموارد الاقتصادية)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2006م.
3. افيريت هاجن، ترجمة جورج خوري، (اقتصاديات التنمية)، ط3، مركز الكتب الأردني، 1988م.
4. جودة عبد الخالق، (مدخل في علم الاقتصاد الدولي)، دار النهضة العربية – القاهرة، عام 1978م
5. حسين عمر، (تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصر)، الكتاب الثاني ط1 ، دار الفكر العربي، مدينة نصر، عام 1994م
6. حمديّة زهران، (التنمية الاقتصادية)، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995م
7. سلوى على سليمان وعبد الفتاح محمد قنديل، (مقدمة في علم الاقتصاد) ، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م
8. السيد الحسيني، (قضايا ومشكلات التنمية في العالم الثالث)، مطابع الطوبجي التجارية، 1992م
9. صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، (العلاقات السودانية الأمريكية)، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم، 2005م
10. صلاح الدين نامق، (اسس الاقتصاد الحديث)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 1972م
11. صلاح عباس، (العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث)، الناشر مؤسسة شبتب الجامعية، الاسكندرية، 2004م

12. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، (نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية)، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة الحاج الخضر، باتنة-السنة الجامعية 2009-2010م
13. عبد الرحمن زكي إبراهيم، (قضايا التخلف والتنمية)، دار الجامعات المصرية، اسكندرية، 2004م.
14. عبد الرحمن يسري أحمد، ومحمد على الليثي، (التحليل الاقتصادي)، الاسكندرية، 1986م
15. عبد الرحمن يسري أحمد، (دراسات في التنمية الاقتصادية)، الناشر معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1973م
16. عبد العظيم سليمان المهل، (التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي)، محاضرات لطلاب البكالوريوس، ديسمبر 2007م.
17. عبد العظيم سليمان المهل، (التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، محاضرات، ديسمبر 2007م.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (اتجاهات حديثة في التنمية)، الدار الجامعية، 2002-2003م.
19. عبد الكريم ميرغني، (التخطيط الإنمائي في السودان في الستينيات)، ترجمة عوض حسن محمد أحمد، أمدرمان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي 2002م.
20. عبد الناصر نزال العبادي، (منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999م
21. عبد الوهاب الأمين وفريد بشير طاهر، (اقتصاديات التنمية والتخطيط)، الطبعة الأولى، الناشر مركز المعرفة، بغداد، 2007م.

22. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، (منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان)، الخرطوم شركة مطابع العملة المحدودة، 2001م.
23. عبير محمد على عبد الخالق، (العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية)، دار الجامعة الجديدة، 2007م
24. عثمان إبراهيم السيد، (الاقتصاد السوداني)، ط3، الخرطوم، دار جامعة،، القران الكريم للطباعة، 2002م.
25. عثمان ابراهيم السيد، (الاقتصاد السوداني)، الطبعة الثانية، حقوق النشر لدى المؤلف، الخرطوم، 1998م
26. عثمان ابراهيم السيد، (الاقتصاد السوداني)، دارجامعة القران الكريم للنشر، الخرطوم، 2008م.
27. العشري حسين درويش، (التنمية الاقتصادية التخطيط الاقتصادية)، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1985م
28. علي أحمد سليمان، (خطط وبرامج التنمية في جمهورية السودان)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977م.
29. علي خليفة الكواري، (دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية)، عالم المعرفة، الكويت، 1981م،
30. فتحي الحسني، حميد جاسم الجميلي، على محمد تقي، صائب ابراهيم جواد، (الاقتصاد الصناعي)، المكتبة العربية للنشر، 1979م
31. فتحية بناني، (السياسة النقدية والنمو الاقتصادي)، دراسة نظرية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2009م جامعة امحمد بوقرة
32. فضل الله على فضل الله، (إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم وحديث)، ط3، مطابع اكااديمية نايف العربية، الرياض، 1997م

33. قسوم خيرى بلال خيرى، (الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان)، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2013 .
34. مالكولم جبلز، مايكل رومر، (اقتصاديات التنمية)، تعريب طه عبد اله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009م
35. مانطونيوس كرم، (اقتصاديات التخلف والتنمية)، المكتبة العربية للنشر، الكويت، 1980م .
36. محسون بهجت جلال، (مبادئ الاقتصاد)، عام 1971م،
37. محمد خليل برعي، وعلى حافظ منصور، (مقدمة في النظرية الاقتصادية)، حقوق النشر لدى المؤلف، القاهرة.
38. محمد درار الخضر، (اقتصاديات البترول في السودان) ،دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، 2009م
39. محمد رمضان مقلد، وآخرون، (اقتصاديات الموارد والبيئة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004م.
40. محمد سلطان أبو على، (مبادئ الاقتصاد التجميعي)، حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلف ، جامعة الزقازيق، 1979م،
41. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، (التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية)، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2000م
42. محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، (التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية للطباعة، الاسكندرية، 2003م
43. محمد عبد المنعم غفر، (التنمية التخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الاسلامي)، ط1، دار الوفاء للطباعة النشر، المنصورة، 1992م
44. محمد عبده العزيز عجمية وآخرون، (التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها)، الاسكندرية، دن، 2004م.

45. محمد على الليثي، وآخرون، (مقدمة في الاقتصاد الكلي)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، عام 1997م.
46. محمد على الميسر، (الاقتصاد السوداني)، مطبوعات دار الكتب، الخرطوم، عام 1973م
47. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، (النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بحري، 1999
48. محمدي فوزي أبو السعود، وآخرون، (مقدمة في الموارد واقتصادياتها)، الدار الجامعية
49. مهدي زوليف، سليمان اللوزي، (التنمية الإدارية والدول النامية)، ط1، دار مجدلاوي للنشر، 1993م،
50. موسى اللوزي، (التنمية الادارية، المفاهيم ، الأسس، التطبيقات)، الطبعة الأولى، 2000م
51. ميشيل ب تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود،، دار المريح، الرياض، السعودية، 2009م.
52. هوشيار معروف، (دراسات في التنمية الاقتصادية)، ط1 ،دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2005م
53. والتر ايلكان،، تعريب محمد عزيز، (مقدمة في التنمية الاقتصادية)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1983م، ص 27.
54. يسن الحاج عابدين وأحمد إبراهيم عبد الله، (التخطيط الاستراتيجي في السودان)، الخرطوم، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005م.

ثالثاً: الرسائل والبحوث:

1. عصام محمد عثمان محمد صالح، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية (دراسة حالة السودان)، ابريل 2012م، جامعة الزعيم الأزهرى، ماجستير، غير منشورة.

2. على طه يوسف الامين، 2005م، معوقات التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 1956م، 97. 2004م، جامعة النيلين، ماجستير ن غير منشورة.
3. الامين احمد بركة، اثر التبعية الاقتصادية على التنمية في السودان للفترة من 1956م، جامعة النيلين ن ماجستير، غير منشورة.
4. عواطف احمد اسحاق، يناير 2009م، تمويل التنمية واليات توظيفها في السودان 2000. 2006م (الخرطوم يناير 2009م)، جامع النيلين، غير منشورة.
5. النسيم شوقار ادم، 2009 م، عوائق التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية النيل الازرق ن جامعة السودان، ماجستير، غير منشورة.
6. بنان فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومراسداس، 2008-2009م

رابعاً: المجالات

1. محمد صقر، وآخرون، واقع وافق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية الجلد (27) العدد (39)، 2005م.
2. محمد نبيل الشيمي: الحوار المتمدن، العدد 2538، 2009/1/26م.
3. مامون احمد محمد نور: الاصلاح الزراعي الحاضر وافاق المستقبل، مجلة السودان، لعدد الخامس، يناير 2005م.

خامساً: الصحف

1. الصادرات غير البترولية، ندوة اخبار اليوم، العدد(4282)، 12 سبتمبر 2006م.

سادساً: الأوراق العلمية

1. صليحة مقاوسي وهند الجمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية لاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية ن كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير ن جامعة الحاج لخضر.باتتة، السنة الجامعية: 2009-
2010م

2. مصعب معتصم سعيد ارباب: محاضرات في الاقتصاد السوداني، جامعة النيلين،
2012م

3. احسان شرف الدين، اثر انفصال الجنوب اعلى الاقتصاد السوداني، ورقة عمل مقدمة تم
مناقشتها بمركز السودان للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 2013م.
4. منظمة الأغذية والزراعة (FAO) منظمة التجارة و اتفاقية الزراعة، الدروس المستفادة،
2005م.

5. عبدالعظيم سليمان المهل: التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي، جامعة السودان
للعلوم و التكنولوجيا، محاضرات ، الخرطوم: ديسمبر 2007م.

6. فتح العليم ابراهيم احمد،،دراسات في التنمية الاقتصادية،ن الخرطوم، 2014م.
سابعاً: الورش

1. وحدة تنسيق القطاع المروى، ورشة عمل، مستقبل الزراعة في السودان، المجلس
الوطني، لجنة الشؤون الزراعية و الحيوانية.

2. نفرة الصادرات غير البترولية، اتحاد الغرف التجارية، 2006م.

3. وزارة لصناعة و الاستثمار، ورشة عمل الصناعات وفاق المستقبل 2002م.

4. خطة عمل الصادرات غير البترولية 2006م. 2010م، رئاسة مجلس الوزراء ، القطاع
الاقتصادي.

ثامناً: التقارير و الاحصائيات

احصائيات السودان، 2000م، الصادرة عن وزارة الثقافة و الاعلام.

تساعاً: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Karma Ura. "The Bhutanese development story" اطلع علي التاريخ 17 September 2012.
2. Bye: (The role of Capital in Economic Development) in Economic Development For Latin America p. 110 New York 1961

3. A. Waterston, assisted by others, Development planning :Lessons of Experience, Johns Hopkins press, 1965 J. Tinberden, Central Planning, Yale University Press, 1964,

عاشراً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>
2. <http://www.egyres.com/articles/>
3. <http://mawdoo3.com/>
4. http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016_35
5. www.startimes.com
6. <http://weziwezi.com/>
7. <http://www.meskat.ent>
8. <https://ar.wikipedia.org>
9. Arabic.people.com.
10. <http://ffesj.forumaroc.net/t883-topic>
11. <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>
12. <https://www.hawalive.com>
13. <http://www.bayt.com>
14. <http://site.iugaza.edu>.
15. www.algnas.com
16. www.ar.wikipedia.org
17. <https://www.dorar-aliraq.net>
18. [www. Alintibaha.net](http://www.Alintibaha.net)

حادي عشر: المقابلات

1. مقابلة مع الأستاذ اسامة عبدالرحمن، باحث في الشؤون السياسية بمركز السودان للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2016/9/3م.